



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

العليا قسم الاقتصاد-الدراسات

تحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في البلدان النفطية (العراق حالة دراسية- للمدة 2004-2020)

رسالة قدمت إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء كجزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

من قبل الطالب

أيوب جعفر حسن (الجبر)

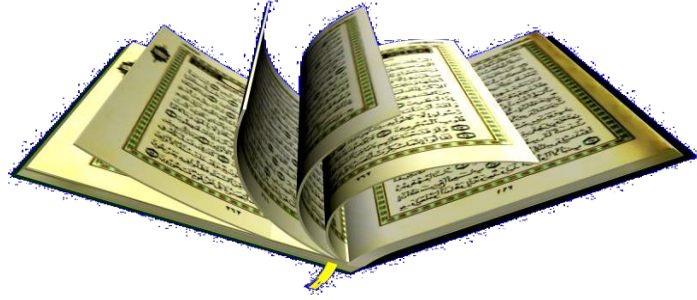
إشراف

الأستاذ الدكتور

حيدر حسين أحمد ال طعمة

2021 م

1443 هـ



﴿ وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ اِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ
فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صَدَقَ اللّٰهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

الاهداء

الى.....

منبع العلم وحملة رسالة السماء.....المصطفى محمد واله الطيبين الطاهرين (صلى الله
عليهم وسلم تسليما)

الى.....

من نمرع بداخلي الاصرار والغزيمة.....والدي (مرحمه الله)

الى.....

من مروتي بالحنان والقوة.....أمي (مرحمها الله)

الى.....

من اتعبها مشوامري.. غررتي.. احلامي.....نروجتي الغزيرة

الى.....

فلذات كبدي.....وحلمي في الحياة الدنيا(اولادي جميعا)

الباحث

شكر وامتنان

الحمد لله رب العالمين على عونه، فمنه نستمد العون وبه نستعين والصلاة والسلام على من أرسل رحمة للعالمين وعلى آل بيته الطاهرين وصحابته الغر الميامين ومن اقتفى أثرهم الى يوم الدين.

قال تعالى ((... وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)) (البقرة:237)، يقتضي واجب الوفاء والعرفان بالجميل أن أعترف بالفضل لأهل الفضل وأن أتقدم بوافر شكري وأمتناني الى الأستاذ الفاضل الدكتور حيدر حسين ال طعمة لما بذله من جهد علمي خلال مدة إشرافه على هذه الرسالة، وقد كان لملاحظاته وآرائه العلمية القيمة الأثر البالغ في وصول الرسالة الى مستواها الحالي فجزاه الله عني خير الجزاء.

واتقدم بالشكر والامتنان الى السادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم مشكورين بقبول مناقشة رسالتي وتقويم ما جاء فيها.

واتقدم بالشكر الجزيل الى اساتذتي في قسم الاقتصاد، وزملائي في الدراسات العليا، كما واسجل شكري الى جميع موظفات مكتبة الدراسات العليا في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

واقف وقفة احترام وتقدير الى عائلتي جميعاً، داعياً الله عز وجل أن يمن عليهم بالصحة والعافية والعمر المديد، والى كل من تمنى لي خيراً والله ولي التوفيق.

الباحث

المستخلص

يتزايد التركيز على اثار العلاقة الاقتصادية للدين العام على النمو الاقتصادي كلما تزايد حجم الديون العامة في البلدان النامية نظرا لأعباء تسديد اقساط الدين والفوائد على الموازنة والاقتصاد. وفي العراق تزايدت مخاطر الدين العام مع استمرار التقلبات الحادة في اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وما تخلفه من انحسار في الإيرادات النفطية، التي تشكل قرابة 90% من تمويل الموازنة العامة في البلاد. تحاول هذه الدراسة تحليل طبيعة العلاقة بين الدين العام، بشقيه الداخلي والخارجي، والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2020). وتم تحليل تطورات الدين العام الداخلي والخارجي واتجاهات النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة، ثم استخدام النماذج القياسية الحديثة (ARDL) في تقدير السلاسل الزمنية الفصلية لهذه المتغيرات لبيان طبيعة العلاقة بين تصاعد معدلات الدين العام والنمو الاقتصادي. وقد خلصت النتائج الى تباين اثار الدين العام الداخلي والخارجي على النمو الاقتصادي خلال الامد القصير والطويل، نظرا لارتباط معظم المتغيرات المدروسة بشكل مباشر وغير مباشر بتحركات اسعار النفط في الاسواق العالمية. وخلصت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	المقدمة
77-11	الفصل الأول // الدين العام والنمو الاقتصادي : تأصيل نظري
12	تمهيد
13	المبحث الأول / الدين العام : المفهوم، الآثار، المؤشرات
13	المطلب الأول : هيكل ومفهوم الدين العام
25	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للدين العام
31	المطلب الثالث: مؤشرات الدين العام
36	المبحث الثاني / النمو الاقتصادي : المفاهيم والنظريات
36	المطلب الأول: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
40	المطلب الثاني: تطور النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي
56	المبحث الثالث / الدين العام والنمو الاقتصادي : علاقات التأثير والترابط
57	المطلب الأول: التأثير الايجابي للدين العام في النمو الاقتصادي
62	المطلب الثاني: التأثير السلبي للدين العام في النمو الاقتصادي
76	المطلب الثالث: انعدام العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي
121-78	الفصل الثاني// تحليل اتجاهات الدين العام والنمو الاقتصادي في العراق

79	تمهيد
80	المبحث الاول/ تطورات الدين العام في العراق
80	المطلب الاول: اتجاهات الدين العام الداخلي في العراق
87	المطلب الثاني : اتجاهات الدين العام الخارجي في العراق
94	المبحث الثاني / اتجاهات النمو الاقتصادي في العراق
104	المبحث الثالث/ العلاقة بين مؤشرات الدين العام والنمو الاقتصادي في العراق
104	المطلب الاول: مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي
109	المطلب الثاني: مؤشر نسبة الدين العام الخارجي الى الصادرات
113	المطلب الثالث: مؤشر نسبة الدين العام الى الإيرادات العامة
117	المطلب الرابع: مؤشر استدامة الدين العام الى النمو الاقتصادي
142-122	الفصل الثالث// قياس العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي
123	تمهيد
124	المبحث الاول/ الاطار النظري للنموذج القياسي
124	المطلب الاول: توصيف متغيرات النموذج
126	المطلب الثاني: الإطار النظري لنموذج ARDL
136	المبحث الثاني/ تقدير العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في العراق
136	المطلب الاول: اختبار الاستقرارية Stationarity
139	المطلب الثاني: التقدير الاولي للنموذج ARDL
141	المطلب الثالث: اختبار الحدود Bounds
141	المطلب الرابع: تحليل نموذج أجل القصير ومعلمة تصحيح الخطاء

144	المطلب الخامس: تحليل نموذج الاجل القصير
145	المطلب السادس: اختبار عدم ثبات تجانس التباين للبواقي واختبار الارتباط الذاتي
146	المطلب السابع: اختبار التوزيع الطبيعي
147	المطلب الثامن: اختبار صحة النموذج
148	المطلب التاسع: اختبار الاستقرارية الهيكلية لدالة باستعمال CUSUM SQ, CUSUM
152	الاستنتاجات
154	التوصيات
156	المصادر

فهرست الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	ت
83	تطور الدين العام الداخلي ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020)	1
91	تطور الدين العام الخارجي ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020)	2
98	نسبة مساهمة القطاع السلعي في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004 - 2020)	3
106	مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	4
110	مؤشر نسبة الدين العام الى الصادرات (%)	5

114	مؤشر نسبة الدين العام الى الايرادات العامة (%)	6
118	معدل نمو الدين العام ونمو الناتج المحلي الاجمالي (%)	7
137	اختبار جذر الوحدة عند المستوى	8
138	اختبار جذر الوحدة عند الفرق الاول	9
140	الاختبار الاولي لنموذج ARDL	10
141	التكامل المشترك وفقا لاختبار الحدود	11
143	تحليل نموذج الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ	12
145	تحليل نموذج الاجل الطويل	13
146	اختبار عدم ثبات تجانس التباين للبواقي	14
148	اختبار صحة النموذج	15

فهرست المخططات

الصفحة	عنوان المخطط	ت
26	مخطط توضيحي للأثار الاقتصادية للدين العام	1
95	القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق	2
96	القطاعات السلعية حسب الانشطة المساهمة في تكوين الناتج	3

فهرست الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	ت
49	نموذج ارثر لوييس لنمو القطاع الحديث في ظل نموذج قطاعين	1
65	المزاحمة غير التامة	2
66	المزاحمة التامة	3
69	تأثير المزاحمة على ثقة المستثمرين	4
71	منحنى لافر للديون	5
74	إثر الدين العام على صافي التدفقات الرأسمالية للخارج	6
86	نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	7
93	نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	8
103	نسبة مساهمة القطاع السلعي في الناتج المحلي الاجمالي (%)	9
108	مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	10
112	مؤشر نسبة الدين العام الخارجي الى الصادرات (%)	11
116	مؤشر نسبة الدين العام الى الايرادات العامة (%)	12
121	معدل نمو الدين العام ونمو الناتج المحلي الاجمالي (%)	13
147	اختبار التوزيع الطبيعي	14
149	اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)	15
149	المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM SQ)	16

المقدمة

حظيت العلاقة بين معدلات الدين العام والنمو الاقتصادي بزخم نظري وتجريبي عريض منذ عقود نظرا لارتباط موضوع الدين العام باتساع الدور الحكومي في الاقتصاد ومخاطر الاخلال بالية السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية في البلدان المتقدمة. ورغم احتدام الجدل منذ ظهور النظرية الكينزية، وما تضمنته من دعوات لتحفيز الطلب الكلي، ولو على حساب اتساع العجز المالي الحكومي والتمويل بالعجز، لتحقيق التوازن الاقتصادي، الا ان طبيعة العلاقة لا تزال موضع نقاش ودراسة، خصوصا بعد الازمات الاقتصادية والمالية التي ضربت الاقتصاد العالمي منذ العام 2008 وما ترتب عليها من اتساع لدور السياسة المالية في انعاش الاقتصاد وتوفير فرص العمل، مما رفع من معدلات المديونية العالمية ورفع من مخاطر تراجع النمو الاقتصادي في الامد المتوسط والبعيد. وفي العراق، تزداد مخاطر الاعتماد على الدين العام خوفا من ادمان الحكومة على النفط والدين معا في تمويل النفقات التشغيلية كما حصل في العام 2020، حين انخفضت الايرادات النفطية بشكل حاد الزم الحكومة على الاقتراض لتغطية النفقات الجارية. ومع ارتفاع معدلات اقساط الدين والفوائد في الموازنات العامة يرجح ان يحجب تسديد الديون جزء كبير من الموارد التي يمكن ان توجه للاستثمار العام وتقوية البنية التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد.

اهمية البحث

مع تكرار الازمات الاقتصادية العالمية واتساع استخدام الادوات المالية لتعويض نقص الطلب الكلي وسد الفجوات الانكماشية في العديد من بلدان العالم، تزايد الاهتمام بالآثار الاقتصادية للدين العام على النمو الاقتصادي، خصوصا مع تقادم معدلات الدين العالمي لمعدلات خطيرة تهدد الاستقرار والنمو الاقتصادي في الامد المتوسط والطويل.

مشكلة البحث

يعد العراق من الاقتصادات الريعية النفطية ، اذ تشكل الايرادات النفطية الجزء الاكبر من تمويل الموازنة العامة للبلاد، وتحدث المشكلة عندما يحدث عجزا في الايرادات نتيجة تراجع الايرادات النفطية بسبب تقلبات الحادة التي تحدث في اسعار النفط في الاسواق العالمية، مما يؤدي الى رفع نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي، ووفقا لتقرير مؤسسة (S&P 50) * للتصنيف الائتماني، الصادر في شهر اب 2021، بلغ معدل الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي قرابة 81% وهو ما يتجاوز معدلات الامان وفقا لمعايير التعزيز المالي والتي ينبغي ان لا تتعدى النسب الأمانة بحدود 60% . الامر الذي يزيد من مخاطر الآثار العكسية لتراكم الدين العام على النمو والاستقرار الاقتصادي في العراق.

* ستاندرد آند بورز P 500&S هو اختصار لـ Standard and Poor's 500. هذا المؤشر مدرج في سوق Wall Street، يمثل مؤشر ستاندرد آند بورز التطور الاقتصادي للسوق و الاقتصاد في الولايات المتحدة، يعود أصله إلى عام 1923 عندما قامت شركة ستاندرد آند بورز بتضمين نفس المؤشر في أكثر الشركات التي تمثل 233 شركة في تلك الفترة الزمنية. لم يتطور هذا المؤشر حتى عام 1957 ليشمل أكثر من 500 شركة تمثيلية وأعطوه الاسم والامتداد المعروف اليوم.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مركزية مفادها ان اثار الدين العام على الاقتصاد والنمو تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية للبلد من جهة واختلاف المدة الزمنية من جهة اخرى.. مما يستلزم مراعاة اتجاه واعباء الدين العام عند رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية في العراق.

هدف البحث

يهدف البحث الى تحليل الاثار المتنوعة للدين العام على النمو الاقتصادي في سياق النظريات والدراسات السابقة التي ركزت على طبيعة الاثار التي يتركها الاقتراض الحكومي على الاقتصاد بشكل مباشر وغير مباشر. وتحليل مسار الدين العام الداخلي والخارجي وعلاقته بالنتائج المحلي الاجمالي بالإضافة الى قياس الاثر بين الدين العام الداخلي والخارجي مع الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2004-2020).

حدود البحث:

- الحدود الزمانية: (2004-2020). بيانات سنوية وربع سنوية .
- الحدود المكانية: (الاقتصاد العراقي).

منهجية البحث:

- استخدم كلا المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في جوانب البحث :
- المنهج الاستنباطي : وذلك من خلال تكوين النماذج والفرضيات بالاستناد الى مجموعة من الحقائق المعروفة وباستخدام التحليل المنطقي لها. وكما هو مبين في الجانب النظري من البحث.
 - المنهج الاستقرائي : تم استخدام المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي من البحث من خلال استخدام البيانات الفعلية كأساس للتعميم، وقد تم التوصل الى النماذج الخاصة بالبحث باستخدام طرق الاحصاء والقياس الاقتصادي .

هيكلية البحث:

سعيًا لتحقيق أهداف البحث تم تقسيم الرسالة الى ثلاثة فصول، تناول الاول الاطار النظري للدين العام والنمو الاقتصادي ونظم بثلاثة مباحث، اختص الاول بالدين العام من حيث المفهوم والاثار والمؤشرات، اما المبحث الثاني فقد عرض نظريات ومفاهيم النمو الاقتصادي. فيما كرس المبحث الثالث لمناقشة علاقات الارتباط والتأثير بين الدين العام والنمو الاقتصادي في اطار النظريات الاقتصادية.

اما الفصل الثاني فقد تناول تحليل اتجاهات الدين العام والنمو الاقتصادي في العراق وجاء بثلاثة مباحث ايضا، تناول الاول تطورات الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي في العراق خلال المدة (2004-2020). فيما عرض المبحث الثاني هيكل الناتج المحلي الاجمالي واتجاهات النمو الاقتصادي في

العراق للمدة المذكورة، اما المبحث الثالث فقد تناول تحليل العلاقة بين مؤشرات الدين العام والنمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة.

واخيرا، كرس الفصل الثالث لقياس وتحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي، وجاء بمبحثين، تناول الاول الاطار النظري لنموذج (ARDL)، في حين عرض المبحث الثاني نتائج تقدير العلاقة بين الدين العام الداخلي والخارجي والنمو الاقتصادي في العراق. واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات .

الدراسات السابقة

اولا : الدراسات العربية:

1- راضي العضايمة، واخرون ((2014)).

هدف البحث الموسوم ((هيكل الدين العام في الاردن وتأثيره على النمو الاقتصادي)) على تحليل هيكل الدين العام في الأردن وأثره على النمو الاقتصادي وتم استخدام الأساليب الإحصائية الحديثة (منهجية جوهانسن للتكامل المشترك واختبار نموذج تصحيح الخطأ) لاختبار علاقات البحث. وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية باتجاه واحد من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع. فقد افصحت الاختبارات الاحصائية عن تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي بشكل سلبي، بينما كان للدين الداخلي تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

2- مايع شبيب الشمري وحيدر جواد كاظم ((2015)).

كان الهدف من البحث الموسومة ((تحليل اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر للمدة 2001- 2011)) دراسة هيكل الدين العام ومؤشراته والاثار الناجمة عنه في

مصر وتحليل وتقدير اثر الدين العام الداخلي والخارجي على بعض المتغيرات الاقتصادية بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (2001- 2011)، وقد توصلت الدراسة القياسية الى وجود تأثيرا ايجابيا للدين العام الداخلي على الانفاق العام وارتفاع مستوى الائتمان المحلي مما انعكس في زيادة معدلات الاستثمار وتحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات مقبولة.

3- علي احمد الدليمي وباسم محمد تركي ((2019)).

هدف البحث الموسوم ((الدين العام وأثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية لدول عربية مختارة للمدة (2004 - 2017) باستخدام نموذج البانل)) الى توضيح علاقة الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومدى التأثير الذي تمارسه الزيادة في الدين العام على تلك المتغيرات. وتم تطبيق اسلوب (Panal Data) الذي يجمع المقاطع العرضية والسلاسل الزمنية، واعتمادا على بيانات سنوية للمدة (2004-2017) لبلدان عينة الدراسة (الاردن، لبنان، مصر، اليمن، العراق). وقد اظهرت نتائج الدراسة القياسية أن هناك تأثير معنوي وايجابي للدين العام على كل من الناتج المحلي الاجمالي والاستيرادات والاستثمارات

4- سلام كاظم شاني وصفاء عبد الجبار الموسوي ((2019)).

تناول البحث الموسوم ((قياس وتحليل العلاقة بين تطور الدين العام الداخلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1990- 2017)) الى تحليل تطور العلاقة بين الدين العام الداخلي والنمو الاقتصادي في العراق نظرا لدور الدين العام في الاستقرار الاقتصادي. ومن اجل اختبار طبيعة العلاقات بين الدين العام الداخلي والنمو الاقتصادي في العراق تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزع ARDL وبالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (1990- 2017). وقد اظهرت نتائج الدراسة القياسية أن زيادة نمو الناتج الحقيقي تؤدي الى انخفاض الدين العام الداخلي.

5- أحمد صالح حسن، وآخرون (2019).

ركز البحث الموسوم ((تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2015)) على تحليل العلاقة بين الدين العام الداخلي والخارجي والنمو الاقتصادي في العراق، وقد تناولت أهم المؤشرات التي تحدد ثقل الدين العام، وتم استخدام الاختبارات القياسية بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (2004-2015)، وقد توصلت نتائج الدراسة القياسية بعدم وجود علاقة بين الدين العام الداخلي والنمو الاقتصادي، في المقابل وجود علاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي.

6- عمار عبد الهادي شلال ((2020))

هدفت الدراسة الموسومة ((أثر الدين العام في التنمية الاقتصادية- العراق حالة دراسية للمدة 2006-2017)) إلى تحليل ظاهرة الدين العام والتعرف على اتجاهات الدين بشقيه الداخلي والخارجي، وبيان أثره في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (2006-2017) وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزع ARDL وقد افصحت نتائج الدراسة القياسية عن وجود علاقة عكسية بين الدين العام ومؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق.

ثانياً : الدراسات الاجنبية

1- Muhammad Daniel Arif Burhanuddin, and others((2017))

هدفت الدراسة الموسومة ((الاثار الحقيقية للدين الحكومي على النمو الاقتصادي المستدام في ماليزيا)) إلى اختبار التأثير الحقيقي للديون الحكومية على النمو الاقتصادي المستدام في ماليزيا

بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (1970-2015) باستخدام منهج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL. وظهرت نتائج للدراسة القياسية وجود علاقات إيجابية قصيرة وطويلة الأجل بين الدين الحكومي والنمو الاقتصادي المستدام ، كما وأشارت النتائج إلى أن الدين الحكومي المالي هو متغير اقتصادي كلي مهم لاستدامة النمو الاقتصادي في ماليزيا.

2- Victoria Sunibe, et al., 2016

ركزت الدراسة الموسومة ((الدين العام والاحتياطي الاجنبي- تجربة ماليزيا للمدة 1981-2013)) على تحليل تأثير الدين العام على الاحتياطي الاجنبي في نيجيريا، وهدفت الى تقييم طبيعة واتجاهات العلاقة بين الدين العام والاحتياطي الخارجي في نيجيريا ، باستخدام القياس الاقتصادي وبالاعتماد على بيانات الاقتصاد النيجيري للمدة (1981- 2013) وكشفت نتائج الدراسة القياسية تأثيرا للدين العام بشكل ايجابي على الاحتياطي الاجنبي في الاجل الطويل.

3- Imam Ould Mohamed Mahmoud, 2015

هدفت الدراسة الموسومة ((دور الدين الخارجي في النمو الاقتصادي- ادلة من مورتانيا)) الى التحقق من الدور الذي يمارسه الدين العام الخارجي في النمو الاقتصادي في مورتانيا. وقد تم استخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، وبالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (1975- 2005). وظهرت النتائج القياسية ان الدين العام الخارجي يؤثر بصورة ايجابية على الناتج المحلي الاجمالي، في حين كانت خدمة الدين الخارجي ذات اثار سلبية على الناتج المحلي الاجمالي.

4- Gómez-Puig M & Sosvilla-Rivero S, 2017.

هدفت الدراسة الموسومة ((عدم التجانس في علاقة نمو الديون: دليل من الاتحاد النقدي للدول الأوروبية)) الى بيان حدود الدين العام التي قد تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وقد استخدم النماذج القياسية الحديثة لاختبار عينة الدراسة والمكونة من (11) بلد في الاتحاد الأوروبي (النمسا وبلجيكا وفرنلندا وفرنسا وألمانيا وهولندا واليونان وإيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا) للمدة (1961-2015)، وقد افصحت النتائج القياسية لجميع البلدان قيد الدراسة، باستثناء بلجيكا ، ان زيادة الديون لها آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي.

فضلاً عن الدراسات الأنفة الذكر كان هناك العديد من التقارير والبحوث والمنشورات الأخرى التي تناولت هذا الموضوع ، اما بخصوص دراستنا الحالية فهي تعد امتداد للبحوث والدراسات السابقة ولكن تتميز عنها من حيث الآتي:-

- 1- اختص هذا البحث بالاققتصاد العراقي مع بيان اتجاهات تطور الدين العام مع بيان طبيعة الارتباط مع النمو الاقتصادي العراقي للمدة (204-2020).
- 2- تميزت الدراسة بكونها اهتمت في توضيح طبيعة العلاقة من خلال التحليل للدين العام الداخلي والخارجي والنمو الاقتصادي في العراق وخلال المدة الزمنية (2004-2020).
- 3- تم تحليل طبيعة العلاقة من خلال قياس وتقدير العلاقة للدين العام الداخلي والخارجي والنتائج المحلي الاجمالي والتي تطابقت مع النظرية الاقتصادية بان هناك علاقة عكسية بين الدين العام الداخلي والخارجي على النمو الاقتصادي.
- 4- من خلال الفصل التطبيقي لقياس وتحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي والتي توصلت الى وجود علاقة عكسية في الامد القصير بين الدين العام الداخلي والخارجي مع

النمو الاقتصادي، في حين كانت العلاقة طردية بين الدين العام الداخلي والنمو الاقتصادي
في الاجل الطويل في حين كانت العلاقة عكسية بين الدين العام الخارجي والنمو
الاقتصادي في الاجل الطويل قد اتفق مع النظرية الاقتصادية.

الفصل الأول

الدين العام والنمو الاقتصادي : تأصيل نظري

تمهيد:

تكررت في العقود الاخيرة الازمات المالية والاقتصادية العالمية واثرت في مختلف بلدان العالم وبشكل متفاوت، ورغم ما شهدته السياسة الاقتصادية في العقود الاخيرة من القرن العشرين من تقليص لدور الدولة في الاقتصاد، الا ان مخاطر الانزلاق في الركود الاقتصادي وعودة الكساد العظيم دفع العديد من البلدان، بما فيها المتقدمة، الى رفع سقف الدين العام لتنشيط الطلب الكلي وانعاش الاقتصاد الوطني. الامر الذي زاد من تراكم الدين العام في العديد من بلدان العالم واعاد التساؤل حول مخاطر تضخم المديونية على النمو الاقتصادي في الامد المتوسط والطويل، خصوصا وان اقساط وفوائد الدين تستحوذ على نسبة كبيرة من الموازنات العامة، وتشكل عبئا على الاجيال في المستقبل، خصوصا اذا مولت تلك الديون النفقات الاستهلاكية.

المبحث الاول // الدين العام : المفهوم، الاثار، المؤشرات

اتسع الدور الاقتصادي والاجتماعي للحكومات في مختلف بلدان العالم نظرا لتكرار الازمات الاقتصادية والمهام الجسام للمؤسسات الحكومية في اشباع الحاجات العامة المتطورة والمتزايدة في ان واحد. وقد زاد ذلك من معدلات الانفاق العام وبشكل مضطرب ينسجم مع طبيعة التطور الاقتصادي وحاجات التنمية وتقديم الخدمات في معظم البلدان العالم والنامية على وجه الخصوص. ومع الثبات النسبي للإيرادات الحكومية وضغوط النفقات والمنظمات الاخرى في تقليص معدلات الضرائب والرسوم، باتت العجزات المالية سمة توسم الموازنات العامة في معظم بلدان العالم. الامر الذي دفع العديد من تلك البلدان الى الاقتراض العام لتمويل العجزات المالية. وتتفاوت الاثار الاقتصادية الكلية لتراكم الدين العام جراء الاقتراض العام، بحسب الهيكل الاقتصادي وكفاءة انفاق القروض وطبيعة تلك القروض (داخلية او خارجية) ومدى قدرة البلد في تحقق الاستدامة المالية.

المطلب الاول : هيكل ومفهوم الدين العام

أولاً: مفهوم الدين العام

تلجأ الكثير من البلدان بسبب قصور الإيرادات العامة في تغطية النفقات العامة الى البحث عن مصادر تمويل بديلة تنحصر تقريبا في الاقتراض العام والاصدار النقدي الجديد لتمويل العجز المالي المتحقق. وفي العادة تقوم الدولة بأصدر سندات الدين العام مقابل الاموال المطلوبة، ويطلق على مجموع ما تصدره الدولة من سندات دين حكومي خلال الزمن مطروحا منه ما تم تسديده الدين العام (Public debt) والذي يشكل جميع الالتزامات المالية على البلد اقساط وفوائد.¹ ويعرف الدين العام على أنه أموال

1- عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، عمادة شؤون المكتبات-جامعة الملك سعود، الرياض 1988 ، ص 389

مقترضة من مصادر داخلية أو خارجية تستخدمها الحكومة لتمويل النفقات الحكومية من خلال إصدار سندات حكومية أو أوراق مالية حكومية أخرى مقابل التزام الحكومة بإعادة هذه الأموال مع الفائدة المستحقة عليها في تاريخ محدد في المستقبل¹. وينشأ الدين العام نتيجة لتمويل عجز الموازنة الحكومية بالاقتراض من السوق المحلية (البنوك التجارية أو البنك المركزي أو المؤسسات المالية وغير المالية الأخرى بالإضافة إلى الجمهور)، كما تقترض الحكومة أيضا من الخارج (الأسواق الدولية، المؤسسات الخاصة والعامة، الإقليمية والدولية)². ويعرف الدين العام أيضا بأنه الممثل أو الكم المتراكم من القروض السابقة، ويُميز بين مجمل الدين العام والدين الصافي وهو الدين الواجب سداه من قبل الحكومة ذاتها، فصافي الدين هو ذلك المبلغ الذي يمتلكه كل من الافراد والبنوك والمشروعات التجارية والأجانب. ويساوي الدين الإجمالي صافي الدين مضافا إليه السندات التي تمتلكها الحكومة³. كما يعرف الدين العام بأنه الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من الافراد أو الشركات الخاصة أو المؤسسات العامة، أو الهيئات الوطنية العامة أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية والإقليمية مع الالتزام برد المبالغ وفوائدها طبقا لشروط عقد الدين⁴. أو هو مجموع ما تحصل عليه الدولة من ديون داخلية وخارجية عند عجز الإيرادات التقليدية عن تغطية متطلبات الانفاق العام عبر إصدار سندات واذونات

1- David N. Heymann, the economic application of public finance from theory to Politics, 10 th edition, Cengage Learning ,USA,2010,p430

2 -علي توفيق الصادق، نبيل عبد الوهاب لطيفة، سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، ابوظبي، 1998، ص 21

3- سامويلسون ونورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006، ص752

4-حافظ شعيلي عمرو، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، منشورات جامعة الفتح، طرابلس، 2007، ص227

خزانة من أجل تغطية الفجوة المالية على الصعيدين المحلي، متمثلاً بعجز الموازنة العامة، والخارجي متمثلاً بعجز ميزان المدفوعات.¹

ومن خلال ما سبق، يمكن تعريف الدين العام بأنه مبلغ من المال تحصل عليه الحكومة عن طريق الاقتراض (الداخلي أو الخارجي) بهدف مواجهة العجز المالي في الموازنة العامة مقابل فوائد محددة تدفع مع الاقساط طوال مدة العقد وبحسب الشروط المتفق عليها. ويعد الدين العام أحد أدوات السياسة المالية المستخدمة في التغلب على المسارات العكسية للدورة الاقتصادية من انكماش وكساد، ويستخدم في بعض الأحيان لامتصاص السيولة النقدية الفائضة في الاقتصاد في مدد الانتعاش والبروج التضخمي.

ثانياً: مبررات الدين العام

من الشروط الأساسية لتحقيق نمو واستقرار اقتصادي مستدام ابقاء الديون العامة ضمن المستويات الدنيا. مما يتطلب من البلدان التي تعتمد كثيراً على الديون في تمويل التنمية ودعم البنية التحتية الحذر جيداً من مخاطر تراكم الدين العام ، فهي مقايضة واضحة بين بناء مخزون رأس المال العام واحتواء المخاطر من قبل الديون السيادية وإرساء الأساس للنمو في المستقبل. وسيكون الاستثناء حتماً قدرة الإنفاق الاستثماري العام الممول بالديون من خفض نسبة الدين العام في الأمد المتوسط والبعيد². وتختلف الأسباب الداعية إلى استخدام الدين العام من دولة لأخرى باختلاف الهيكل الاقتصادي والموارد المتاحة:

1 -Michael howard, public sector economics of developing countries, reprint in, canada, 2001, p.129

2- Jonathan de ostry, atesh R. Josh, and rafael espinosa, why should public debt be reduced, IMF working paper,2015, p3.

1- من الناحية المالية، تلجا الحكومات إلى سياسة الدين عند عجز الإيرادات العامة (ضرائب، رسوم،

املاك دولة) عن تغطية النفقات العامة المخططة، وتوجد عدة أسباب لظهور العجز المالي أهمها:

- عدم التوافق الزمني بين تدفقات الإيرادات العامة والنفقات العامة، فإذا زادت تدفقات النفقات العامة

عن الإيرادات العامة في فترة زمنية معينة خلال السنة تلجا الحكومات إلى الاقتراض العام لسد هذا

العجز المؤقت، وفي الاقتراض القصير الأجل بذلك.

- قد تضطر الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام نتيجة لظروف مفاجئة لم تكن في الحسبان (حروب، كوارث

طبيعية)، وتجد الدولة نفسها آنذاك إمام التزامات كبيرة، مما يضطرها للاقتراض لمواجهة مثل هذه

الظروف. فالحكومات المعاصرة تلجا إلى الدين كمصدر للإيرادات العامة عند عدم تمكنها من فرض

ضرائب جديدة، أو رفع معدلاتها الحالية.

2- من الناحية الاقتصادية، يعد الدين العام أداة مالية مهمة تستخدم من اجل التأثير على المتغيرات

الاقتصادية بهدف تحقيق أهداف اقتصادية محددة كالاستقرار الاقتصادي والمالي وتبرز أهمية الدين كأداة

مالية في الدول النامية بشكل خاص، اذ يعد من الأدوات المالية الفعالة في عملية تعبئة المدخرات

القومية والإسراع في التكوين الرأسمالي والتنمية الاقتصادية، نظرا لما للدين العام من تأثير على البنيان

الاقتصادي عن طريق تمويله المشروعات الاستثمارية الحكومية.

3- وللدين العام مبررات سياسية واجتماعية عديدة، اذ يتم اللجوء إلى الدين بسبب لتخفيف العبء

الضريبي على المكلفين في الجيل الحالي وإشراك الأجيال القادمة في تكاليف الإنفاق العام مقابل ما

ينالهم من نفع وفوائد، ويعد البعض ذلك نوعاً من انواع العدالة في توزيع العبء بين الأجيال المتعاقبة، بالإضافة إلى إن نجاح الاقتراض يعكس ثقة الأفراد بحكوماتهم ودعمهم لبرامجها.¹

4- يؤدي ضعف معدلات الادخار الخاص بسبب تفاوت الدخل بين طبقات المجتمع والشراسة في الاستهلاك على حساب الادخار، الى انخفاض الدخل احياناً، واضطرار الحكومات على الاقتراض الخارجي لتمويل العجز بسبب ضعف الادخار القومي بشقيه العام والخاص.

5- فشل أنماط التنمية المتبعة حالياً في البلدان النامية، فبدلاً من بناء شركات صناعية ناجحة تولد سلع للتصدير تغطي جزءاً من السلع المستوردة وتولد الفوائض اللازمة لخدمة وتسديد الدين العام، مولت بعض الحكومات نفقات استهلاكية او شركات حكومية خاسرة ارهقت كاهل الموازنة وزادت من معدلات المديونية الخارجية.²

6- استنفاد المقدرة التكلفة القومية* نظراً لبلوغ الضرائب حدودها القصوى، ويعني ذلك ان المعدل الضريبي بلغ حجمه الأمثل، بحيث يؤدي فرض ضرائب جديدة او زيادة القائمة منها الى تدهور النشاط الاقتصادي وازعاف المستوى المعيشي للأفراد.³

7- عدم قدرة الحصيلة الضريبية على مواكبة الانفاق الحكومي على السلع والخدمات المحلية من خلال تدبير موارد محلية، فقد اتسعت النفقات الحكومية بشكل كبير في معظم بلدان العالم.

1 - عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مصدر سابق، ص 272

2 - ماهر كنج، المالية العامة العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، مطبعة الأجيال، الأردن، 2004، ص 45

* المقدرة التكلفة القومية: وهو ان الدولة لا يصح ان تلجأ الى مزيد من الضرائب حينما تصل الى حدها الاقصى والا أدت الى تدهور النشاط الاقتصادي.

3 - عادل أحمد حشيش، اساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، لبنان، 1992، ص 220

8- تراجع، الاحتياطي النقدي الاجنبي في بعض البلدان نتيجة قصور حصيله التدفقات الاجنبية من العملة عبر الصادرات مما اضطرها الى الاقتراض الخارجي لتمويل مستلزمات الانتاج او مشتريات الحكومة من الخارج¹.

ثالثا : هيكل الدين العام

يختلف هيكل الدين العام من بلد الى اخر تبعا لحاجة البلد الى التمويل بالعمله المحليه او العمله الاجنبية، كما يختلف هيكل التمويل في ذات البلد من وقت الى اخر تبعا لمتطلبات التنمية او الظروف الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في الموازنة والاقتصاد. وفيما يلي ابرز مكونات الدين العام:

1- الدين الداخلي

عبارة عن قروض تصدرها وتروجها الحكومات من اجل الحصول على تمويل بالعمله المحليه، اذ تطرح الحكومة إصدارات سنديه بهدف تمويل عجزها من الإيرادات التقليديه، من خلال بيعها الى البنوك التجارية أو البنك المركزي او الجمهور مع الالتزام بسداد الاقساط والفوائد، وفقا للشروط المتفق عليها، ومن ابرز ادوات الدين الداخلي:

أ- سندات الدين الحكومي : وهي سندات اسمية مكتتب بها مباشرة من قبل افراد المجتمع، وتقوم الحكومة بإنشاء سجلات خاصة لهذه السندات، وتسجل المعلومات الخاصة بأصحابها، وتتميز بعدم قابلية نقل الملكية والفائدة عن طريق بيعها في سوق الأسهم. ويتم دفع قيمة السندات وفوائدها لأصحابها أو ممثليهم فقط ، وإذا رغب الأفراد في تحويل هذه السندات إلى سيولة نقدية قبل نهاية فترة السداد، فإن لدى الحكومة جدول خصم ثابت يمكن فيه استبدال قيمة السندات بالنقود ووفقا لجدول الخصم.

1- عاطف وليم اندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010 ، ص480

ب- سندات الخزانة : أداة مالية متوسطة الأجل، وهي سندات لحاملها يمكن تداولها في سوق الأوراق المالية، ومعدل فائدتها أقل من السندات طويلة الأجل، وتعتمد الحكومة هو جعلها مختلفة عن سعر الفائدة على السندات. حسب احتياجات وتوقعات المستثمرين (سواء الأفراد أو المؤسسات)، وفترة السداد والفوائد الممنوحة لهم.¹

ج-أذونات الخزانة العامة وهي ادوات دين قصيرة الاجل، اقل من عام، وعادة ما تستخدم من قبل الحكومة نظرا لوجود فاصل زمني بين تحصيل الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي الحالي (خاصة الإنفاق الجاري) ، مما يزيد حاجة الحكومة لأدوات دين قصيرة الاجل. ويتم الاكتتاب بها بشكل رئيسي من قبل البنوك التجارية ، نظرا لقابلية هذه الادوات للتحويل الى سيولة بخصم منخفض فضلا على ما تدره من عوائد.²

2- الدين الخارجي:

لا تخرج ادوات الدين الخارجي عن سياق ادوات الدين الداخلية في العديد من الخصائص باستثناء كونها بالعملة الاجنبية. ويكون المدين فيها طرف اجنبي غير محلي لأنها اعتمدت على الادخارات الخارجية، فهي ديون تطلب من المنظمات والحكومات والهيئات الدولية وتكون بالعملة الأجنبية³ فالمكاتب بها من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المقيمون خارج حدود الدولة وتتم عن طريق السوق المالي الخارجي، اذ تلجأ العديد من الحكومات الى مؤسسات التمويل الدولية المعروفة في هذا المجال، وعادة ما تمنح الحكومات العديد من المزايا والاعفاءات والضمانات على الدين الخارجي لتحفيز الافراد (والمؤسسات الدولية) على منح القروض. وتلجأ الحكومات الى الدين الخارجي، في الغالب، بسبب ضعف المقدرة

1- عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مصدر سابق، ص 378

2- يحيى عبد الغني أبو الفتوح، الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 122

3 - حافظ شعيلي عمرو، مصدر سابق، ص 250

المالية القومية (الضريبية والاقراضية) على توفير التمويل اللازم، خصوصا بالعملة الاجنبية لتنفيذ مشاريع البنى التحتية او بعض المشاريع الاستثمارية او تمويل الموازنة العامة.¹

رابعا : أسباب زيادة الدين العام

تختلف اتجاهات الدين العام من بلد إلى آخر وفقاً للسياسات الاقتصادية التي تعتمدها هذه البلدان من أجل تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي. وتعاني العديد من البلدان من اختلالات بنيوية في هياكل الانتاج ومن تشوهات قطاعية مختلفة تنعكس في العادة في اختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي في البلد وما لذلك من مضاعفات اقتصادية عديدة ابرزها ظاهرة الارتفاع المستمر في الدين العام.

1- عجز الموازنة العامة:

يعد عجز الموازنة أحد العوامل الداخلية الرئيسية التي تؤدي إلى تطور وتراكم الدين العام. وينمو الدين العام بسبب لجوء الحكومات الاقتراض العام لتمويل الفجوة بين الإيرادات العامة والإنفاق العام. وتعد سياسة تمويل العجز التي تتبناها معظم الدول إحدى السياسات طويلة المدى التي تؤدي إلى زيادة وتوسيع الدين العام². ويلاحظ عادة ان البلدان التي تستخدم منهج التمويل بالعجز، يرافق بالعادة بضعف التحصيل الضريبي ، وإذا ما تم تمويل العجز عن طريق رفع الضرائب، فيجب أن ابقاء الإنفاق العام دون تغيير. ونظرا لان تسديد الديون سيكون في المستقبل يتحتم على الحكومات الاجتهاد في استخدام القروض لتمويل مشروعات استثمارية منتجة او دعم البنية التحتية من اجل تحقيق توازن بين

1- عادل احمد حشيش، مصدر سابق، ص226

2- يحيى عبد الغني أبو الفتوح ، مصدر سابق ، ص123

الديون المتراكمة والمحوّلة للأجيال القادمة وما تحصل عليه تلك الأجيال من ثروة مادية واستثمارية توازي الكلف والاعباء المترتبة عليهم.¹

2- عجز ميزان المدفوعات:

ان للديون العامة، وخاصة الخارجية منها، اثار متنوعة بالنسبة للبلدان الدائنة، اذ يترتب عليها وضع عملة اجنبية تحت تصرف الدولة المقترضة تستعين بها لتقوية ارصدها من العملات الاجنبية او تستخدمها لشراء سلع من الخارج. وفي كلتا الحالتين يؤدي الدين العام الى تحسين مركز ميزان مدفوعاتها ويتم العقد ام في صورة عملات أو صورة سلع وخدمات توضع تحت تصرف البلد المدين فاذا تم الاحتفاظ بصورته الاولى أمكن بواسطتها تخليص السوق النقدي من العوامل الانكماشية، اما اذ تم استخدام حصيلة الدين العام الخارجي في شراء السلع والخدمات فان اثارها تختلف تبعاً لنوع السلع المستوردة استهلاكية أم انتاجية، ففي الحالة الاولى نجد ان زيادة العرض منها تكون اداة لمقاومة ارتفاع الاسعار. وفي الحالة الثانية فإن استيراد السلع الانتاجية يمكن من التوسع في الاستثمار ورفع مستوى الدخل، ويتضح من ذلك ان اثار الدين العام الخارجي تختلف باختلاف طريقة استخدامه ، وكذلك تعتمد على هيكل الانتاج في الداخل، فتأثيرها على الصناعات المنتجة لسلع التصدير تختلف عن الصناعات المنتجة للسلع المستوردة، اذ يكون تأثيرها عميقاً على هيكل النمو والبنيان الاقتصادي وعلى هيكل ابنية التبادل التجاري، فالاستثمارات الاجنبية في البلاد المتخلفة تتجه الى قطاع واحد يتصل بمد الدول المتقدمة بالمواد الاولية دون بقية القطاعات وذلك لكثرة الربح والوقاية من المخاطر، فالدين الاجنبي لا

1-عاطف وليم اندراوس ، مصدر سابق ، ص 503

يهتم بعملية التصنيع في هذه البلدان لقلّة الربح وكثرة المخاطر مما يؤدي إلى أحداث نمو غير متوازن، وبالتالي أحداث اختلال في ميزان المدفوعات.¹

3- ضعف الأسواق المالية:

يعيق ضعف الأسواق المالية من قدرة البلد على ترويج سندات الدين العام، وتحدث هذه المشكلة في البلدان النامية، لأن السوق المالية المتطورة والمنظمة غير متاحة في العديد من هذه البلدان، لذلك تعتمد معظم هذه البلدان النامية بشكل رئيسي على البنك المركزي لتمويل العجز في الموازنة الحكومية حينما تلجأ الحكومة إلى بيع الأوراق المالية للبنك المركزي، مما يعني أن الحكومة تتلقى الائتمان من البنك المركزي في الغالب.²

4- جدولة الديون

تحدث جدولة الديون السيادية حينما يتخلف البلد عن تسديد الديون المستحقة عليه في مواعيدها المحددة. مما يعني تعديل الشروط الأصلية المذكورة في عقد القرض بغرض تمديد فترة الاستحقاق وفترة السماح، وفتح الائتمان المالي لتوفير السيولة اللازمة، وهو حل قصير الأجل الغرض منه تمكين البلدان الدائنة من تصحيح ظروفها الاقتصادية وفقاً لشروط صندوق النقد الدولي، ولكن هذه الشروط في طبيعتها الإصلاحية تصب في مصالح الدائنين، وقد تضر بالمدينين، وتعتبر وسيلة لضمان استعادة حقوق البلدان الدائنة بالتدخل في السياسات الاقتصادية للدول المدينة، وهذه الشروط تتطوي على عدة قضايا اقتصادية منها:

1- سهير محمد السيد حسن، الاقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002، ص 346
2- عبد الحسين جليل الغالبي، الصيرفة المركزية النظرية والسياسات، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر، النجف الاشرف، 2015، ص 200.

أ) عندما يتعلق الشرط بخفض الإنفاق العام في جزئيه (الجاري والاستثماري) لخفض عجز الموازنة العامة وتقليص التضخم، فمن الواضح أن الانخفاض الكبير في حجم الإنفاق سيؤدي إلى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول وما يترتب على ذلك من انخفاض الإنتاج وزيادة معدلات البطالة والتدهور في مستوى المعيشة الناجم عن سياسة التقشف المتبعة.

ب) من شروط جدولة الديون الزام البلدان المتعثرة على تخفيض سعر صرف العملة المحلية كوسيلة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، بحجة ان سعر الصرف السائد في معظم هذه الدول مغالى فيه وبالتالي من شان تخفيض القيمة المحلية للعملة ان يزيد من صادرات الدولة ويقلل من وارداتها بالشكل الذي يخفض العجز في ميزان المدفوعات بشكل تدريجي ويعيده للتوازن.

ج) الغاء الدعم عن السلع الضرورية ورفع الضرائب على بعض السلع والخدمات العامة كالكهرباء والمياه والنقل فهذه محاولة لأشراك كافة فئات المجتمع في تحمل عبء الدين العام، الا انه سيلحق أضرارا اقتصادية واجتماعية فادحة ببعض طبقات المجتمع وخاصة الفقراء ومحدودي الدخل، وعند الغاء هذا الدعم سينقل العبء الى المستهلكين وذلك بانخفاض الدخل الحقيقي نتيجة ارتفاع الأسعار مما يؤثر على مستوى رفاھيتهم، واذا ما اضفنا زيادة الضرائب التي هي من شروط صندوق النقد الدولي على السلع والخدمات سوف ندرك التكاليف المالية الإضافية المضافة على الشرائح الهشة في المجتمع¹.

د) حرية الاستيراد وإلغاء القيود المفروضة عليه وهذا يوضح بأنه رد فعل من قبل صندوق النقد الدولي والدول المتقدمة يؤكد ضرورة إبقاء الأسواق النامية مفتوحة أمام صادرات الدول المتقدمة، وذلك بعد ما تبين لها ان التعديلات التي أجرتها الدول النامية في موازينها التجارية من خلال الضغط على

1 - عمر بن فيحان المرزوقي ، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد ناشرون ، السعودية ، 2006، ص52

واراداتها قد عملت على نقل النبض الانكماشى الى (الدول المتقدمة) ممثلاً في انخفاض نمو صادراتها.

5- فشل سياسات التنمية الاقتصادية

يُعدّ فشل عملية التنمية الاقتصادية المعتمدة في العديد من البلدان التي اتبعتها اغلب الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية، فبدل من بناء شركات صناعية ناجحة تخلق أسواقاً للتصدير وتحل بدلاً من الاستيراد وتتجح في توليد الفوائض المالية اللازمة لخدمة وسداد الدين العام، تسببت بعض الحكومات في تحقيق خسائر متنامية أرهقت تلك الدول وبنوكها المتخصصة وزادت في المحصلة من الديون الخارجية وعجزها عن خدمة هذه الديون.¹

6- السياسات التي تنتهجها الدول المتقدمة وخاصة عندما تقدم رؤية اقتصادية من خلال إقرار موازنتها العامة والتي لها انعكاسات واثار اقتصادية على الدول الأخرى وخاصة الدول التي لديها تعاملات خارجية وبشكل لا تستطيع من التحرر من التبادلات الدولية الغير عادلة مع هذه الدول.

7- أتباع سياسة العجز في موازنات الدول المتقدمة (الولايات المتحدة) الذي قام بدور في دعم الطلب الكلي وزيادته في فترات الركود، فإنه لا يمكن اغفال انه سبباً في الصعوبات التي تنشأ في بعض الدول في أوقات معينة حسب وسيلة التمويل، فعندما يتعلق الامر بعجز موازنة (للولايات المتحدة الامريكية) كدولة ضخمة لها وزنها الكبير في الاقتصاد العالمي فان هذا العجز لابد ان تكون له عواقب عالمية هامة، من بينه ارتفاع أسعار الفائدة والذي سينعكس الى زيادة تكلفة الدين ليس في هذه الدولة وحدها

1 - عمر بن فيحان المرزوقي، مصدر سابق، ص 35

وانما أيضا في جميع دول العالم وذلك لان من بين اثار التضخم زيادة عدم التأكد فيما يتعلق بالمستقبل، بحيث يصبح ارتفاع سعر الفائدة للقروض طويلة الاجل بمثابة علاوة تضخم.

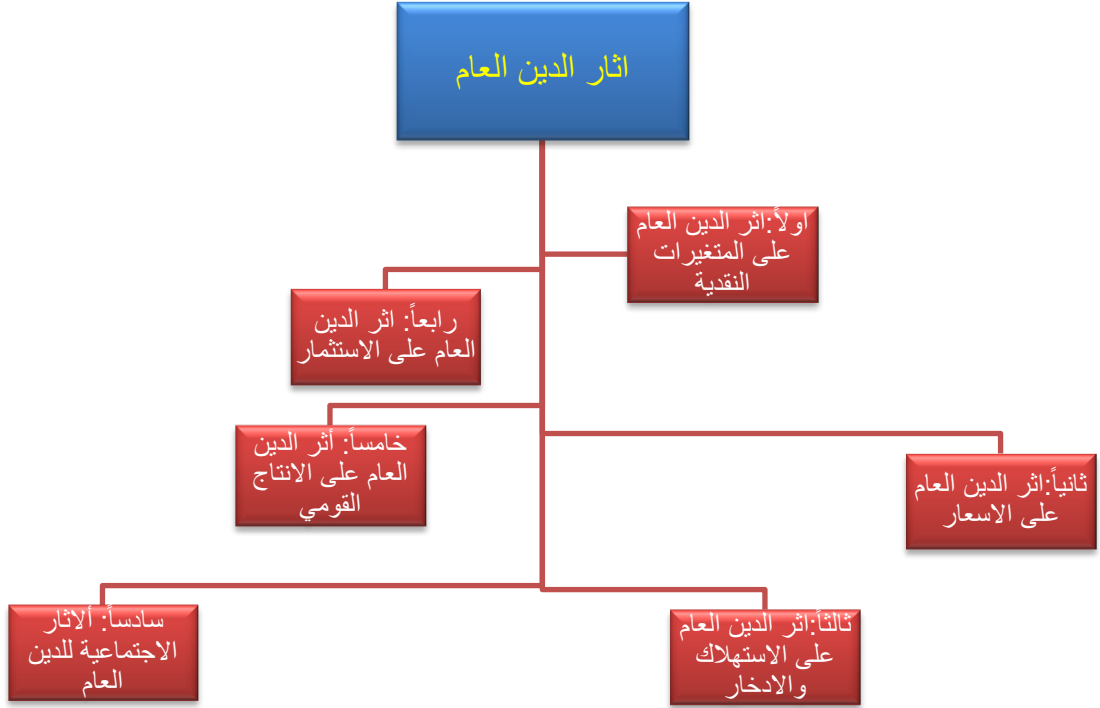
8- الاجراءات التي تتخذها الدول المتقدمة مثل (الولايات المتحدة) بسبب العجز المتزايد في موازنتها والذي يتم تمويله عن طريق الدين العام بطرح سندات الدين في بلد ينخفض فيه معدل الادخارات نسبيا، ويرتفع سعر الفائدة نتيجة اجتذاب تدفقات رأسمالية ضخمة الى الداخل، مما يؤدي الى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية في هذه الدول وهو الدولار، ونظرا لان غالبية الديون الدولية مقيمة بالدولار الأمريكي، فان ذلك يعني ارتفاع الطلب على الدولار وبالتالي ارتفاع قيمته مما يزيد من تكاليف خدمة الديون وخاصة للدول المدينة، بسبب انخفاض قيمة عملاتها امام ارتفاع سعر صرف الدولار بسبب زيادة الطلب على الدولار.¹

المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية للدين العام

يولد الاقتراض العام وما يليه من تراكم في الدين العام العديد من الاثار الاقتصادية والاجتماعية، وتختلف تلك الاثار بحسب نوع الاقتراض وطريقة استخدامه والهيكل الاقتصادي للبلد المعني. وفيما يلي رصد اهم الاثار التي يمكن ان يخلقها الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي على الاقتصاد الوطني.

1 -يونس احمد البطريق واخرون ، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص386

مخطط (1) الآثار الاقتصادية للدين العام



أولاً: أثر الدين على المتغيرات النقدية

يترك الدين العام العديد من الآثار على المتغيرات النقدية، وفيما يلي أبرز تلك الآثار:

1- درجة السيولة النقدية في الاقتصاد: من المعروف ان من يملك سندات الدين العام فإنه يملك قوة

شرائية، اذ يمكن تحويل تلك السندات الى نقود. الا ان هذا التحويل لا يكون بدرجة السهولة واليسر

لجميع انواع السندات، فالسندات القصيرة الاجل يكون تحويلها الى نقود اسهل اذ لا تفقد من قيمها

الاسمية كثيرا، فإطالة مدة السداد للدين العام تؤدي الى تخفيض السيولة بصفة عامة عند مقدار

معين من الدين العام وبالعكس اذا كانت فترة السداد قصيرة.

2- هيكل الائتمان في الاقتصاد: من الممكن ان تستخدم البنوك والمؤسسات المالية الاخرى سندات الدين

العام بحوزتها كأصول مالية تستند اليها من أجل زيادة الائتمان الخاص، وتتوقف تلك الزيادة على

كمية السندات ونوعها ومن ثم يمكن للحكومة من خلال عمليات السوق المفتوحة أن تؤثر على حجم الدين العام القائم ونوعه وبتالي التأثير على هيكل الائتمان البنكي في الاقتصاد.

3- سعر الفائدة: ان الحكومة من خلال التحكم بسعر الفائدة على سندات الدين العام يمكن ان تؤثر على معدلات الفائدة في السوق وبتالي يمكن التأثير على القيم السوقية للأصول المالية والحقيقية الأخرى. فالتغيرات في الاسعار لها اثار اقتصادية مهمة في الاقتصاد الرأسمالي، وخاصة على طلب النقود من قبل المقترضين، وكذلك على عرض النقود. هناك اثار مهمة لتغيرات سعر الفائدة على تدفق الأرصدة النقدية من الاقتصاد واليه من الخارج. ويمكن ان تضع أدارة الدين العام مستوى عاماً لمعدل الفائدة على سندات الدين العام طويل الاجل. وتحاول الحكومة المحافظة على ذلك السعر في سوق الاوراق المالية من خلال عمليات السوق المفتوحة. فالتحكم في معدلات الفائدة لسندات الدين العام يؤثر على هيكل اسعار الفائدة السائدة في سوق الاوراق المالية.

ثانياً: اثر الدين العام على الاسعار

يتضمن الدين العام عناصر تضخمية تؤدي الى ارتفاع الاسعار بسبب الزيادة الصافية في الطلب الكلي الذي يحدثه الدين العام، او بسبب نقص كمية العرض من السلع والخدمات في الاسواق فالدين الحقيقي يشكل تحويلاً في استخدام الموارد الى القطاع العام. وهذا يعني ان تلك الموارد الاقتصادية سوف تتجه نحو انتاج السلع الرأسمالية بدلاً من انتاج السلع الاستهلاكية التي يرمي اليها القطاع الخاص. ومن المعلوم ان السلع الرأسمالية تحتاج الى فترة انشاء أطول، وبتالي فإنه خلال الفترة يكون الطلب على السلع الاستهلاكية قد ازداد عن عرض تلك السلع بسبب الانفاق الحكومي الممول بالدين العام. إضافة الى ان الديون الظاهرية تمثل إضافة صافية في القوة الشرائية في المجتمع مما يجعل الاسعار ترتفع. ومن الممكن ان يكون للدين العام اثر معاكس في تخفيض الاسعار وذلك بتخفيض القوة الشرائية التي

بين يدي أفراد المجتمع وذلك بسحب الفائض من الأموال المتاحة لديهم وبالتالي فإن هذه السياسة تؤدي الى خفض الطلب الكلي، ويمكن ايضا ان تؤدي سياسة الدين المتبعة الى تخفيض الاسعار اذا ما استخدمت في توسيع الطاقة الانتاجية للاقتصاد وبالتالي زيادة العرض من السلع والخدمات في الاسواق، ويكون الاثر تضخميا اذا استخدمت الديون في الانفاق بأغراض استهلاكية مثل الحروب والكوارث الطبيعية.¹

ثالثا: أثر الدين العام على الاستهلاك والادخار

يحدث اثران متعارضان للدين العام على الاستهلاك و الادخار فانخفاض الاستهلاك الخاص نتيجة الاقتراض الحكومي يقابله زيادة في الادخار الحكومي من ناحية أخرى. ويقوم الافراد بتوظيف مدخراتهم في السندات الحكومية لقاء فوائد محدد نظير تأجيل استهلاكهم الى المستقبل مما يرفع من ميلهم للادخار ويخفض من ميلهم للاستهلاك. وتساهم تلك المدخرات في تمويل النفقات الحكومية، وقد يرتفع تراكم راس المال اذا ما وجهت تلك الاموال صوب الانفاق الاستثماري العام. ولكن في جانب الاخر قد يترتب نتيجة انخفاض الاستهلاك الخاص انخفاض في معدلات الاستثمار وذلك بفعل اثر المضاعف والمعجل وانخفاض الطلب الكلي.² ، ويتوقف اثر الدين العام على الطبقة الدخلية التي ينتمي اليها المكتتبين بسندات الدين العام فان كانوا من أصحاب الدخل المرتفعة، وبطبيعة الحال يكون ميلهم الحدي للادخار مرتفع بينما ينخفض ميلهم الحدي للاستهلاك، فأن القرض العام يؤدي الى انخفاض حجم المدخرات الخاصة بمقدار اكبر من الانخفاض في حجم الاستهلاك. أي ان الدين العام سيكون على حساب نقص الادخار الخاص ومن ثم الاستثمار الخاص، وسيصاحب ذلك انكماشاً في الاستثمار. اما اذا كان المكتتبين بسندات الدين العام من أصحاب الدخل المنخفضة والذي يكون ميلهم الحدي للاستهلاك

1 - عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مصدر سابق، ص 389

2 - عاطف وليم اندراوس، مصدر سابق، ص 486

مرتفع قياسا بانخفاض ميلهم الحدي للادخار، سيكون اثر الدين العام على الاستهلاك اكبر، وبالتالي سينخفض الاستهلاك الخاص بمقدار اكبر من حجم الادخار، الامر الذي ينعكس بصورة مباشرة في انخفاض الطلب الكلي ومن ثم انخفاض حجم الناتج الكلي ومستوى الاستخدام.¹

رابعاً: أثر الدين العام على الاستثمار

يعتمد القطاع الخاص على تمويل استثماراته من خلال الادخارات الاختيارية التي يقوم بها الافراد وبما ان طلب القطاع الخاص على الاستثمار يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة، فان ارتفاع أسعار الفائدة الناتج عن دخول الحكومة كمنافس للقطاع الخاص للحصول على الأموال سوف يؤدي الى انخفاض طلب القطاع الخاص على الاستثمار نتيجة ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم تتراجع الاستثمارات الخاصة، ومع ثبات العوامل الأخرى على حالها، سيتراجع الناتج والنمو الاقتصادي. حيث ان انخفاض الطلب على الاستثمار يعني انخفاض الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي، مما يولد اثر انكماشى على المستوى القومي. ولكن من جهة أخرى اذا كان مصدر تمويل الدين العام من أموال مكتنزة او أموال اجنبية، وكان الاقتصاد يعمل عند مستوى اقل من الاستخدام الكامل، فان الحكومة لن تنافس القطاع الخاص في الحصول على الأموال ولن يترتب على الاقتراض اي اثر انكماشى بل على العكس، اذ ان توقعات الافراد بالحصول على عائد يمثل في حد ذاته اثر توسعياً، حيث يزداد طلب الافراد على الاستهلاك ومن ثم يزداد الطلب الكلي ويتوسع الاقتصاد الوطني.²

خامساً: إثر الدين العام على الإنتاج القومي

ان الدين العام وبغض النظر عن مصدره، له اثار كلية على مستوى الإنتاج القومي وتتوقف تلك الاثار على كيفية وأسلوب انفاق حصيلة الدين، فاذا انفقت أموال الدين في تمويل مشتريات استهلاكية أو

1- يونس احمد البطريق واخرون ، مصدر سابق، ص 351.

2 - سعيد عبد العزيز عثمان ، الاقتصاد العام (مالية عامة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 324.

خدمات لا تدر ايراد ولا تزيد من إنتاجية العمل وراس المال فأنها لن تؤثر بشكل مباشر على الانتاج الوطني. اما اذا تم انفاق حصيلة القرض في تمويل مشروعات استثمارية فأن ذلك يؤدي الى زيادة إنتاجية العمل وراس المال وبالنتيجة زيادة الموارد المالية للدولة في المستقبل نتيجة الاستغلال الأمثل لحصيلة الدين العام مما يؤدي الى تخفيف اعباء خدمة واقساط الدين، نظرا لكون المشاريع الاستثمارية تدر دخلا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يستخدم في تسديد اقساط ووائد الدين العام. بالإضافة الى انها تسرع من معدل تدفق راس المال ، والذي يؤثر في النهاية في نمو الدخل القومي.¹

سادسا: الآثار الاجتماعية للدين العام

ان الآثار الاجتماعية للدين العام لا تقل أهمية عن اثاره الاقتصادية، ففي حالة مول الدين العام من الافراد فان عبء الدين العام يمثل تحويلا للدخول من الافراد الذين يدفعون الضرائب لسداد فوائد الدين الى الافراد الذين يملكون سندات الدين العام. لذا يمكن تتبع الآثار الاجتماعية لعبء الدين العام حسب نوع الضرائب المفروضة من اجل سداد فوائد الدين. فاذا فرضت ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك فأن اعباء تلك الضرائب تقع على عاتق اصحاب الدخل المنخفضة وتصب في مصلحة ملاك سندات الدين العام، وهم في الغالب اصحاب الدخل المرتفعة. وفي هذه الحالة سيزيد الدين العام من شرح التفاوت في مستويات الدخل بين افراد المجتمع وتكون من الآثار الاجتماعية الغير مرغوب فيها. اما اذا كانت الضرائب مباشرة وتصاعدية فان اصحاب الدخل المرتفعة هم الذين يتحملون في الغالب عبء الدين العام. واذا نظرنا الى جانب الانفاق لهذه الديون وكانت الطبقات الفقيرة تحظى بالجزء الأكبر من الخدمات العامة يمكن حينها ان تؤدي سياسة الدين العام الى احداث عدالة في توزيع الدخل القومي بين افراد المجتمع.²

1 - عادل أحمد حشيش، مصدر سابق، ص 255

2 - عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مصدر سابق، ص 390

المطلب الثالث: مؤشرات الدين العام

أصبح الدين العام من السمات الأساسية للكثير من الدول نتيجة تخلف الإيرادات في ملاحقة تيار النفقات المتسارع، مما يضطر الحكومات الى الاقتراض لتمويل العجز المالي، والذي يمثل التزام على الدولة للجهات الداخلية والخارجية، سواء مؤسسات مالية او حكومات او افراد . ومن اجل الوقوف على مدى خطورة الدين العام تم اعتماد عدد من المؤشرات لعل اهمها:

اولا : مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي:

تعود العلاقة المتبادلة والعضوية بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي الى ان تمويل الإنتاج يرجع الى مصادر ذاتية للقطاعات الاقتصادية الداخلية المساهمة في تركيبته ومنها القطاع الحكومي، ومصادر خارجية متمثلة بقطاع العالم الخارجي وهو الفرق بين (الصادرات والاستيرادات)، وان ما يدفع من فوائد وابعاء للدين فهو يمثل أحد بنود تكاليف الإنتاج عن ديون سابقة لم تساهم في الوقت الحاضر في الناتج المحلي الإجمالي الحالي فتقاس هذه العلاقة بمؤشرين وهما:

1- نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي، وعادة ما تكون نسبة الأمان (60%) والمعتمدة في العديد من الدول ومنها الاتحاد الاوربي. اما إذا زادت الديون عن هذه النسبة فيعني ذلك بان الديون العامة تجاوزت الحدود الامنة للاقتراض وتحقيق الاستدامة المالية. ويمكن بيان كيفية حساب هذا المؤشر عبر المعادلة الاتية:

$$\text{نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{اجمالي الدين العام}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

2- معدل نمو الدين العام ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

يوضح لنا هذا المؤشر حركة التغير في الدين العام إذا ما قورنت بحركة التغير في الناتج المحلي الإجمالي، ويكون البلد في وضع آمن حينما يكون:

-معدل التغير بنقصان في الدين العام اقل من معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي، ويشير ذلك الى تغيرات إيجابية لحركة الدين العام وبتالي اتجاه الدين العام نحو معدلات الأمان.

-معدل التغير بزيادة في الدين العام أكبر من معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي، ويشير ذلك الى تغيرات سلبية لحركة الدين العام وبتالي اتجاه الدين نحو الخطورة¹

ثانيا: مؤشر الدين العام الى الصادرات:

وهو مؤشر يعبر عن المديونية الكلية القائمة في نهاية السنة الى صادرات البلد من السلع والخدمات، ويدل ارتفاع هذا المؤشر على ان الديون باتت أكبر من موارد البلد الأساسية من العملات الاجنبية كما يدل ذلك على ان البلد قد يواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين. ويمكن بيان كيفية حساب هذا المؤشر عبر المعادلة الآتية:²

$$\text{نسبة الدين العام الى الصادرات} = \frac{\text{اجمالي الدين العام}}{\text{الصادرات}} \times 100$$

ثالثا: مؤشر الفجوة الضريبية:

حيث يستند هذا المؤشر على فكرة المحافظة على نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك باتباع سياسة ضريبية تستهدف تقليل الفرق بين الضرائب المتحققة لاستدامة الدين والضرائب الفعلية، بمعنى يحتسب على أساس الفرق بين الطاقة الضريبية القصوى والطاقة الضريبية الفعلية التي يتم تحصيلها ، والفجوة الضريبية هي بحد ذاتها نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي وعليه عند رفع كفاه

1 -حسام صالح أبو علي ، الدين العام دراسة مالية ومحاسبية للدين العام وتطبيقاته في الأردن، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص.4.

2 -مايخ شبيب الشمري، حيدر جواد كاظم ، تحليل أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الكوفة، النجف الاشرف، مجلد 12، عدد35، 2016،ص5

تحصيل الإيرادات الضريبية من شأنه ان ينعكس بصورة إيجابية لتعزيز استدامة الدين العام وعلى ذلك
فأن نسبة الضريبة للنتاج المحلي الإجمالي المستهدفة حسب المعادلة الآتية:

$$T^* = G + (et - rt) \times Bt$$

حيث ان:

T^* : نسبة الضريبة الى الناتج المحلي الاجمالي

G : الانفاق الحكومي

et : معدل نمو الناتج الحقيقي

rt : سعر الفائدة

Bt : نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي

ويمكننا هذا المؤشر من رصد وتحليل تطور الحصيلة الضريبية لأنه أحد المتغيرات الرئيسية في تنفيذ
السياسات المالية العامة وتمويل أعباء الأنشطة الحكومية، فان كان طرف من المعادلة المتمثل

$(G + (et - rt) \times Bt)$ موجب وبالتالي تستدعي الحاجة الى رفع معدلات الضرائب أو تخفيض الأنفاق، واذا

كانت حصيلة الضرائب منخفضة بالتالي تحتم الحاجة الى رفع معدلاتها اما اذا كانت مرتفعة فعلى

الحكومة ان تبحث عن مصادر تمويل أخرى لتغطية الفجوة اما اصدار نقدي جديد أو عقد دين جديد.¹

رابعا : مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدين العام:

ان احتساب متوسط نصيب الفرد الواحد من مواطني الدولة من الدين العام يعد من المؤشرات التي تحتم

دراستها من قبل الاقتصاديين والباحثين، فاتجاه حجم نصيب الفرد من الدين العام يعد مؤشر على علاقة

الدين العام بعدد السكان الدولة من مواطنيها، فهو مؤشر يوضح نسبة كل فرد من الدين العام ويوضح

التناسب بين نصيب الفرد من الدين العام مع نصيبه من الدخل القومي، والذي يتخذ نسبة الدين من

متوسط دخل الفرد في السنة والذي يتم قياسه من خلال المعادلة الآتية:

1 -Blanchard, oliver J., suggestions for a new set of public finances, Indicator, OECD working paper No. 79, 1990, P15.

$$\text{متوسط نصيب الفرد} = \frac{\text{نصيب الفرد من الدين العام}}{\text{متوسط دخل الفرد في السنة}} \times 100$$

فكلما انخفض نصيب الفرد من الدين العام يعتبر ذلك اتجاه إيجابي، والعكس صحيح، كلما زاد نصيب الفرد من الدين العام كان الاتجاه سلبياً¹.

خامسا : مؤشرات الاقتدار المالي:

ويستدل بهذه المؤشرات على قدرة المال العام على السيطرة ومواجهة مخاطر الدين العام في حالة اخذه مسار خطر على الاقتصاد، حيث يوضح قدرة المالية العامة على إعطاء الحلول لمواجهة مشكلة الدين العام في المستقبل بمعنى تحمل الأعباء المالية الموجود منها حالياً وتقليل الاعتماد عليها في المستقبل، ويمكن التعرف عليها من خلال اهم مؤشرات وهي كالآتي:

أ- مدى تناسب معدل النمو في كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، بحيث يصبح الوضع سليماً إذا طغت حالة التعادل في كل منهما، أو إذا زاد معدل النمو في الإيرادات العامة عن معدل نمو النفقات العامة، والعكس صحيح².

ب- مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام، حيث يدل زيادة سعر الفائدة أو تساويها لمعدل الدين العام على الرشد في إدارة الدين العام وإمكان كبح جماحه، ولكن إذا قل سعر الفائدة عن معدل نمو الدين العام فإن الأمر ينذر بالخطر، مما يحتاج الى جهد اقتصادي لوضع حلول لمعالجتها وتخفيف الآثار الاقتصادية المترتبة عليها³.

1 - حسام صالح أبو علي، مصدر سابق، ص 47

2 - أشرف محمد دوابه ، أزمة الدين العام المصري، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2016، ص 35

3 - محمد عبد الحليم عمرو، الدين العام المفاهيم - المؤشرات - الآثار، جامعة الأزهر، مصر، 2003 ، ص 14

سادسا : مؤشر نسبة الدين الخارجي الى الاحتياطيات الأجنبية

وهي العلاقة بين الدين الخارجي والاحتياطيات الأجنبية للدولة من العملات الأجنبية، فكلما كانت نسبة الاحتياطيات الرسمية للدين الخارجي مرتفعة كلما اشار ذلك الى ارتفاع درجة الامان، وكلما كانت نسبة الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية الى الدين الخارجي منخفضة اشار ذلك الى مخاطر الدين وكما يتضح في المعادلة الآتية:

$$FS = (M+r) - (X+t) \dots \dots \dots (1)$$

$$I = DS + (M+r) - (X+t) \dots \dots \dots (2)$$

$$I - FS = (M+r) - (X+t) \dots \dots \dots (3)$$

FS: الادخارات بالعملة الأجنبية

I: الاستثمار

DS: الادخارات بالعملة المحلية

(M+r): مدفوعات البلد الى الأجنبي، وهو الاستيرادات مضافا اليه مدفوعات الفائدة

(X+t): مقبوضات البلد من الخارج وهو الصادرات مضافا اليه تحويلات العاملين في الخارج.

ومما تقدم فاذا ما عجزت المدخرات المحلية عن تلبية متطلبات الانفاق الاستهلاكي والاستثماري ستؤدي الى حدوث فجوة خارجية (External gab) بين مقبوضات البلد من الخارج وبين مدفوعاته الى الخارج، وهو ما يؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات، ولمعالجة هذا العجز يلجأ الى الاحتياطيات النقدية الأجنبية المتاحة لدى البلد، وفي حالة عدم كفاية الاحتياطيات من العملة الأجنبية يلجأ الى التمويل من الخارج، وتتفاقم هذه العملية كلما ازدادت الاختلالات الاقتصادية.¹

1- فلاح حسن ثويني، مشكلة المديونية الخارجية الأسباب والاثار، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة المستنصرية، العراق، المجلد 3، العدد 10، 2006، ص 142

المبحث الثاني // النمو الاقتصادي : المفاهيم والنظريات

ان الاهتمام بالنمو الاقتصادي من الأهداف الرئيسية التي تسعى لها مختلف الحكومات وتنتظر اليها الشعوب التي في طور التطور والنماء، كون النمو الاقتصادي احد الشروط الضرورية لرفع وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، كما يعد من مؤشرات الرخاء للشعوب. ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الأساسية والجوهرية في المجتمع التي تعد بمثابة البيئة المناخية الملائمة لتطوره مثل الكفاءة الانتاجية، المشاركة المجتمعية، الحكم الرشيد، البحث والتطوير العلمي، الصحة والتعليم، وبذلك أصبحت عملية تحقيق النمو الاقتصادي مرتبطة عضويًا بتوفر هذه البيئة المناخية.

المطلب الأول: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يتم الخلط كثيرا بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الدراسات والبحوث التي تتناول تطور الناتج المحلي الاجمالي، ولأجل ذلك يمكن توضيح ابرز الفروقات بين المفهومين عبر الفقرات الآتية:

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

ان تعدد المفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادي يعود الى تباين وجهات نظر المدارس الاقتصادية ، اذ يعرف بأنه الزيادات المضطربة طويلة الاجل في نصيب القروض من الدخل الحقيقي، وبذلك لا تعد زيادة متوسط نصيب دخل الفرد بعد خروج الاقتصاد من الانكماش والكساد بفعل الدور الاقتصادية نمو اقتصاديا، كما تعد الزيادة في نصيب الفرد من الدخل نمواً اقتصادي على ان تكون هذه الزيادة اكبر من الزيادة السكانية ليحدث هذا النمو¹ . وقد عرف سامويلسون ان النمو الاقتصادي هو التوسع في الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في ظل الاستخدام الكامل للموارد ، ويعني حدوث النمو

1- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض 1999، ص455

الاقتصادي أن منحى إمكانيات الإنتاج في البلاد ينحرف إلى الخارج.¹، ويعرف أيضا بأنه الزيادة في الإنتاج لمجتمع ما من السلع والخدمات وبمعدل أسرع من معدل نمو السكان، والذي يعني زيادة الدخل الفردي الحقيقي والذي يؤدي إلى تحسين مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع². ويعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو بمعنى آخر إجمالي الدخل القومي الفعلي، بما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني

فالدولة التي يزداد فيها معدل النمو السكاني بمعدلات كبيرة سوف تعاني من التباطؤ في النمو الاقتصادي، ومعظم تلك الدول من قبيل الدول النامية وخاصة شديدة الفقر.

ويمكن من خلال ما ورد اعلاه الإشارة إلى³ :

1- أن النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب عليها زياد في الدخل الحقيقي للفرد، وهو ما يعني أن معدلات النمو الاقتصادي يجب أن تفوق معدلات النمو السكاني.

2- أن تكون الزيادة المتحققة في الدخل الفردي حقيقية وليست زيادة نقدية، وذلك باستبعاد ارتفاع الاسعار وفق المعادلة (معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم)

1- سامويلسون ونوردهاوس، مصدر سابق

2- جيمس جوارتيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، دار المريخ، الرياض، 1988، ص 581

3- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية نايف، التنمية البشرية المفاهيم والخصائص-النظريات والاستراتيجيات-المشكلات، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، 2008، ص 77

4- ان تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد بصفة استمرارية، أي تكون على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

ثانيا: التنمية الاقتصادية

توجد العديد من ملامح الارتباط بين مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، فقد كان التعريف الشائع للبلدان النامية developing countries منذ أواخر اربعينيات القرن الماضي حتى أواخر الستينات بأنها البلدان التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيرا مقارنة بالمستوى المتحقق في البلدان الصناعية المتقدمة developed countries وتعددت المفاهيم حول التنمية الاقتصادية، منها ما يرى في التنمية التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية تتم من خلال أيولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من اجل الانتقال من وضع غير مرغوب فيه الى وضع يصبح الوصول اليه امراً مرغوب فيه، فالتنمية هي عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تمس جوانب المجتمع جميعها وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسين المستمر لنوعية الحياة فيه من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة¹ فهي عملية متعددة الابعاد تنطوي على إعادة تنظيم وإعادة توجيه النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بأكملها بالإضافة الى أحداث تحسينات في الدخل الحقيقي والناتج، وعادة ما تنطوي على تغييرات جذرية في المؤسسات والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والادارية وأيضاً في المواقف الشعبية والمعتقدات² ، فهي نشاط مخطط يهدف الى أحداث تغيرات في الفرد والمجتمع والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات من ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية

1 -Matthew mccartney, economic growth and development, palgrave macmillan in the united states,2015,.p117

2 -Michael todaro , economic development, library of congress cataloging-in-publication data,2012,p109

الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والمجتمع صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية فالتنمية هي عملية شاملة ومستمرة لتغيير ونقل المجتمع نحو الأحسن مع الانتفاع من التغيير وتحقيق الزيادة في تنمية الموارد والإمكانات الداخلية للمجتمع¹ ، وهي أيضا عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تمس الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وتحدث تغييرات وتحولات هيكلية الهدف منها الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسين المستمر لنوعية الحياة بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة² .

ويتضح مما سبق بان التنمية هي التغيير بعمق في الاساسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للدولة التي ترتبط بالنظام الاقتصادي العالمي، والتي من شأنها ان تحقق زيادة تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الحقيقي، خلال فترة من الزمن، الى جانب عدد من النتائج غير الاقتصادية، فالتنمية تعني في احد جوانبها زيادة القدرات في مؤسسات البناء الاجتماعي الأمر الذي يُمكن تلك المجتمعات من زيادة قدرتها على استغلال واستثمار مواردها البشرية والطبيعية، فهي عملية تفاعل بين عوامل الإنتاج والاستهلاك والذي يؤدي الى تغيير أذواق مؤسسات المجتمع وغيرها من العوامل المحددة للطلب والعرض، كما تهدف الى زيادة الناتج بصورة مستمرة وليست عرضية لا تتأثر بالدورات الاقتصادية.

1 - علي حاتم القريشي، التنمية البشرية، مطبعة حوض الفرات ، النجف الاشرف، 2017، ص 16
2- Philip Agion, Stephen N. Dorloff, Economic Growth, Elsevier, 2nd Edition, United Kingdom, 2014, p3

ثالثاً: المقارنة بين النمو والتنمية الاقتصادية:

- 1- للنمو مفهوم كمي يشير الى الزيادة المستمرة في أنتاج السلع الاقتصادية لبلد ما، بينما التنمية مفهوم كمي ونوعي يهدف الى رفع مستوى الانسان في كافة المجالات الحيوية.
- 2- النمو عملية تغيير تحدث بتلقائية بينما التنمية جهد هادف وأرادي مقصود ومخطط له سابقاً.
- 3- النمو لا يتناول مختلف نواحي الحياة على عكس التنمية وما تنطوي عليه من تغييرات هيكلية من نواحي اقتصادية واجتماعية وسياسية.
- 4- النمو يقاس بالدخل الفردي الحقيقي، بينما التنمية ولكونها أشمل من النمو يترجم بتغيرات متعددة اجتماعية، ثقافية، ديمغرافية، اقتصادية، سياسية، تحتاج الى معايير متعددة الابعاد (مثل مقياس التنمية البشري الأشهر والابسط).¹
- 5- النمو الاقتصادي مفهوم قصير الامد ظهر مع بداية ظهور الافكار الكلاسيكية وحسب ما ذكره آدم سميث في مؤلفه (ثروات الامم)، في حين التنمية الاقتصادية مفهوم طويل الاجل ظهر بعد الحرب العالمية الثانية 1945، ويجدر الاشارة الى ان البلدان النمو الاقتصادي هي النظام الرأسمالي، بينما التنمية الاقتصادية مصطلح شائع الانشطة الاشتراكية.²

المطلب الثاني: تطور النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

لقد شهد مفهوم النمو الاقتصادي تطوراً كبيراً انعكاساً لتطور الفكر الاقتصادي الحاصل، فقد عمل الاقتصاديين الكلاسيك على تشخيص المصادر التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي، وأيضاً تشخيص العوامل التي تدفع الى الاتجاه العكسي للنمو، وقد اخذت نظرياتهم الاقتصادية التي قامت

1- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن سانية،، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر،

بيروت، 2014، ص16

2- عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر والطباعة، مصر، 2000، ص141.

عليها دعائمهم الاقتصادية بالعمل والتسريع في عجلة النمو الاقتصادي. ولكن بعد أكثر من قرن واجهت النظرية الكلاسيكية معضلة الكساد الكبير (عام 1929) التي قوضت جميع الأفكار الكلاسيكية القائمة على التوازن التلقائي وقانون ساي للأسواق واليد الخفية والمنافسة التامة وغيرها من الافتراضات التي قامت عليها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية. وجاء الاقتصادي جون مينارد كينز بنظرية جديدة تخالف ما قامت عليه النظرية الكلاسيكية وقامت نظرية كينز على أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتجاوز الازمات المتكررة. وقد تبلور حينذاك مفهوم التنمية الاقتصادية بأبعادها المعروفة، واخذ الاقتصاديين بالاهتمام بها واعتبروها اشمل واعم من النمو الاقتصادي .

أولاً: النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية

ان الثورة الصناعية وما رافقتها من تغييرات جوهرية في الفنون الإنتاجية وزيادة التراكم الرأسمالي لدى أصحاب الاعمال، وانفصال طبقة العمال عن طبقة الرأسماليين، وإظهار ان مصلحة ترك الأمور الاقتصادية تسير بحركة طبيعية تلقائية دون التدخل الحكومي يحد من حرية المستثمرين او يفرض قيود على حصولهم على مستلزمات الإنتاج.¹ ومن اهم ما توصف به المدرسة الكلاسيكية من خلال التنظير الذي طرحته والاسهام الكبير في تطوير عدد من النظريات الاقتصادية انها تمكنت من تحقيق ثورة اقتصادية، والتي كانت من اهم روادها (ادم سميث، ريكاردو ومالثوس، وجون ستورتن ميل واخرون) والذي قدم كل منهم اسهامات في علم الاقتصاد، فقد تأثروا بقوانين نيوتن في الفيزياء، فقد آمن الاقتصاديين الكلاسيك بان النظام الطبيعي يحدد الأسعار والإيجارات والشئون الاقتصادية، وقد تناول ادم سميث في كتابه الموسوم (ثروة الأمم) الأسس والقواعد اللازمة لنظرية اقتصادية فيها مقدار كبير من التكامل وهي النظرية الكلاسيكية والتي يدين بها النظام الرأسمالي بأكمله، وحمل

1- مايكل سبنس، التقارب التالي مستقبل النمو الاقتصادي في عالم متعدد السرعات، ترجمة حمدي أبو كيلة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016، ص 21.

لواءها بعد ذلك ريكاردو ومالثوس وآخرون¹. فيما قام الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي (1767-1832) بتطوير أعمال (ادم سميث) في مؤلفه (محاضرات في الاقتصاد السياسي) وهو أكثر إجازاً من (ثروة الأمم) ولقي رواجاً سريعاً. بيد أن من أهم إسهامات ساي قانونه المشهور في الأسواق لما له من تأثير بالغ في زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي بالشكل الذي انعكس في زيادة النمو الاقتصادي، ومضمون قانون ساي أو (قانون النوافذ) أن إنتاج السلع يأتي بطلب فعال يكفي لشراء العرض الكلي للسلع وعلى ذلك لا يوجد في النظام الاقتصادي ما يعد إفراطاً في الإنتاج، وبمعنى آخر لن يكون هناك عجزاً مستمراً في الطلب الكلي لأن إنتاج كمية معينة من المنتجات يخلق كمية مساوية من الدخل. ووفقاً لهذا القانون قد تم إنكار إمكانية حدوث بطالة أو إمكانية حدوث قصور بالطلب الكلي². وقد اعتبر ريكاردو أن الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء وتتميز بتناقص الغلة مما يؤدي إلى حالة الركود، كما اعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي وأعطى دوراً مهماً ومركزياً للرأسماليين في عملية النمو الاقتصادي وذلك لتوفيرهم رأس المال والتوسع فيه مما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي³.

ثانياً: النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية

إن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد عام (1929) والتي سميت بأزمة الكساد العظيم قد أعادت النظر في مجمل النظرية الكلاسيكية التي أسست للرأسمالية الحديثة، فقد أبدى كينز قناعاته

1- واين نافزيجر، التنمية الاقتصادية، ترجمة هبة عز الدين حسين، ياسر عز الدين حسين، دار حميثرا للنشر، القاهرة ، 2018، ص181

2- سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982 ، ص193

3- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل ، الأردن، 2007، ص57.

بتوسيع دور الدولة في النشاط الاقتصادي ليشمل تحقيق التوازن الاقتصادي وتفعيل دور الانفاق العام في معالجة قصور الطلب عن العرض. وقد قدم كينز فكرة جديدة في معالجة الكساد الذي هو نقيض النمو، وهو التركيز على الطلب الفعال وليس على زيادة العرض بالاعتماد على قانون ساي الذي بقي الاقتصاد يعمل به لأكثر من قرن من الزمن، فأزمة الكساد، وفقا لكينز، ناجمة عن ضعف الطلب الكلي في استيعاب العرض الكلي. ويعد الطلب الفعال من ابرز ملامح النظرية الكينزية لأنه يمثل ما يطلبه الافراد من المجتمع من سلع استهلاكية و سلع استثمارية، لذا فان حجم التوظيف يتوقف على مستوى الطلب الفعال في الاقتصاد القومي، فالبطالة تعود بسبب قصور الطلب الكلي (الطلب الفعال)^(*). وينظر كينز الى سعر الفائدة على انها ظاهرة نقدية بحتة فسعر الفائدة يتحدد بالطلب على النقود مع عرض النقود، ويعد سعر الفائدة مكافأة تدفع للتنازل عن السيولة وعدم الاكتناز، وأطلق كينز على تقاطع كل من جدول الطالب مع جدول العرض (الكمية الكلية من النقود) بتفضيل السيولة Liquidity Preference، فكلما زاد التفضيل النقدي كلما ارتفع سعر الفائدة وكلما زادت كمية عرض النقود كلما انخفض سعر الفائدة، فانخفاض تفضيل السيولة سوف يؤدي الى تخفيض سعر الفائدة، وانخفاض سعر الفائدة سوف يحفز الاستثمار بصورة أكبر.¹

واهتم كينز ايضا بالعائد او الكفاية الحدية لرأس المال وهي اعلى معدل عائد على التكاليف المتوقعة من انتاج وحدة إضافية من الأصول الرأسمالية . وبمجرد تقدير الكفاية الحدية لرأس المال فإنها تقارن بسعر الفائدة، ويعتقد كينز ان تقلبات الكفاية الحدية لرأس المال هي السبب الأساسي في الدورات الاقتصادية. ولتحقيق زيادة في الناتج والتوظيف فانه من الضروري ان تحدث زيادة في الطلب الفعال

* وهي النقطة التي يتقاطع فيها دالة الطلب الكلي مع دالة العرض الكلي ويطلق عليه بالطلب الفعال.

1 -جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة الهام عيداروس، دار العين للنشر، الامارات العربية، 2010، ص183.

وبالتالي يجب زيادة الانفاق الاستثماري، فالاستثمار والتوظيف يتحركان معاً، فالأنفاق الاستثماري يجب ان يملئ الفجوة بين الدخل والاستهلاك والتي تتزايد كلما تزايد النمو في الدخل والذي هو من المسائل المهمة التي تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي.¹

ثالثاً: نظرية مراحل النمو الاقتصادي لروستو

قدم روستو نظريته عام 1960 ولقيت صدى كبير حينها، فقد كان المدافع الأكثر نفوذاً لنموذج مراحل النمو، فوفقاً الى اراءه فان انتقال الاقتصاد من التخلف الى التنمية يتم من خلال سلسلة من المراحل التي يجب على جميع الدول المضي قدماً فيها، فهو يقدم طريقة لتعميم تجربة النمو في جميع المجتمعات على انها تقع داخل أحد المجتمعات المتضمن خمس فئات حسب تقسيمه للمراحل (مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، مرحلة الاستهلاك الوفير)، فهذه المراحل ليست وصفية بقدر ماهي نظرية حول النمو الاقتصادي واكثر عن التاريخ الحديث برمته، فهي توضح ان الدول المتقدمة قد اجتازت مرحلة الانطلاق (الى الاكتفاء الذاتي)، بينما تقبع البلدان النامية اما في مرحلة المجتمع التقليدي او في مرحلة من المراحل السابقة، لذا وحسب رأيه على هذه الدول ان تتبع مجموعة قواعد للتطوير الاقتصادي لتنتقل منها وتتحول الى نمو اقتصادي مكتفي ذاتياً²، ويعتبر المرحلة التاريخية الخاصة بكل بلد هي الانطلاقة الاقتصادية وتحدث التوسعة المقررة على مدار (20) الى (30) عاماً والتي تحول بصورة جذرية مجتمع واقتصاد الدولة.

1 - سامي خليل، مصدر سابق ، ص 158

²- Michl.p. todaro, economice development, library of congress cataloging-in-publication data, U. S. A, 2012,p111

رابعاً: نظرية هارود - دومار في النمو الاقتصادي

يحتفظ كل اقتصاد بنسبة معينة من دخله القومي لاستبدال السلع الرأسمالية المستهلكة (المباني والمعدات والمواد الأخرى) ، اذ من الضروري إنشاء إضافات جديدة من صافي الاستثمار إلى رأس المال لتحقيق النمو. هذا جوهر نظرية Harrod-Domar والتي استندت إلى تجارب الدول المتقدمة في توفير متطلبات النمو المستقر. وإذا عرفنا ان معدل راس مال الى الناتج (K) وان معدل الادخار الكلي (S) يكون ثابتاً عند نسبة من الناتج القومي، وان الاستثمار المتحقق يساوي دوما الادخار المحقق (I=S) ، فالنموذج يكون كالآتي:¹

- 1- الادخار (S) يكون نسبة من الدخل القومي (Y) فتكون المعادلة البسيطة: (1) $S = sY$
- 2- الاستثمار (I) يعرف بأنه التغيير في رصيد راس المال (K) ويمكن تقديمه بأنه التغيير في رصيد راس المال على النحو التالي:

$$I = \Delta K \dots \dots (2)$$

على اعتبار ان الرصيد الكلي لرأس المال (K) له علاقة مباشرة بالدخل القومي الاجمالي أو الناتج Y وفقاً لمعامل راس المال، وبالتالي فان K تكون:

$$K = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$$

$$\Delta K = K \Delta Y \dots (3)$$

- 3- ولان الادخار (S) يجب ان يساوي الاستثمار (I) وعلى النحو التالي: (4) $I = S \dots \dots$

1- Michl.p. todaro, Ibid, p126

ومن خلال المعادلة (1) يمكن ان نعرف (S=sY) ومن معادلة (2) و (3) يمكن ان

$$I=\Delta K = K\Delta Y \dots \dots (5) \quad \text{نعرف:}$$

4- فتكون تكون متطابقة الادخار تساوي الاستثمار الموضحة في المعادلة (5) وعلى النحو

التالي:

$$S=sY=\Delta K = K\Delta Y = I \dots \dots (6)$$

وببساطة تكتب كالتالي:

$$sY= K\Delta Y \dots \dots (7)$$

5- وبقسمة جانبي المعادلة على Y، ثم على K نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{Y} \dots \dots (8)$$

تترجم معادلة (7) نظرية النمو الاقتصادية لهارود - دومار اذ تقرر ان معدل النمو الاقتصادي $\frac{\Delta Y}{Y}$ يكون

محددا بالعلاقة بين معدل الادخار الكلي (s) ومعامل راس المال/الناتج، وتحديدًا فإنه في حالة غياب

الحكومة فان معدل نمو الدخل القومي سيرتبط بعلاقة ايجابية مع معدل الادخار، اذ كلما زادت قدرة

الاقتصاد على الادخار والاستثمار من (GNP) كلما ادى ذلك الى زيادة النمو في (GNP)، وكذلك

يرتبط سلبيا مع معامل راس المال/ الناتج، فان أي ارتفاع فيه يؤدي الى انخفاض معدل نمو (GNP)،

ومن اجل تحقيق النمو الاقتصادي ينبغي على الاقتصادات ان تدخر وتستثمر بنسبة معينة من ناتجها

القومي الاجمالي (GNP) فزيادة التسريع بالنمو الاقتصادي مرهونة بما يمكن ادخاره واستثماره.¹ ومن منطق هذه العلاقة يلاحظ ما يلي:

1- يرتبط معدل نمو الدخل القومي بعلاقة طردية بمعامل الادخار أي بنسبة ما يدخر المجتمع من دخله القومي، فكلما ارتفع معدل الادخار القومي زاد معدل نمو الدخل القومي، والعكس يحدث عند انخفاض معدل الادخار القومي سينخفض معدل نمو الدخل القومي.

2- يرتبط معدل نمو الدخل القومي بعلاقة عكسية مع معامل رأس المال/ الناتج، فكلما انخفض معامل رأس المال /الناتج والذي يعني في نفس الوقت ارتفاع انتاجية الاستثمارات يزداد معدل نمو الدخل القومي، والعكس يحدث عند ارتفاع معامل راس المال/الناتج، والذي يعني انخفاض في انتاجية الاستثمارات وانخفاض في نمو الدخل القومي.²

خامساً: نظرية آرثر لويس في النمو الاقتصادي

تركز هذه النظرية على الآلية التي من خلالها تحول الاقتصادات غير المتطورة هيكلها الاقتصادية المحلية من التركيز الشديد على زراعة الكفاف التقليدية إلى اقتصاد تصنيعي وخدمي أكثر حداثة وأكثر تحضراً وتنوعاً صناعياً. وهي تستخدم أدوات النظرية الكلاسيكية الجديدة للأسعار وتخصيص الموارد والاقتصاد القياسي الحديث لوصف كيفية حدوث عملية التحول هذه. ويعد النموذج الأساسي أحد أشهر النماذج النظرية المبكرة للتنمية التي ركزت على التحول الهيكلي لاقتصاد الكفاف الأساسي، فقد أصبح نموذج لويس المكون من قطاعين النظرية العامة لعملية التنمية في الدول النامية ذات العمالة الفائضة خلال معظم الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي، ولا يزال هذا النموذج مطبقاً في بعض

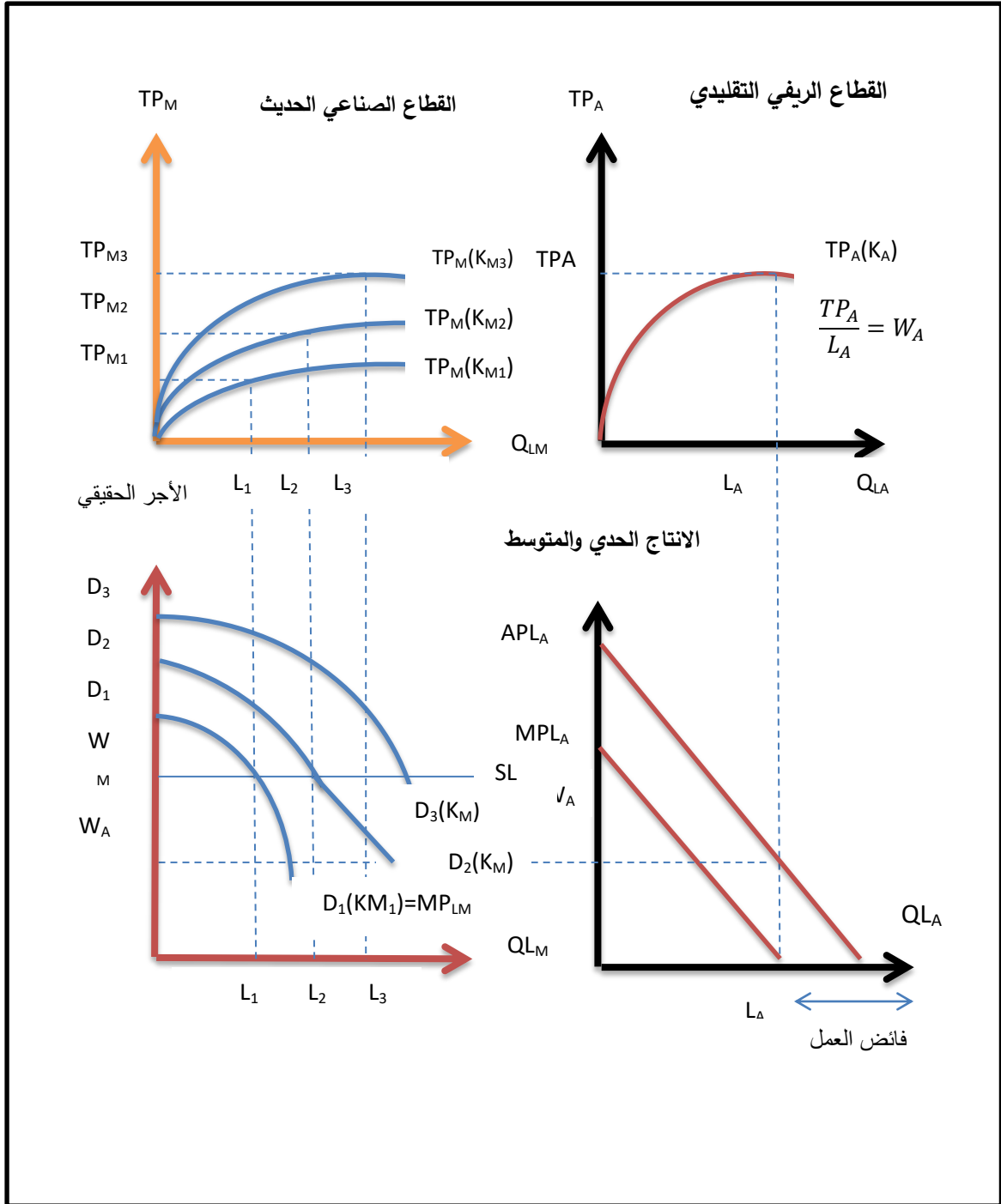
1- ميشيل توادارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، السعودية، 2006، ص127

2 - محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، مصدر سابق، ص148

الأحيان ، في نموذج لويس يتألف الاقتصاد المتخلف من قطاعين: قطاع كفاف ريفي تقليدي مكتظ بالسكان يتميز بانعدام إنتاجية العمالة الحديدية، وهو الوضع الذي يسمح لآرثر لويس بتصنيف هذا القطاع على أنه فائض بالعمالة. وقطاع ثاني بدون أي خسارة في الإنتاج وهو القطاع الصناعي، حضري حديث عالي الإنتاجية، يتم تحويل العمالة من قطاع الكفاف إليه تدريجياً. ينصب التركيز الأساسي للنموذج على كل من عملية تحول العمالة ونمو الإنتاج في القطاع الحديث.¹ فالتحول لكل من العمالة وزيادة التوظيف في القطاع الصناعي الحديث تعتمد على طريق التوسع في الناتج لهذا القطاع، وفيما يخص السرعة التي يتم بها هذا التوسع فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي، وتراكم راس المال، فالاستثمار يسمح بزيادة ارباح القطاع الصناعي الحديث عن الاجور اعتماداً على الفرض القائل بأعادة المستثمرين استثمار أرباحهم. وباستخدام الشكل (1) يمكن شرح نموذج آرثر لويس وكما يأتي

1-stepen c. smith, economic development, library of congress cataloging in publication, united states of america ,2009, p115

شكل (1) نموذج ارثر لوييس لنمو القطاع الحديث في ظل نموذج قطاعين



المصدر : ميشيل توادارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، السعودية، 2006، ص 133.

يتضح من الشكل (1) ان الجانب الايمن يمثل القطاع الريفي التقليدي ويوضح اختلاف الانتاج الغذائي بزيادة المدخلات من العمل حيث يمثل دالة الانتاج ويتحدد الناتج الكلي من الزراعة بالتغيير في مقدار متغير واحد من المدخلات من عنصر العمل (L_A) وكمية ثابتة من راس المال (K_A) وثبات التكنولوجيا التقليدية (T_A)، وفي الجزء اسفل اليمين يوضح منحنيات الناتج المتوسط والحدى لعنصر العمل (APL_A)، (MPL_A) المشتقان من منحنى الناتج الكلي للقطاع الزراعي.

وقد وضع لويس فرضين خاصين بالقطاع الريفي التقليدي وهما:

اولا: هناك فائض عمالة بمعنى ان الانتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفر.

ثانيا: جميع العمال الزراعيين يشاركون بالتساوي في الناتج . لذا فان الاجر الريفي الحقيقي يتحدد بالانتاجية المتوسطة لعنصر العمل وليس بالانتاجية الحدية.

يمثل الجانب الايسر القطاع الصناعي الحديث، اذ يوضح الجزء العلوي من منحنيات الناتج الكلي (دالة الانتاج) للقطاع الصناعي الحديث، والناتج يمثل سلع صناعية (TP_M) وهو دالة في العنصر المتغير وهو العمل (L_M) ورأس المال الثابت (K_M) والتكنولوجيا الثابتة (T_M). المحور الافقي يمثل كمية العمل الموظفة للإنتاج. وقد سمح نموذج لويس بزيادة راس المال في القطاع الحديث (K_{M1}) الى (K_{M2}) الى (K_{M3}) نتيجة إعادة الرأسماليين الصناعيين استثمار ارباحهم، مما يسبب في تحرك منحنى الناتج الكلي للأعلى (بالزيادة). الجزء الاسفل تمثل منحنيات الانتاجية الحدية لعنصر العمل في القطاع الحديث والمشتقة من منحنيات الناتج الكلي الموضحة في الجزء الاعلى للجانب الايسر من الرسم. في ظل

الفرض الخاص بالمنافسة التامة في سوق العمل في القطاع الحديث فأن منحنيات الانتاجية الحدية لعنصر العمل تمثل منحنيات الطلب على عنصر العمل اذ يتضح كيف يعمل النظام.¹

(W_A) في الجزء الاسفل الايمن يمثل الاجر الحقيقي في القطاع الزراعي التقليدي.

(W_M) في الجزء الاسفل الايسر يمثل الاجر الحقيقي في القطاع الصناعي الحديث. وعند هذا الاجر يفترض ان عرض العمل للقطاع الزراعي لانهائي المرونة كما موضح في الشكل بمنحنى عرض العمل (W_{MSL})، اما الطلب عليه فيتحدد بانخفاض الانتاجية الحدية له، وهو ما يوضحه الميل السالب للمنحنى (D_1KM_1)، ويتحقق تعظيم الارباح كل ما زاد الرأسماليين من استثماراتهم والمتمثلة بالشكل (WMD_1F) وذلك عند استئجار العمال قدره (L_1) وتزداد حصة الارباح كلما تم زيادة توظيف راس المال والعمالة حتى تصل الى (WMD_3H)، اذ تمثل النقاط (H,G,F) نقاط تعظم الربح (تساوي الاجر الحقيقي من الناتج الحدي). فنتيجة الزيادة في توظيف العمال الجدد من (L_3,L_2,L_1) والذي يؤدي الى انتقال منحنى ($D_1(KM_1)$) الى ($D_2(KM_2)$) الى ($D_3(KM_3)$) في الجزء الاسفل الايسر من الرسم. كلما تحقق اعادة استثمار الارباح. ومن ثم فان عملية النمو الذاتي والتوسع في التوظيف في القطاع الحديث تستمر حتى تمتص فائض العمالة للقطاع الريفي في القطاع الصناعي الحديث. بعد ذلك يمكن سحب العمالة الاضافية من القطاع الزراعي فقط عند ارتفاع مستوى تكلفة انتاج الغذاء لأن نقص العمالة عن معدل الارض يعني ان الانتاجية الحدية لعنصر العمل الزراعي لم تعد صفراً.²

1- stepen c. smith, economic Development, op.cit,p117

2 -ميشيل توادارو، مصدر سابق، ص 134

سادساً: نظرية سولو في النمو الاقتصادي

يعتبر نموذج النمو الكلاسيكي الجديد في نظرية Solow اسهاماً حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، وقد حصل روبرت سولو على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1987 لأعماله المتعلقة بتأثير التطور التقني على النمو، ويقوم هذا النموذج على توسيع اطار نموذج Harrod-Domar بإدخال عنصر مستقل ثالث هو متغير التكنولوجيا الى معادلة نمو Solow . وعلى عكس افتراض المعامل الثابت والعوائد الثابتة أظهر نموذج النمو الكلاسيكي الجديد الخاص بـ Solow عوائد متناقصة للعمالة ورأس المال بشكل منفصل وعوائد ثابتة لكلا العاملين معاً. وقد أصبح التقدم التكنولوجي العامل المتبقي الذي يفسر النمو على المدى الطويل ، وقد تم تحديد مستواه من قبل Solow ، أي بشكل مستقل عن جميع العوامل الأخرى في النموذج.¹ وطبقاً لنموذج Solow تأخذ دالة الانتاج النمطية الشكل التالي:

$$Y = Ae^{ut} K^{\alpha} L^{1-\alpha} \dots\dots(1)$$

ويشير (Y) الى الناتج المحلي الاجمالي، و(K) الى رصيد راس المال البشري والمادي ، و(L) الى عنصر العمل غير الماهر، و(A) ثابت المعادلة الذي يوضح المستوى التكنولوجي الاساسي، و(e,u) يوضح ثبات معدل النمو الخارجي للمستوى التكنولوجي الذي يتحقق عبر الزمن (t) ، وعلى ذلك نجد ان (α) تعبر عن مرونة الناتج بالنسبة لعنصر رأس المال (وهي النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي الاجمالي التي تنتج عن زيادة مقدارها 1% في رصيد راس المال البشري والمادي، فعلى افتراض ان (α) اقل من الواحد وان راس المال الخاص يحصل على الناتج الحدي كعائد له فانه لا توجد وفورات خارجية. وفقاً لنظرية النمو الكلاسيكية الجديدة التقليدية ، ينتج نمو الإنتاج من واحد أو أكثر من ثلاثة عوامل:

1 –stepen c. smith, economic Development, op.cit,p128

الزيادات في كمية ونوعية العمالة (من خلال النمو السكاني والتعليم) ، والزيادات في رأس المال (من خلال الادخار والاستثمار) ، والتحسينات في التكنولوجيا. ونلاحظ في الاقتصادات المغلقة (تلك التي ليس لديها أنشطة خارجية) ذات معدلات الادخار المنخفضة تنمو ببطء على المدى القصير أكثر من الاقتصادات ذات معدلات الادخار المرتفعة وتميل إلى التقارب مع مستويات دخل الفرد المنخفضة. ومع ذلك ، فإن الاقتصادات المفتوحة (تلك التي لديها تجارة ، واستثمارات أجنبية ، وما إلى ذلك)، والتي تحقق مستوى دخل مرتفع نتيجة تدفق رأس المال من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة التي تكون معاملات رأس المال / العمل منخفضة، وبالتالي ستكون العوائد على الاستثمار أكثر ارتفاعاً. ويستتبع من خلال إعاقة تدفق الاستثمار الأجنبي وطبقاً لنظرية النمو الكلاسيكية الجديدة فإن التدخل من جانب حكومات العديد من البلدان النامية سوف تؤخر النمو في اقتصادات العالم النامي.¹

سابعاً: نظرية رومر في النمو الاقتصادي

ان الاداء الضعيف للنظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل أدى إلى المزيد من الجدل بشأن العوامل المولدة للنمو الاقتصادي. فلا يوجد خصائص ذاتية لأي اقتصاد يحدث بسببها النمو ويستمر لفترة طويلة بحسب العديد من الدراسات. كما ان التحرر من الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية التقليدية للنمو الاقتصادي ازدادت كثافته خلال الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي حيث ازداد حدة أزمة ديون العام الثالث وزادت بوضوح عدم قدرة هذه النماذج على تفسير التفاوت في الاداء الاقتصادي بين الدول. وبالإشارة إلى النظرية النيوكلاسيكية فانخفاض معدلات رأس المال العمل في دول العالم الثالث يؤدي إلى ارتفاع هائل في معدلات عوائد الاستثمار². عام 1990 قدم الاقتصادي المرموق روبرت رومر (R. Romer) نموذجاً يفصح بان

1 -Stepen c. smith, economic Development, op.cit.,p129.

2 -ميشيل تودارو ، مصدر سابق، ص 153

الأفكار هي سلعة تختلف عن السلع الاقتصادية التقليدية، وذلك لأنها غير قابلة للمنافسة إذ يمكن استخدامها لعدد من المرات دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، إذ تنقل بكلفة مباشرة شبه معدومة، لا يستطيع مالكوها من مراقبة استخدامها الجزئياً، إن عدم تنافس الأفكار أمر حاسم للنمو الاقتصادي ويعد دور رجال الأعمال مهم في تحقيق أقصى قدر ممكن في ظل المنافسة غير الكاملة. عدم تنافس الأفكار إنها الرؤية الأولى التي تعد أساسية وتؤدي إلى فهم عميق وبديهي للنمو الاقتصادي. وقد وضع رومر عدم تنافس الأفكار في مركز الصدارة بطريقة لم تفعلها أي دراسة أخرى. وفي الوقت الذي يقسم سولو العالم إلى رأس مال وعمل، يميز رومر تمييزاً أساسياً أكثر بين الأفكار والسلع التي تظهر في الاقتصاد، بما في ذلك رأس المال، والعمل، ورأس المال البشري، والأراضي، والطرق السريعة، والمحامين، وبرميل النفط.¹

فرضيات النموذج:

- 1- التقدم التقني يكون من الداخل وينتج عن إنتاج المعارف بدافع الربح.
- 2- يرتبط التقدم التقني بنشاط البحث والتطوير والذي يعد الأساس في تفسير لماذا وكيف إن البلدان الأكثر تقدماً تعرف نمواً مضاعفاً.
- 3- إن دالة الانتاج التي يعتمد عليها النموذج هو مجموعة من المعادلات التي تقوم بشرح الطريقة التي تتطور بها عناصر الانتاج وتأخذ الشكل الآتي:

$$Y=K^a (ALy)^{1-a} \dots(1)$$

1-Karen bellerk, lamita, intellectual property and economic growth. in France: barometric analysis of Romer's model, Faculty of economics - University of Montpellier, France, 2003, p3.

باعتبار ان (A) هو رصيد الأفكار عاملا للإنتاج فان دالة الإنتاج تكون ذات غلة حجم متزايد، اذ يتراكم (K) وهو رصيد راس المال مثلما في نموذج Solow بتحويل الاستهلاك الحالي الى فترة اخرى (الادخار) بمعدل ثابت. ان العمل العائد الى اليد العاملة بنسبة ثابتة ($\frac{L}{L} = n$) اذ ان (A) في هذا النموذج داخل وهو يتراكم عبر الزمن (A_t) مما يقوم بخلق الافكار الجديدة (A) في أي لحظة اذ تساوي عدد الاشخاص الباحثين عليها (L_A) مضروبا في المعدل الذي يجدون به الافكار (γ) وعليه :

$$A = \gamma L_A \dots (2)$$

$$L = L_A + L_Y \dots (3)$$

اذ (L_Y) هي الانتاج المباشر، بينما (L_A) هي الانتاج الافكار او التكوين .

بافتراض ان ($Y = bA^p$) اذ ان b و p هي ثوابت فانه تكون:

$P > 0$ فان انتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والافكار التي تم التوصل اليها.

$P < 0$ فان الافكار الجديدة تكون اكثر فاكثر صعوبة بالاكشاف. واذا تم فرض ان عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين فان التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي :

$$A = bA^p L_a^F \dots (4)$$

اذ تكون : $0 < F < 1$ حيث ان F هي معامل الاندثار المعرفي.

فهي بذلك تكون على عكس نموذج سولو اذ نجدها تفسر التغييرات التكنولوجية بانها نتائج داخلية للاستثمار العام والخاص في راس المال البشري والصناعات كثيفة المعرفة، فنظرية النمو الداخلي تقترح بان يكون الدور الكبير للسياسة العامة في تشجيع التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار المباشر وغير

المباشر في مكونات راس المال البشري، وتشجيع الاستثمار الاجنبي الخاص في الصناعات كثيفة المعرفة مثل برامج الكمبيوتر والاتصالات.¹

المبحث الثالث // الدين العام والنمو الاقتصادي : علاقات الترابط والتأثير

حظيت العلاقة بين معدلات الدين العام والنمو الاقتصادي بزخم نظري وتجريبي عريض منذ عقود نظرا لارتباط موضوع الدين العام باتساع الدور الحكومي في الاقتصاد ومخاطر الاخلال بالية السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية في مختلف بلدان العالم. ورغم امتداد الجدل منذ ظهور النظرية الكينزية، وما تضمنته من دعوات لتحفيز الطلب الكلي، ولو على حساب اتساع العجز المالي الحكومي والتمويل بالعجز، لتحقيق التوازن الاقتصادي، الا ان طبيعة العلاقة لا تزال موضع جدل متطور، خصوصا بعد الازمات الاقتصادية والمالية التي ضربت الاقتصاد العالمي منذ العام 2008 وما ترتب عليها من مديونية ومخاطر تراجع النمو الاقتصادي في العديد من بلدان العالم. وفي هذا السياق يقدم الادب النظري ثلاث اتجاهات متوقعة للعلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي، وفيما يلي توضيحا لأبرز تلك الاتجاهات.

1- كبداني سيدي احمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، اطروحة دكتورا غير منشورة مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير - جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، 2013، ص55.

المطلب الاول// العلاقة الايجابية للدين العام مع النمو الاقتصادي

تجادل النظرية الكلاسيكية بأن ضعف الادخار الحكومي الناجم عن عجز الموازنة له اثار ضارة على معدلات النمو الاقتصادي، اذ تقود زيادة الاقتراض الحكومي الى رفع سعر الفائدة، مما يؤثر سلباً على الاستثمار الخاص والذي بدوره يؤثر على معدل النمو الاقتصادي، وهو ما يعرف باثر المزاحمة في اقتصاد مغلق. اما اثر المزاحمة في الاقتصاد المفتوح فهو ناجم عن ارتفاع الاقتراض الخارجي لسد فجوة التمويل مما يؤثر سلباً على الحساب الجاري عبر قناة سعر الفائدة وسعر الصرف، وبالتالي التأثير سلباً على صافي الصادرات ومن ثم النمو الاقتصادي. ومن المنظور الكينزي تختلف القصة كثيراً، حيث ان الاقتراض الحكومي لتمويل الانفاق العام شرط ضروري لحقن الاقتصاد بجرعات اضافية من الطلب تكفي لاستيعاب العرض وتحريك عجلة الاقتصاد من الكساد صوب الانتعاش نظراً لما يخلفه الانفاق العام من تأثير كبير ومباشر على معدلات الانتاج والتشغيل بفعل اثر المضاعف، دون التأثير على الاستثمار الخاص الذي قد ينتعش ايضا نتيجة التوسع الاقتصادي. وبالتالي فان ارتفاع اسعار الفائدة لا يؤدي بالضرورة الى خفض الاستثمار نظراً لضعف حساسية الاستثمار لأسعار الفائدة مقارنة بالكفاية الحدية لراس المال وفقاً للمنظور الكينزي، خصوصاً في اوقات الكساد والانكماش الاقتصادي.¹

اولاً: تحقيق التوازن الاقتصادي

أيدت العديد من النظريات اللجوء الى الدين العام باعتباره أحد أدوات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة ولمواجهة التقلب الدوري في النشاط الاقتصادي وأيضاً على اعتباره اداة للتنمية الاقتصادية. اذ يمكن

¹ -Kathryn Battilo, Helen Poarson, and Luca Ricci, What Are the Channels Through which External Debt Affects Growth ?, International Monetary Fund, 2004, p. 3

للدين الحكومي تحقيق اثار ايجابية متعددة على معدل نمو الطلب الكلي والنتاج الكلي اذا ما اتسم الجهاز الانتاجي بالمرونة.¹ فاستغلال حصيلة القرض العام في تمويل المشاريع الإنتاجية عبر النفقات الاستثمارية سوف يرفع الانتاج والتشغيل والعمالة مما يولد اثارا ايجابية وتعتمد هذه الأثار على معدل مرونة الجهاز الإنتاجي ومدى استجابته للزيادة في الانفاق القومي وتتوقف النتيجة النهائية على كفاءة أداء القطاع الحكومي مقارنة بكفاءة أداء القطاع الخاص، وبذلك قد لا يمثل الدين العام مشكلة تعيق النمو الاقتصادي بل عاملا مساعدا في تعزيز الجهود التنموية، وبصفة خاصة اذا تم استخدام الدين العام في تطوير مشروعات البنية التحتية الأساسية والتي تعد عاملا محفزا لتشجيع الاستثمارات الخاصة.² وتشير بعض الدراسات إلى أن التأثير الايجابي للدين العام على النمو الاقتصادي يمكن أن يتحقق من خلال عدة قنوات مؤثرة، اهمها عبر تراكم رأس المال ونمو الإنتاجية نظرا لان بعض البلدان لديها مخزون يسير من رأس المال في وقت مبكر من مراحل التطور الاقتصادي ومن المرجح أن يكون لها فرص استثمارية اكبر مع معدلات عائد أعلى طالما يتم استخدام الأموال المقترضة للاستثمار المنتج.³ في حين تشير دراسات اخرى الى ان اثر الدين العام على النمو الاقتصادي مرهون بطبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد، ففي ظروف الكساد يكون تحفيز الطلب الكلي اداة ايجابية لاستغلال الطاقات العاطلة ورفع معدلات النمو الاقتصادي.⁴ وطالما يتعرض الاقتصاد القومي الى دورات اقتصادية بشكل متكرر، نتيجة الضغوط التضخمية او مراحل الانكماش والركود، يجب اتخاذ سياسات اقتصادية مناسبة لعكس اتجاه

1 – Manmohan s. kumar and jaejoon Woo, public debt and growth, , IMF working paper, Washington DC ,2010, P5.

2 – سعيد عبد العزيز عثمان، الاقتصاد العام (مالية عامة)،الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 391

3 – Kathryn battilo, helen poarson, and luca ricci, what are the channels through which external debt affects growth ?, IMF working paper, Washington DC ,2004, p 3

4–Ago banizza, andrea filippo pretero, public debt and economic growth in advanced economies survey, department of economic and social sciences– university of politecnica delle marche, valencia,2013,p13

الدورة الاقتصادية. ففي حالات التضخم، والذي هو قصور العرض الكلي عن مواكبة الطلب الكلي، أي ان إجمالي الطلب الكلي على السلع والخدمات أعلى من إجمالي الإنتاج، ينبغي اتباع سياسة مالية انكماشية قائمة على تخفيض الإنفاق العام أو رفع الضرائب لتقليص الطلب الكلي والعودة إلى وضع التوازن الاقتصادي. والعكس صحيح في حالة الانكماش الاقتصادي إذا ينبغي اتباع سياسة مالية توسعية قائمة على التمويل بالعجز لتحفيز الطلب الكلي والعودة إلى وضع التوازن الاقتصادي.¹ ويسمح النموذج الكينزي بزيادة الإنفاق العام الممول بالاقتراض الحكومي لإنعاش الطلب الكلي وإثارة التوقعات بتوسع النشاط الاقتصادي وهو عامل مهم في تحفيز الاستثمار الخاص إلى جانب سعر الفائدة. وضمن هذا المنحى يوافق الكينزيون على عجز الموازنة العامة طالما لم يصل الطلب الكلي إلى حدود العرض الممكنة، وبذلك قدم الكينزيون تصور جديد للدين العام ينسجم مع دور مختلف للإنفاق العام ومصادر تمويله في إطار المالية العامة الوظيفية Functional Public Finance حيث انيطت للدولة مهام جديدة تتعدى توفير الخدمات العامة إلى الاستقرار والتشغيل والنمو الاقتصادي.²

ثانياً: تعزيز الاستثمار العام

وفقاً لهذه القناة يشترط في الدين العام ليكون محفزاً للنمو الاقتصادي ان تمول النفقات الجارية من خلال الإيرادات الجارية بينما يتم اللجوء إلى الدين العام حصراً لتمويل النفقات الاستثمارية وفقاً لما يسمى بالقاعدة الذهبية* في تمويل الديون الموجهة للاستثمار العام الذي يخلق حوافز لتحريك مشاريع البنية التحتية والتي تساهم في نمو الطلب وزيادة الإنتاجية. ولكي تعمل القاعدة الذهبية يجب ان تفوق معدلات

1- عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، أترأ للطباعة والنشر، الأردن، 2009، ص 88

2 - أحمد ابراهيم علي، نظرية الدين العام، البنك المركزي العراقي، البحوث والدراسات، 2020، ص 13
* القاعدة الذهبية وفقاً لهذه القاعدة المالية، يتم قبول عجز الحكومة إذا صاحبه زيادة في الأصول حتى لا يتدهور وضع صافي الأصول الحكومية. وبالتالي يجب تغطية النفقات الجارية من خلال المقبوضات الجارية بينما يُسمح باللجوء إلى الديون من أجل الإنفاق الاستثماري.

النمو الاقتصادي الفوائد المستحقة على الاموال المقترضة في المستقبل. فالدين العام يمول الاستثمار العام ويتمشى مع مبدأ المنفعة مقابل الضرائب وبالتالي تحقيق توزيع عادل بين الأجيال، إذا تم تمويل النفقات الجارية من خلال الضرائب، ويمول الاستثمار من خلال الدين العام وتتحمل الأجيال القادمة اعباء هذا الدين مقابل مخرجات الاستثمار العام نتيجة قيام الحكومة بمشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية والإنتاجية الأخرى. ومع ذلك، فإن الجدل حول القاعدة الذهبية يركز على إنتاجية الاستثمار العام.¹ وقد سميت بالقاعدة الذهبية نظرا لتجنب الآثار السلبية التي يمارسها الدين العام على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل حيث يتحدد في ضوء هذه القاعدة المستوى المناسب للقروض الحكومية كونها تنص على ضرورة ان لا يتجاوز قيمة الدين الحكومي قيمة الانفاق الحكومي الاستثماري. وإذا ما كانت قيمة الدين الحكومي أكبر من قيمة النفقات الحكومية الاستثمارية فهذا يعني بأن جزء من الدين العام سيوجه الى النفقات الجارية وهو ما يعني اهدارها في أنشطة لا تدر ايرادا للدولة ومن ثم اضعاف قدرة الدولة على السداد في المستقبل.² وقد اعادت نظرية النمو الداخلي لبول رومر التأكيد على اهمية الاستثمار والادخار في راس المال البشري فالحكومات تستطيع عمل ذلك عن طريق انتاج سلع عامة وايضا تحفيز الاستثمار الخاص في اشراكه بصناعات كثيفة المعرفة حيث يتراكم راس المال البشري ويقوم بتوليد زيادات متلاحقة في عوائد الحجم، فالاستثمار العام والخاص في راس المال البشري سيؤدي الى تحسينات في الانتاجية ووفورات خارجية تعوض طبيعة العوائد المتناقصة.³ فالاعتراف بأن الانتاج لا يعتمد فقط على راس المال خطوة هامة في مجال تطوير ما يطلق عليه بنظريات النمو الاقتصادي

1- Kirsten killerman, an erroneous Interpretation of the golden rule of public sector borrowing, center for public finance, university of friborg, peru, 2006, p 1104

2 -حمدي أحمد علي الهنداوي، العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي هل هناك مستوى حرج؟،مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة بنها، مصر، مجلد2، عدد2، 2017، ص361

3-ميشيل تودارو، مصدر سابق ص155

الجديدة. إذ أصبح راس المال البشري أي زيادة المهارات البشرية الأساسية من خلال التعليم والتدريب عاملا موازيا بالأهمية. وبهذا اضيف متحول راس المال البشري الى معادلات الناتج الاقتصادي العام والتي كانت تقتصر على رأس المال المادي والعمل والتغير التكنولوجي.¹ من ناحية أخرى فإن للدين الخارجي تأثير بالغ في المتغيرات الاقتصادية الكلية (خاصة الإنتاج الوطني) وتحسين ميزان المدفوعات. حيث سيقابل القرض المقدم للحكومة قيام البنك المركزي بإصدار نقود جديدة نتيجة تزايد ودائع الاخير بالعملة الأجنبية. وبالمثل، فإن إيداع حصيلة تلك الديون في البنوك التجارية سيمكنها من توسيع الائتمان والتأثير على ميزان المدفوعات، لصالح البلدان المقترضة. فتميل أسعار صرف العملات الأجنبية إلى التحسن أيضاً. وسيتمكن المقترضون من الوصول إلى جميع متطلبات الإنتاج للمعدات والآلات الرأسمالية. كما سيوفر الدين الخارجي الأموال اللازمة للمشاريع الإنتاجية التي تتطلب تمويلا بالعملة الاجنبية مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الوطني وتحفيز الاستثمار.²

ويلعب الانفاق الحكومي على التعليم ورفع المهارات والقدرات البشرية دورا محوريا في تحقيق النمو الاقتصادي نظرا لوجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والتعليم والتطور التكنولوجي والذي يساهم في زيادة الإنتاجية الكلية.³ فتمويل النفقات الاستثمارية المنتجة والبنى التحتية يحدث اثر توسعي لتكوين راس المال البشري مما يزيد من القدرة الإنتاجية للبلد، من خلال تحفيز الاستثمار في راس المال البشري وزيادة

1 - فريدريك م. شرر، نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة علي ابو عمشه، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 54

2- عادل العلي، مصدر سابق ص 293

3 -ازهار حسن علي أبو نايلة، هيثم عبد الحسين كاظم، العلاقة بين السياسة المالية و التنمية البشرية دراسة تحليلية للعراق، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، كلية الادارة والاقتصاد-جامعة بغداد، المجلد 26، عدد120، 2020،

مهارات الأفراد وتحسين مستواهم التعليمي والصحي.¹ وفي اشارة مهمة لارتباط الاستدامة المالية بالدين العام فان تحقيق الاستدامة المالية لا تنحصر بمستوى الدين بل بطريقة انفاق الحكومة للأموال المقترضة، فالدين لا يعد مشكلة طالما انه لا يؤثر على النمو الاقتصادي في البلد وهذا يتفق مع تعريف Blanchard للاستدامة المالية على انها السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، ويتم تحقيق ذلك من خلال توظيف الاموال المقترضة للحكومة في مشاريع واستثمارات تترك تأثيرا ايجابيا على قيمة الناتج المحلي الاجمالي، بمعنى ان ارتفاع الدين العام يجب ان يترافق معه ارتفاع في حجم الناتج المحلي الاجمالي، مع مراعاة تجنب الافراط في الدين العام لتفادي رفع اعباء الدين على الاجيال القادمة.²

المطلب الثاني// العلاقة العكسية للدين العام مع النمو الاقتصادي

رغم الاعتراف بأهمية الدين العام في تحقيق النمو الاقتصادي عبر تحفيز الطلب الكلي في الامد القصير، الا ان للدين العام اثار سلبية ايضا على النمو حينما تزامم القروض الحكومية الاستثمار الخاص عبر الضغط على أسعار الفائدة . كما إن تدهور التوازن المالي نتيجة تراكم الدين العام مضر ايضا بالنمو الاقتصادي، على الرغم من أن العجز يساعد في تمويل رأس المال العام.³ كما تشير بعض

1 - عمرو هشام محمد، ميسون علي حسين العبيدي، اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، المجلد 15، العدد 62، 2018، ص 87
2- حيدر حسين آل طعمه، استخدام منهجية NARDL في تحليل استدامة الدين العام في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق، المجلد 35، عدد 39، 2019، ص 115
3 - Cesar calderon j. rodrigo fuentes, government debt and economic Growth, inter-american development bank,U.S.A, 2013, p.2

الدراسات إلى أن تأثير الدين العام في النمو الاقتصادي يحدث من خلال توقعات المستثمرين وفقاً إلى الحجج الآتية¹:

الحجة الأولى تتعلق بعبء الدين العام وتأثيره على توقعات المستثمرين بانخفاض العوائد في المستقبل نتيجة الزيادة المرتفعة والتدرجية في معدلات الضرائب اللازمة لسداد الدين ومن ثم تثبيط الاستثمار المحلي والأجنبي، مما يؤدي إلى تباطؤ تراكم رأس المال وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

الحجة الثانية تتعلق باستنتاجات مماثلة لتلك التي توصلت إليها الدراسات التي تؤكد ان البلدان المثقلة بالديون تدفع المستثمرين إلى الهروب بسبب عدم اليقين بشأن الدين العام الذي سيتم خدمته سواء كان خارجياً أم داخلياً.

وللدين العام تأثير مهم في الاقتصاد على المدى القصير والطويل. فوجهة النظر التقليدية تشير إلى أن الدين العام يمكن أن يحفز إجمالي الطلب والإنتاج على المدى القصير، ولكنه يزاحم رأس المال ويقلل الإنتاج على المدى الطويل. وقد تركزت بعض الدراسات على الآثار طويلة المدى للدين العام. وهناك العديد من الفئات التي يمكن أن تؤثر الديون المرتفعة من خلالها سلباً في النمو الاقتصادي. حيث يمكن أن يؤثر الدين العام المرتفع سلباً على تراكم رأس المال والنمو من خلال معدلات فائدة أعلى طويلة الأجل وضرائب مستقبلية أعلى وارتفاع التضخم وزيادة عدم اليقين بشأن التوقعات والسياسات. وفي الحالات الأكثر خطورة، ترتفع الديون السيادية إلى حدود تتسبب بإثارة أزمة مالية أو مصرفية أو أزمة عملة. كما تشير بعض الدراسات الحديثة التي أجراها راينهارت وروجوف عام (2010) والتي تدرس النمو الاقتصادي والتضخم وفقاً لمستويات مختلفة من الدين الحكومي في الاقتصادات المتقدمة والناشئة

1 -Kathryn battillo helen poarson, luca ricci, the channels through which external public debt affects growth ?, IMF working paper , Washington DC,2004,p 5

على أساس طويل الاجل بأن الزيادة في الدين الحكومي تؤدي إلى ابطاء النمو الاقتصادي.¹ وبشكل عام فإن تمويل عجز الموازنة بالاقتراض الحكومي سوف يؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض الادخارات العامة فينخفض تبعاً لذلك صافي الادخار القومي مما يدفع سعر الفائدة الى الارتفاع مؤدياً الى انخفاض في حجم الاستثمار وبترافق معه تباطؤاً في عملية التراكم الرأسمالي ومن ثم حدوث انخفاض في الإنتاجية مما يسبب انخفاض في النمو الاقتصادي.

أولاً: إثر المزاخمة

بالاستعانة بنموذج (IS-LM) والذي يمكن صناع السياسات الاقتصادية من تحديد التأثير المتوقع لزيادة الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي ومدى تأثير السياسة المالية التوسعية على الاستثمار الخاص والذي يعرف باثر المزاخمة **Crowding Effect** وكما يلي:

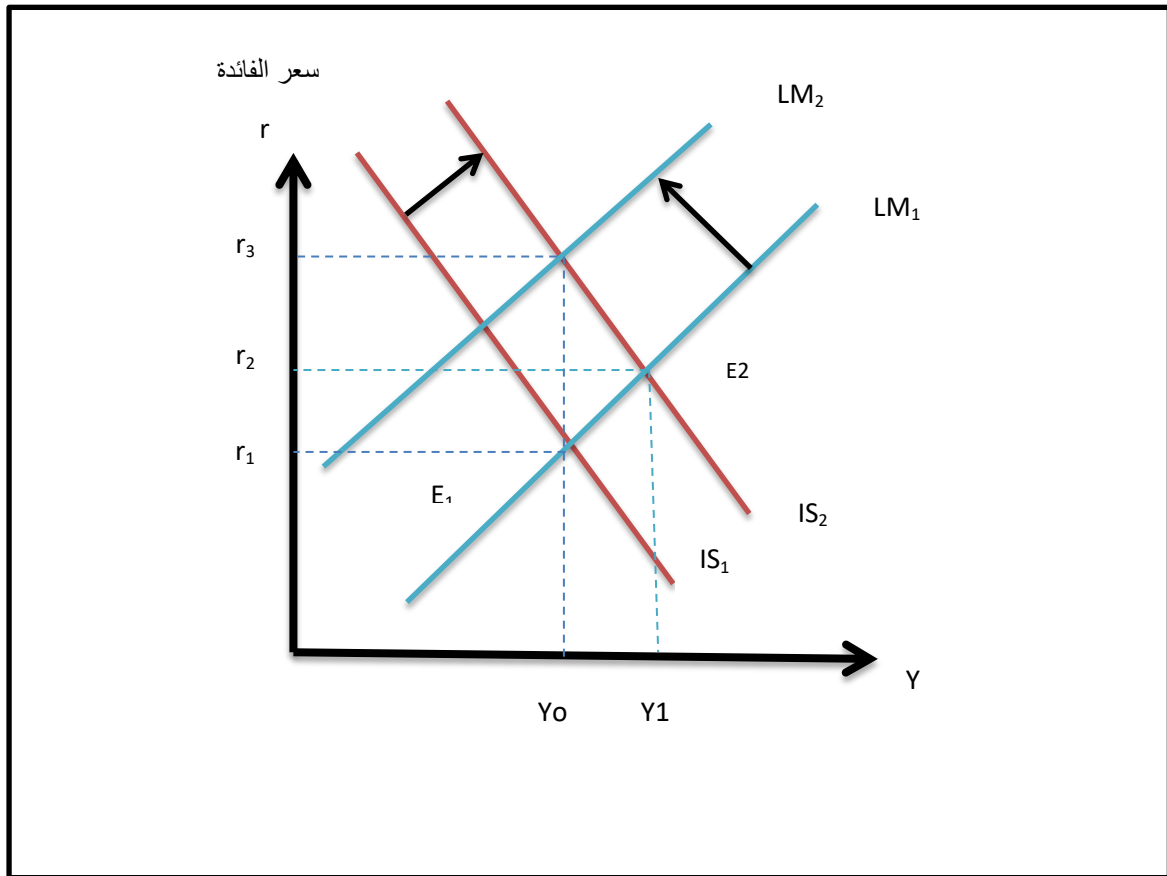
1- **المزاخمة غير التامة:** عند تمويل العجز الحكومي في الموازنة العامة عبر الاقتراض نتيجة تجاوز النفقات الحكومية للإيرادات الضريبية تنخفض الأموال القابلة للإقراض ويرتفع سعر الفائدة التوازني. وهكذا عندما تواجه الحكومة عجزاً في الموازنة العامة ويكون الادخار العام سلبياً ينخفض الادخار الوطني. بعبارة أخرى عندما تقترض الحكومة لتمويل عجز موازنتها فإنها تقلل المعروض من الأموال القابلة للإقراض والمتاحة لتمويل الاستثمار من قبل القطاع الخاص.² ومن الشكل الاتي (2) يتبين لنا اثر السياسة المالية التوسعية على اسعار الفائدة والاقتصاد. اذ ان زيادة الانفاق الحكومي تتقل

1- Manmohan kumar and jeon woo, public debt and growth, ?, IMF working paper, Washington DC ,2010,p8.

2- فريد بشير طاهر، عبد الوهاب الامين، اقتصاديات النقود والبنوك، مكتبة المتنبى-الدمام- المملكة العربية السعودية، 2012 ص77.

منحنى (IS1) الى جهة اليمين الى (IS2) وفي الاجل القصير سيتحقق التوازن عند نقطة (E2) حيث سيرتفع سعر الفائدة الى (r2) ويزيد الناتج الى (Y1) ويفوق (Y0) ويأخذ مستوى الاسعار بالارتفاع بسبب زيادة الطلب الكلي الناتج عن زيادة في الانفاق الحكومي، مما سيؤدي الى انخفاض العرض الحقيقي للنقود وبالتالي ينتقل (LM1) الى جهة الشمال الى (LM2) وسيرتفع معه سعر الفائدة الى اعلى مستوى عند (r3) مما سيؤدي الى خفض الانفاق الاستثماري للقطاع الخاص وصافي الصادرات نتيجة منافسة القطاع الحكومي على المدخرات وارتفاع سعر الفائدة. ومن الملاحظ ان المزاحمة التامة لن تحدث في المدى القصير وذلك يعود الى ان منحنى (LM) غير راسي وانما مسطح مع المحور الافقي وكما هو موضح في الشكل الاتي:

الشكل (2) المزاحمة غير التامة

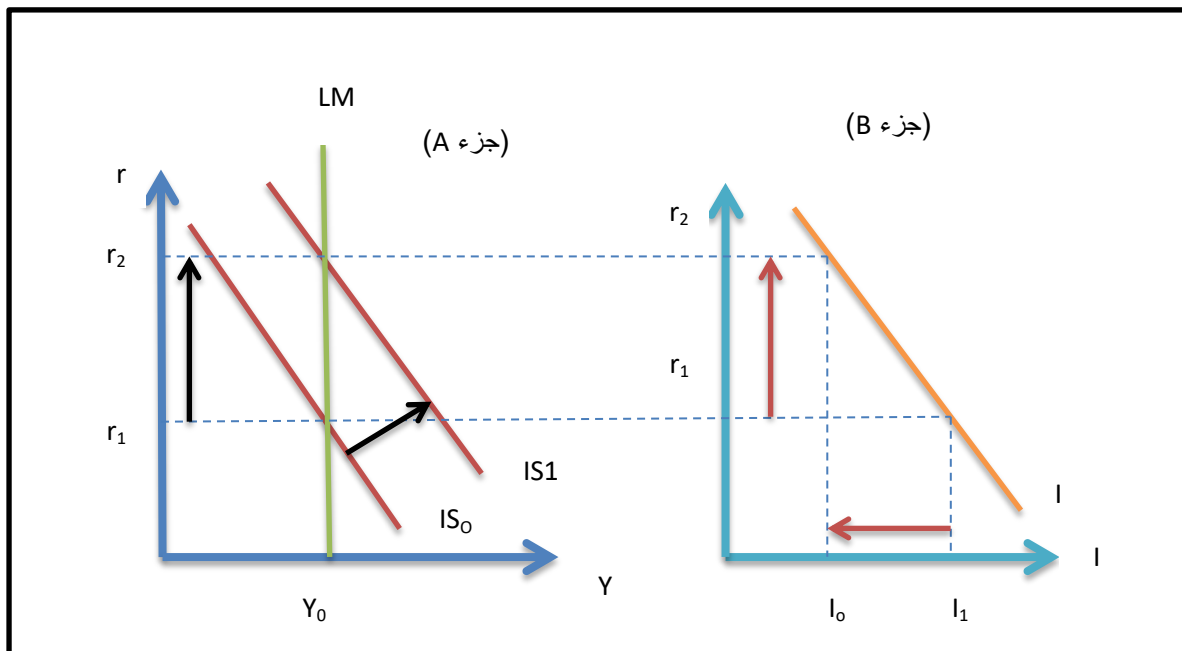


المصدر: فريد بشير ظاهر، عبد الوهاب امين، اقتصاديات النقود والبنوك، مكتبة المتنبى-الدمام- المملكة العربية

السعودية، 2012، ص 91

2-المزاحمة التامة: وهي مزاحمة القطاع الخاص بشكل تام وتحدث حينما يؤدي التوسع في الانفاق الحكومي الممول بالاقتراض الى مزاحمة الانفاق الاستثماري الخاص ويصبح حينها منحنى (LM) عموديا نتيجة ضعف حساسية الطلب على النقود الى تقلبات سعر الفائدة وهذا الافتراض ينسجم مع الرؤية الكلاسيكية لدالة الطلب على النقود كدالة في الدخل فقط، على ان الطلب على النقود اساساً هو بغرض أنفاقها او نتيجة القيام بتنفيذ المعاملات فقط عندئذ فان وضع منحنى (LM) يغدو عموديا والشكل ادناه يوضح الاتي:

شكل (3) المزاحمة التامة للقطاع الخاص



(المصدر: محمد أحمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الامين للنشر - صنعاء، 2013، ص 253)

ففي ظل فاعلية السياسة المالية التوسعية كما موضح في جزء (A) ستؤدي الى انتقال منحنى (IS) من (IS₀) الى (IS₁) جهة اليمين حيث يلاحظ ان الدخل ثابت عند (Y₀) بينما يرتفع سعر الفائدة الى من (r₁) الى الاعلى عند (r₂) وينتج عن هذه السياسة المالية التوسعية في الانفاق الحكومي الاتي:

- انخفاض الانفاق الاستثماري الخاص كما موضح في الجزء (B) بسبب ارتفاع سعر الفائدة نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي اي ان الانفاق الحكومي قد حل محل الانفاق الاستثماري للقطاع الخاص وتسمى هذه ظاهرة بالمزاحمة التامة.

- المستوى التوازني للدخل (Y₀) ظل ثابتا وهذا يعني عدم فاعلية السياسة المالية وقد اقتصر تأثيرها على زيادة سعر الفائدة وزيادة حجم الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي على حساب دور القطاع الخاص.

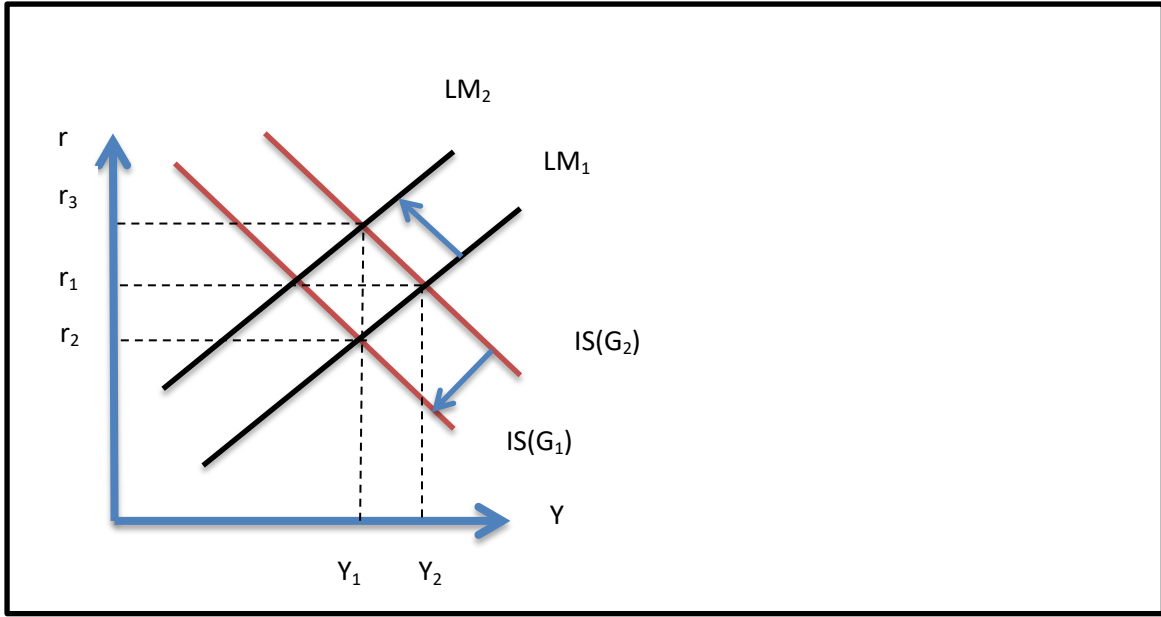
3- اثر المزاحمة على ثقة المستثمرين

عندما يتوقع المستثمرون زيادة معدل الضريبة على عوائد رأس المال لخدمة الديون، ينعكس ذلك سلباً على النمو الاقتصادي عبر تقليل مستويات الاستثمار لتجنب زيادة الضرائب في المستقبل. فالنماذج الكلاسيكية الجديدة تقترض أن فرض الضرائب لدفع الفائدة على الديون يقلل من الدخل المتاح للأفراد، وبالتالي يحد من مدخرات دافعي الضرائب. ومع توسع الديون المتراكمة يصبح الدين العام عاملاً مثبطاً للاستثمار عندما يتوقع المستثمرون ظهور التضخم وانخفاض قيمة العملة واتباع الحكومة للسياسات النقدية كوسيلة لخدمة الديون أو إعادة جدولة الديون مما يثبط الاستثمار لأنه يثير الشكوك داخل بيئة الاعمال. ان تأثير مزاحمة الدين العام ستتضح من خلال زيادة عبء خدمة الديون على الحكومة حيث سيقبل من الإنفاق العام، بما في ذلك الإنفاق على الاستثمارات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والتي

تعتبر حاسمة بالنسبة للنمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك فان عبء الديون الثقيلة يعني أن الإيرادات الحكومية على المدى القصير يجب أن تستخدم لخدمة الدين، وبالتالي مزاحمة الاستثمار العام في الاقتصاد وبالتالي انخفاض الاستثمار الخاص نظرا للعلاقة التكاملية بين الاستثمارات الخاصة والاستثمارات العامة. ويظهر أثر نمو عبء الديون العالية جدا من خلال ميزان المدفوعات ايضا اذ يشار اليها على انها فرضية قيد السيولة أو تأثير ضغط الاستيراد. وتحتاج البلدان المتقلبة بعبء الديون العالية تدفق ما يكفي من النقد الأجنبي وذلك لخدمة الدين، وخصوصا عندما تكون عملة البلد غير قابلة للتداول في الاسواق الدولية. او تكون البلاد تعاني من انخفاض الصادرات وانخفاض تدفقات رأس المال، فضلا عن احتياطات اجنبية غير كافية، مما يجعل خدمة الدين العام إشكالية.¹ ومع تزايد عدم اليقين والاعتقاد التدريجي بأن الحكومة تتجه صوب مازق مالي نتيجة تراكم الدين العام يزداد دافع الأفراد لتفضيل السيولة مما يتسبب في تحرك منحنى (LM) للخلف ، كما يؤدي عدم اليقين إلى انخفاض التفاوض بين رجال الأعمال في ظل غياب حوافز الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض العائد الحدي على الاستثمار، وبالتالي تحرك منحنى (IS) إلى الخلف . ولتوضيح هذه النقطة نستعين بالشكل (4):

1- Senadza, bernardin fiagbe, agbemavor korsii. quartey, peter, the Impact of external debt on economic growth in sub-saharan africa, international journal of science business administration and applied economic research, africa,2018, p 62

شكل (4) اثر المزاحمة على ثقة المستثمرين



(المصدر: عوض فاضل إسماعيل، نظرية الإنفاق العام: دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، جامعة

النهريين، بغداد، 2003، ص 550).

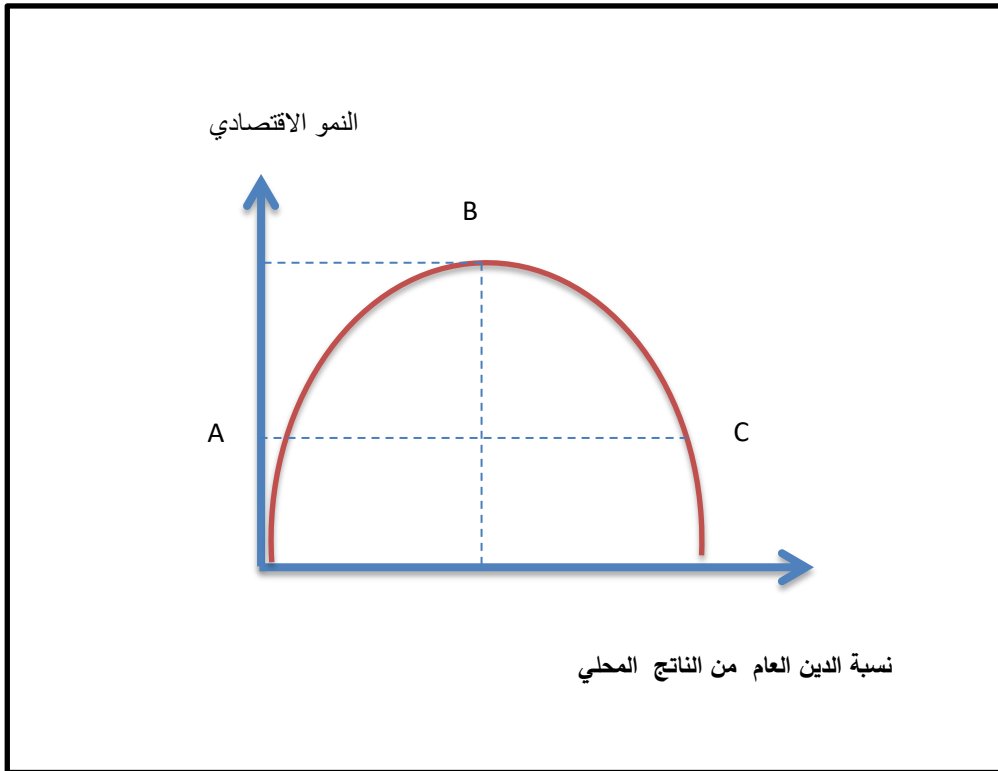
نلاحظ من الشكل (4) أن الزيادة في الإنفاق الحكومي من (G1) إلى (G2) ستؤدي إلى تغيير منحنى IS من (ISG1) إلى (ISG2)، مما يؤدي إلى زيادة مستوى التوازن لإجمالي الدخل من (Y1) إلى (Y2)، ولكن بسبب ضعف الثقة بمناخ الأعمال يتحرك القطاع الخاص والإنفاق الحكومي في اتجاهين متعاكسين نتيجة التشاؤم الذي يسود بيئة الأعمال، يتحرك منحنى (IS2) إلى الخلف (IS1) ويعود إلى موضعه السابق أو القريب منه. فضلا على تحرك منحنى (LM) إلى الأعلى باتجاه اليسار تعبيرا عن

ازدياد تفضيل السيولة النقدية للأفراد. ويؤدي ذلك بالنتيجة إلى عودة مستوى التوازن إلى مستواه الأصلي عند (Y1)، مما يشير إلى اختفاء تأثير زيادة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

وفي حالات أخرى تأخذ العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي شكل معكوس حرف U ويسمى منحنى (Laffer) لتقليل عبء الدين، ويوضح لنا شكل (5) المنحنى المقلوب على شكل حرف U نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي على المحور الأفقي ويظهر المحور العمودي معدل النمو الاقتصادي. إذ أن الانتقال من النقطة A إلى النقطة B (الجزء الصاعد من المنحنى) له تأثير إيجابي لأن مخاطر التخلف عن السداد منخفضة. أما بالنسبة للانحدار من النقطة B إلى النقطة C ، فهذا يشير إلى أن مستوى الديون يرتفع وتزداد مخاطر التخلف عن السداد. كما يتضح من المحور الرأسي أنه مع زيادة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يزداد النمو بزيادة نسبة الدين إلى الناتج من النقطة A إلى النقطة B ، ولكن ابتداء من النقطة B إلى النقطة C سيتقلص النمو الاقتصادي ويتباطأ. إذ يؤثر تراكم الديون على الحد من الأنشطة الاستثمارية والنمو الاقتصادي وفقاً لمنحنى لافر للديون والذي يفصح عن وجود سقف للدين العام ينبغي لا يتم تجاوزها وهي تختلف باختلاف البلدان.¹

1- Articulos, the relationship of external public debt and economic growth, ciudad de mexico, Vol.30 ,2015, p21

شكل (5) منحنى لأفر للديون



Articulus, the relationship of external public debt and economic growth, ciudad de mexico, Vol. 30, 2015, p 21.

ثانياً: أثر الدين العام على الضرائب

في العديد من بلدان العالم تشكل الضرائب مصدراً مهماً من مصادر التمويل الحكومي نتيجة اقتطاع جزء كبير من الدخل والأرباح من الأفراد والشركات وتحويلها إلى الحكومة. لذلك، يعتمد الاستهلاك على الدخل بعد خصم الضريبة أو ما يسمى بالدخل المتاح Y_d بعد خصم الضريبة، أي T في الدخل Y ، وهي المعادلة التالية:

$$Y_d = Y - T$$

$$T = T_0$$

فالنموذج سيكون:

$$C = a + bY_d$$

$$I = I_0$$

$$G = G_0$$

$$T = T_0$$

شرط التوازن هو: العرض الكلي = الطلب الكلي

$$I + G = S + T$$

في حالة تحديد مستوى رصيد الدخل عن طريق إجمالي العرض والطلب الإجمالي طالما أن الضريبة تقع في جانب إجمالي الطلب فعند فرض ضريبة عالية سينخفض الدخل المتاح ثم ينخفض الاستهلاك وبما أن الاستهلاك أحد مكونات إجمالي الطلب سينخفض إجمالي الطلب¹ وتوسع العديد من البلدان إلى رفع الضرائب كجزء من السياسة المالية التقشفية المناسبة لتوفير تمويل كافي لسداد الديون كما حدث في

1 - مايكل إيدجمان، مصدر سابق ص 112

اليونان بعد الازمة المالية العالمية عام 2008. وتؤثر الضرائب المرتفعة تأثيراً سلبياً على الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي. فالدين العام المرتفع يؤدي إلى ابطاء النشاط الاقتصادي (العمالة ، ورأس المال) لخدمة الدين إما من خلال رفع الضرائب أو تخفيض الإنفاق الإنتاجي مما يثبط النمو الاقتصادي. وبالنسبة للبلدان التي تعاني من ضعف في البنية التحتية ومستويات عالية ومحفوفة بالمخاطر من الدين العام ، هناك مفاضلة صعبة بين بناء مخزون رأس المال العام واحتواء المخاطر السيادية للديون وإرساء الأساس للنمو الاقتصادي في المستقبل. وغالبا ما يعتمد الخروج من هذه المعضلة على ما إذا كان الإنفاق الاستثماري العام الممول بالديون قد خفض بالفعل نسبة الدين ام لا، كما يمكن أن تكون الآثار النهائية ايجابية إذا كانت التأثيرات الكينزية كبيرة وعبء الفائدة منخفض والاستثمار فائق الكفاءة.¹

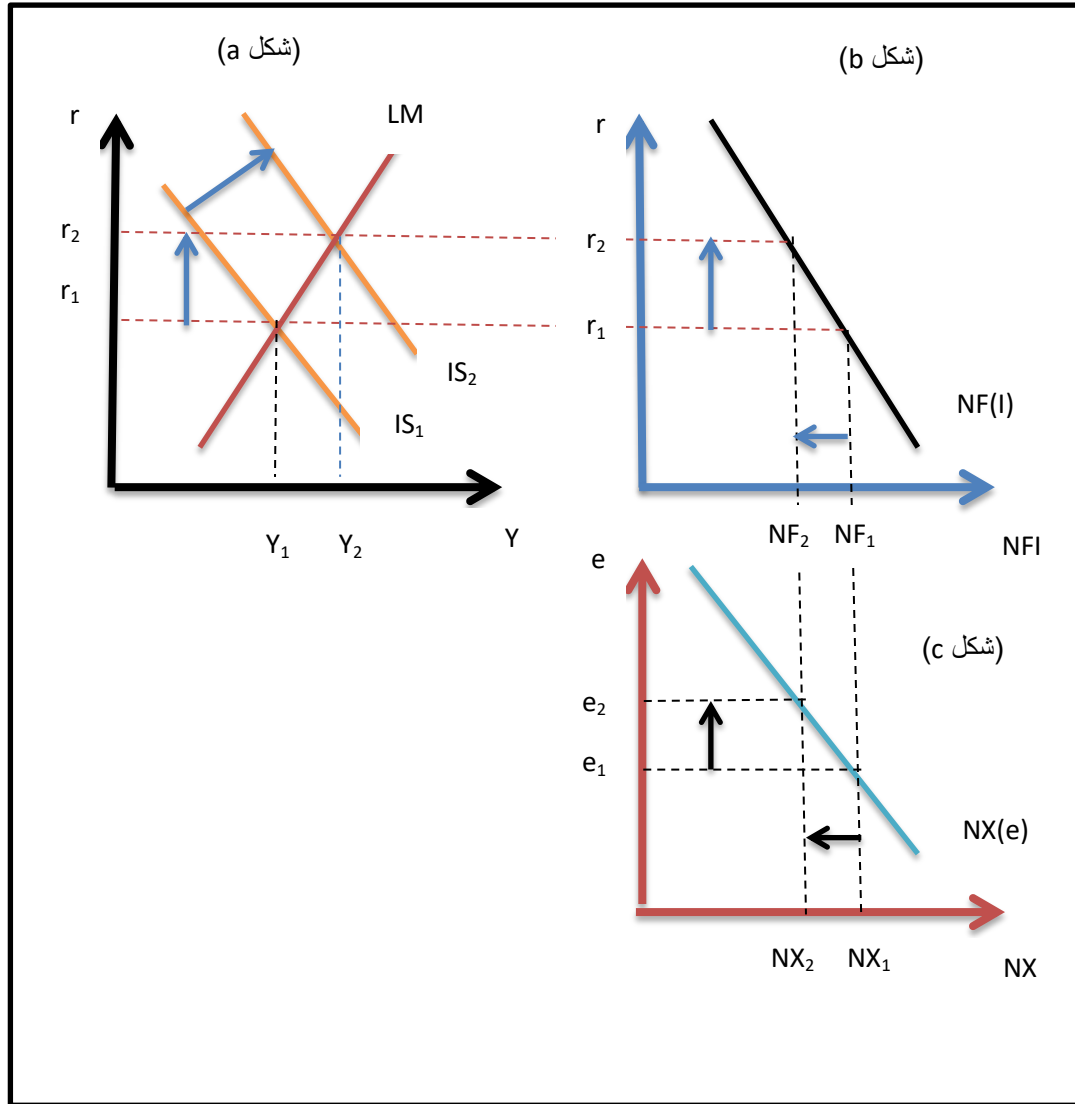
ثالثاً: إثر الدين العام على صافي الصادرات

في الاقتصاد المفتوح كما في الاقتصاد المغلق يكون للعجز الحكومي تأثيراً مماثل على الادخار القومي فالعجز المالي الحكومي في الاقتصاد المفتوح يزاحم الطلب الخاص (خاصة الاستثماري) على الاموال المعدة للإقراض عن طريق سعر الفائدة السوقية، بيد ان الاقتصاد المفتوح يشهد اثاراً إضافية للعجز المالي الحكومي اذ ان ارتفاع سعر الفائدة المحلية (بسبب عجز الموازنة الحكومية) بما يفوق مثيلتها الدولية يجذب المستثمرين المحليين والاجانب نحو الاستثمار في ادوات الدين العام الآمنة وذات العائد

1- Jonathan d.ostry,a tish r. ghosh,and raphael espinoza,when should public debt be reduced? , IMF, Staff discussion not, Washington DC, 2015, p2-4

المرتفع مما يؤدي الى انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية للخارج Net Capital Outflow¹ وبالإستعانة بالشكل (6) الآتي للتوضيح:

شكل (6) إثر الدين العام على صافي الصادرات



(المصدر: محمد احمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الامين للنشر - صنعاء، 2013، ص 383)

1- حيدر حسين ال طعمة، العجز المزدوج في بلدان الربيع النفطي، مركز حمورابي- بغداد، 2012، ص 87.

ومن الملاحظ ان قيام الحكومة بزيادة الانفاق وتخفيض للضرائب سيؤدي الى انتقال منحنى (IS_1) الى (IS_2) الى جهة اليمين ويزيد الدخل من (Y_1) الى (Y_2) مع ارتفاع في سعر الفائدة من (r_1) الى (r_2) في شكل (a) لكن ارتفاع سعر الفائدة يخفض صافي الاستثمار الاجنبي من (NF_1) الى (NF_2) الى جهة اليسار وهذا مما يعني زيادة في عرض النقد الاجنبي (تدفق الاستثمار الاجنبي الى الداخل) مقابل انخفاض في عرض النقد الوطني ومن ثم ارتفاع في سعر الصرف (تصاعد في قيمة العملة الوطنية) مما يتسبب في انخفاض صافي الصادرات والموضح في شكل (c) والذي يتقاطع مع منحنى صافي الاستثمار عند سعر الصرف المرتفع (e_2)¹. وهكذا فان الارتفاع في قيمة العملة الوطنية يجعل السلع المستوردة ارحص بالنسبة الى السكان المحليين والسلع المصدرة أكثر غلاء بالنسبة الى الاجانب ومع ثبات العوامل الاخرى يؤدي ذلك الى توسع حجم الاستيرادات مقابل هبوط حجم الصادرات مما ينعكس سلباً على ميزان المدفوعات.²

رابعاً: إثر الدين العام على الأجيال

يرى البعض ان العبء الحقيقي للدين العام يقع معظمه على الأجيال القادمة بمعنى نقل الاعباء من الافراد الذين عاصروا إصدار الدين العام الى الافراد الذين يعيشون في فترات لاحقة لهذا الإصدار أي الأجيال المستقبلية، فالمشترتون لسندات الدين العام لا يضحون بمواردهم من اجل الانفاق الحكومي على المشروعات ولكنهم يدفعون من اجل دخلهم الحقيقي في فترات مقبلة وهم بذلك يستبدلون سيطرتهم الحالية على مواردهم بسيطرتهم المقبلة على تلك الموارد وعليه فهم لا يضحون وذلك لانهم يكتتبون بدين اختياري، اما أولئك الذين يدفعون تكلفة البرامج والمشروعات الحكومية عن طريق الدين العام ويقع عليهم العبء الحقيقي لهذا الدين سيفقدون مواردهم في المستقبل جبراً، وهم ليسوا حاملي سندات الدين العام،

1 - محمد أحمد الافندي، مصدر سابق، ص 383

2 - حيدر حسين ال طعمة، العجز المزدوج في بلدان الربيع النفطي، مصدر سابق، ص 89

ولكنهم دافعوا الضرائب من الأجيال المقبلة. وقد طرح كل من بوين ودافز وكوف فكرة امكانية نقل جزء من الدين الى الأجيال المقبلة، فسنادات الدين العام التي يكتب بها الجيل الأول يمكن بيعها للجيل الثاني وبحصيلة هذا البيع يمكن للجيل الأول زيادة استهلاكه خلال بقية حياته وبذلك ينتقل عبء الدين العام الى الجيل الثاني ويكون بمقدور الجيل الثاني التملص من هذا العبء اذا لم تبذل الحكومة جهودها لاستهلاك سندات الدين العام خلال فترة حياة الجيل الثاني وبيعت السندات الى الجيل الثالث¹. ومع استمرار الدين العام وتراكمه ، سوف يمتص عبء الدين العام جزءا كبيرا من مدخرات الأجيال الشابة مما يؤدي إلى انخفاض تراكم رأس المال والاستثمار الخاص نتيجة استخدامها مبالغ ضخمة لتسديد الفوائد وأقساط الديون للأجيال الأكبر سنا، وعملية تدفق الدخل أو تحويل الأجيال الشابة التي تدخر وتستثمر للأجيال الأكبر سنا التي لم تعد تدخر يعني تقليص حجم إجمالي الاستثمار في المجتمع وبالتالي تراجع النمو الاقتصادي.²

المطلب الثالث // انعدام العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي

الفكرة الرئيسية لنظرية التكافؤ الريكاردى هي أن مستوى الدين العام ليس متغيراً مهماً ولن يؤثر على الأداء الاقتصادي بأي شكل من الأشكال. فقد استنتج ديفيد ريكاردو أن تأثير الدين العام على متغيرات الاقتصاد الكلي تأثير متعادل (محايد)، اي ان التأثير الإيجابي يساوي التأثير السلبي، ومن ثم فإن التأثير الصافي للدين العام على الأنشطة الاقتصادية من المرجح أن يكون صفراً وبذلك إذا قررت الحكومة

1- سيد البواب، عجز الموازنة العامة للدولة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص218

2 - Vladimir Telles, Caio Cesar Mussolini, public debt and the limits of fiscal policy to increase economic growth, European Economic Review, Vol. 66, 2011, p2

تمويل عجز الموازنة عن طريق خفض الضرائب وتمويل العجز من خلال القروض العامة ، فإن أفراد المجتمع يعلمون بأنها سوف ترتفع مرة أخرى في المستقبل عندما يحين موعد سداد الديون الحكومية، لذلك يستخدم الأفراد الزيادة في دخلهم المتاح بشكل مباشر للادخار حتى يتمكنوا من تسديد الضرائب في المستقبل. اذ سيساعدهم الادخار على دفع ضرائب أعلى في المستقبل. كما يرى ديفيد ريكاردو ان سداد الدين العام إذا كان عبارة عن نقل الثروة من شخص إلى آخر داخل المجتمع فإن أولئك الذين يستفيدون من مدفوعات خدمات الفائدة اليوم سيتحملون عبء زيادة مستويات الضرائب في المستقبل، وصافي الأثر على ثروتهم سيكون صفراً.¹ وقد اثبتت هذه الفكرة من قبل الاقتصادي روبرت بارو عام 1974 حين اشار الى أن النمو الاقتصادي قد لا يتأثر بالديون العامة، فمع توفر معلومات كاملة، وبافتراض التوقعات العقلانية للأفراد، فإن اي زيادة في الانفاق العام يتفاعل معها الافراد عن طريق خفض نفقاتهم بمقدار مماثل نتيجة توقعاتهم بارتفاع الضرائب في المستقبل لتمويل العجز الناجم عن الانفاق الحكومي الحالي ويعرف هذا التأثير باسم التكافؤ الريكاردى (Ricardian Equivalence) أو تأثير ريكاردو- بارو (Ricardo- Barro effect). اي ان انخفاض الادخار العام يقابل بزيادة في الادخار الخاص بمقدار مماثل ويبقى الادخار القومي دون تغيير ومن ثم لا يتوقع حدوث اي تأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي الاخرى. كما يوضح بارو ايضا بان السندات الحكومية حينما يكون مالكوها من المقيمين ستشكل رصيذا لهم وعبئاً تجاه دافعي الضرائب وبالتالي لا تمثل السندات اي ثروة صافية ويكون اثرها الصافي منعدماً.²

1- حمدي أحمد الهداوي، مصدر سابق، ص368

2- المصطفى بنتور، حدود الدين العام للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع: اسقاطات على حالة الدول العربية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2018، ص9

الفصل الثاني

تحليل اتجاهات الدين العام والنمو الاقتصادي

في العراق

تمهيد

للدين العام في العراق تاريخ طويل بدأ بالبروز فعليا نتيجة حرب الثمانينات واحداث الكويت مطلع عقد التسعينات وتبعاتها المالية من تعويضات وغرامات، فضلا عن الحصار الاقتصادي في تسعينات القرن العشرين. مع ذلك شهد الدين العام تطورات كبيرة خلال مدة الدراسة تركزت في اتجاهين الاول الاعفاءات الدولية لجزء كبير من ديون العراق بعد العام 2003 والاتجاه الثاني ارتباط حركة الدين العام بأسعار النفط والاييرادات النفطية. اما النمو الاقتصادي في العراق فقد شهد ارتفاعا ملموسا خلال مدة الدراسة نظرا للارتفاع الكبير الذي شهدته صادرات العراق النفطية وارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية وتحسن مستوى النشاط الاقتصادي نسبيا. مع ذلك، شهدت اتجاهات النمو الاقتصادي انتكاسات حادة نتيجة انكشاف الاقتصاد العراقي على تقلبات اسواق النفط العالمية خلال مدة الدراسة.

المبحث الاول: تطورات الدين العام في العراق

تعرض الاقتصاد العراقي الى العديد من التحديات الاقتصادية والمالية التي دفعت البلد الى الاقتراض العام كمصدر مهم للتمويل خلال السنوات الماضية، خصوصا مع اعتماد الموازنة العامة على مورد مالي متقلب نتيجة تذبذب اسعار النفط في الاسواق العالمية وضعف الايرادات غير النفطية في تمويل الموازنة العامة في العراق طيلة سنوات الدراسة. وقد اعتمدت الدولة على الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي لسد فجوة التمويل المتأرجحة بسبب تقلبات الايرادات النفطية من عام الى اخر.

المطلب الاول: اتجاهات الدين العام الداخلي في العراق:

اولا : مصادر الدين الداخلي في العراق

ارتفعت النفقات العامة بشكل كبير طيلة السنوات ما بعد العام 2003 نتيجة اتساع مهام الحكومة وزيادة عدد العاملين في المؤسسات الحكومية بشكل كبير فضلا على بعض العوامل الاخرى التي واجهت الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة. وقد ولد الاعتماد على النفط في تمويل النفقات الحكومية ركيزة هشة في اعداد الموازنة خصوصا مع ضعف الجهود الحكومية في تعظيم الايرادات غير النفطية مما قاد الحكومات السابقة الى اللجوء الى الدين العام، الداخلي بشكل خاص، لتمويل الموازنة العامة في بعض السنوات نتيجة انحسار الايرادات النفطية او اتساع النفقات العامة او الاثنين معا. ويتكون الدين الداخلي في العراق من عدة مصادر ابرزها:

1- الرصيد النقدي الحكومي الموجود لدى البنك المركزي: ويتمثل في قيام البنك المركزي بمنح

الحكومة الحق بالسحب على حسابها الجاري، مبالغ تتجاوز مقدار رصيدها لدى البنك المركزي

وضمن حدود معينة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، على الرغم من افصاح قانون البنك

المركزي رقم 56 لعام 2004 المعدل بعدم اقرض الحكومة، الا ان اعتبار البنك المركزي بنك الحكومة والظروف الاستثنائية التي مر بها البلد خصوصا عام 2014 وما بعدها الزمت البنك المركزي بالتعاون مع الحكومة وتمويلها لعبور الازمة المزوجة التي مر بها البلد.

2- اصدار الأوراق المالية الحكومية: وهذه الأوراق تكون على مدد مختلفة وبشكل خاص السندات الحكومية التي تكون ذات الأجل الطويل، وحوالات الخزينة المركزية ذات الأجل القصير.¹ وتعد حوالات الخزينة المركزية من أبرز أدوات الدين التي اعتمدت عليها الحكومة في تمويل العجز المالي وتستخدم ايضا لغرض سد العجز المؤقت الحاصل في الموازنة الحكومية بسبب عدم مواءمة تيار النفقات العامة مع تيار الإيرادات العامة خلال المدة المدروسة. وكذلك استخدمت السندات الحكومية التي تم اصدارها من قبل الحكومة العراقية وبشكل محدود، ويمكن تقسيم هذه الادوات على النحو الاتي:

أ- حوالات الخزنة: وهي صكوك لحاملها تصدرها الخزنة العامة وتتعد فيها بصفتها مدينة برد قيمتها بعد مدة من الزمن مع دفع فائدة تقدر بنسبة من المبلغ طبقا لنظام الأساس الصفري، أي يشتريها حاملها بمبلغ أقل ثم يسترد كامل قيمتها في تاريخ الاستحقاق. وقد لجأت الحكومة العراقية لهذا النوع نتيجة العجز الحاصل في موازنتها العامة بسبب عدم المواءمة بين تدفق تيار الإيرادات وتيار النفقات العامة بالاعتماد على اصدار حوالات حكومية كأدوات تمويلية للدين الداخلي في الموازنة العامة.² ومما يميز هذا النوع من الحوالات كونها اكثر جاذبية نظرا لقصر

1 - شاكر حمود صلال، تأثير قواعد السياسة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق، اطروحة دكتورا غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، 2017، ص 78

2- احمد حامد جمعه ، تحليل ادارة الدين العام الداخلي والخارجي وتأثيره على تخفيض تكلفة الدين في الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة المستنصرية، عدد57، 2018، ص188

اجال استحقاقها باعتبارها أدونات يتم اصدارها لفترات قصيرة بغرض تغطية العجز المؤقت في الموازنة العامة والناجم عن عدم التوافق الزمني بين الايرادات والنفقات، وتقسم الى:

- حوالات الخزينة لدى البنك المركزي.

- حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية.

- حوالات الخزينة لدى الجهات الاخرى.

ب-السندات الحكومية: عادة ما تلجأ الحكومة الى اصدار هذا النوع من السندات الحكومية لتغطية عجوزات الموازنة العامة. اذ تعد السندات الحكومية نوعاً من القروض الطويلة الأجل والتي تمتد مدتها الى اكثر من خمس سنوات، كما يقوم البنك المركزي نيابة عن الحكومة بطرح هذه السندات للاكتتاب بها من قبل الجمهور والمؤسسات الحكومية والجهاز المصرفي والتي تستحق السداد خلال مدة لا تتجاوز 15 سنة من تاريخ اصدارها، ويكون الهدف من اصدارها هو الحصول على الاموال لتمويل عجز الموازنة الحكومية او سحب السيولة النقدية من السوق لمكافحة التضخم.¹

ثانياً: تطورات الدين العام الداخلي في العراق:

اعتمدت الحكومة العراقية على الدين العام الداخلي في تمويل الموازنة العامة بشكل متكرر خلال مدة الدراسة نظراً لتقبات الايرادات النفطية وضعف الايرادات غير النفطية في تمويل النفقات العامة. ويبين الجدول (1) تزايد الدين العام الداخلي عام 2005 حيث بلغ 6.594 ترليون دينار وبنسبة (9.0%) من

¹ - نسرین حسن جوحی، اتجاهات الدين الحكومي وتأثيرها على السياسة النقدية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد، 2016، ص 61.

جدول (1) تطور الدين العام الداخلي ونسبته للناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020) ترليون دينار

نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي %	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (ترليون دينار)	الدين الداخلي (ترليون دينار)	السنوات
(3)	(2)	(1)	
12.0	53.235	6.398	2004
9.0	73.533	6.594	2005
5.9	95.588	5.645	2006
4.7	111.504	5.194	2007
2.8	157.026	4.456	2008
6.5	130.642	8.504	2009
6.8	158.522	10.714	2010
5.8	211.310	12.294	2011
4.5	254.225	11.536	2012
4.8	273.588	13.078	2013
7.7	258.901	19.958	2014
17.2	185.551	31.977	2015
23.9	196.924	47.055	2016
21.6	225.722	48.749	2017
17.5	251.064	43.954	2018
14.6	266.191	38.910	2019
31.3	211.951	66.255	2020

الجدول من عمل الباحث، عمود (1) وزارة المالية، دائرة الدين العام، نشرات لسنوات مختلفة للمدة (2004-2020)
-عمود(2) البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، نشرات احصائية سنوية للمدة (2004-2020).

الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالعام السابق حينما بلغ (6.398) ترليون دينار. بعد ذلك سجل الدين الداخلي سلسلة من الانخفاضات خلال المدة (2006-2008) حتى بلغ (4.456) ترليون دينار، وبنسبة (2.8%) من الناتج المحلي الاجمالي عام (2008) مقارنة. ويعود ذلك الى التحسن الذي شهدته ايرادات العراق النفطية والتي تساهم بجزء كبير من الموازنة العامة مما انعكس ايجاباً في انخفاض حجم العجز في الموازنة العامة.

كما سجلت الديون الداخلية خلال المدة (2009-2011) ارتفاعاً ملحوظاً حتى عام (2011) اذ بلغت (12.294) ترليون دينار، وبنسبة (5.8%) من الناتج المحلي الاجمالي بالمقارنة مع عام (2010) عندما بلغ (10.714) ترليون دينار، ويعود ذلك الى تداعيات الازمة المالية العالمية وتراجع اسعار النفط عالمياً. عام (2012) شهد انخفاضاً طفيفاً في الدين العام الداخلي اذ بلغ قرابة 11.536 ترليون دينار، وبنسبة (4.5%) من الناتج المحلي الاجمالي، بسبب تعافي اسعار النفط والوفرة المالية المتحققة في الايرادات النفطية مما انعكس ايجاباً على وضع المالية العامة في العراق.¹ عام 2014 شهد الاقتصاد العراقي العديد من التحديات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية، فقد تراجع الوضع الامني وتصاعدت العمليات العسكرية على المجاميع الارهابية (داعش) التي احتلت ثلث المحافظات العراقية مما تطلب مضاعفة الانفاق العسكري. تزامن ذلك مع هبوطا الايرادات النفطية بشكل حاد نتيجة انهيار اسعار

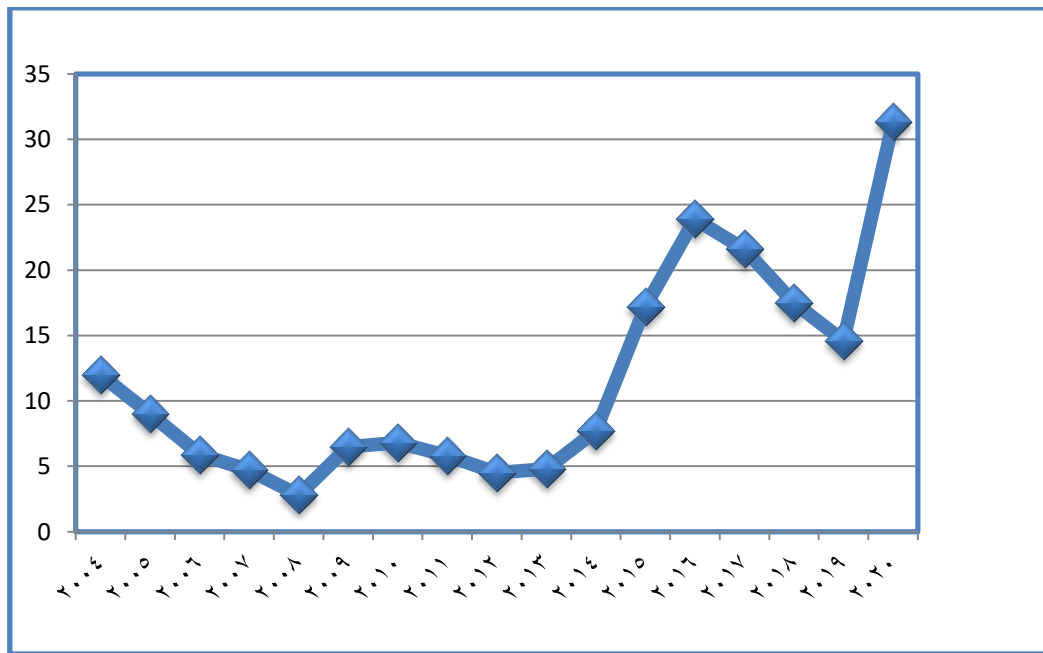
1 -باسم تركي، علي احمد الدليمي، الدين العام ومؤشرات الاقتدار المالي في العراق، مجلة جامعة الانبار - كلية العلوم الاقتصادية والادارية- جامعة الانبار، مجلد12 عدد2020، ص84

النفط الى دون 25 دولار للبرميل مما انعكس في ارتفاع حجم الدين العام الداخلي الى 19.958 ترليون دينار، وبنسبة (7.7%) من الناتج المحلي الاجمالي. وواصل الدين العام الداخلي ارتفاعه حتى عام 2017 ليبلغ نحو 48.749 ترليون دينار، وبنسبة (21.6%) من الناتج المحلي الاجمالي، ويعود ذلك الى تمويل النفقات العسكرية وملف النازحين والمدن المحررة. اما عام (2018) وبسبب تعافي اسعار النفط وملامسة حاجز 70 دولار للبرميل، وبسبب ضبط الانفاق العام تم خفض الدين العام الداخلي الى (43.954) ترليون دينار. واستمر الدين العام الداخلي بالانخفاض حتى عام (2019) ليصل الى (38.910) ترليون دينار وبنسبة (14.6%) من الناتج المحلي الاجمالي. عام 2020 وبسبب فايروس كورونا وتداعياته الاقتصادية انهارت اسعار النفط الخام الى دون 20 دولار للبرميل، وتراجعت الايرادات النفطية من (6) مليار دولار شهر كانون الثاني 2020 الى اقل من (1.5) مليار شهر نيسان من نفس العام. وقد لزم ذلك الحكومة العراقية الى تعويض فجوة التمويل عبر الاقتراض الداخلي لتأمين رواتب الموظفين وبعض النفقات الضرورية، مما ادى الى ارتفاع الدين العام الداخلي الى ما يقارب (66.255)، وبمعدل نمو سنوي قارب (70.3%) مقارنة بالعام 2019. وبنسبة (37.2%) من الناتج المحلي الاجمالي. وهكذا يتضح جليا ارتباط اتجاهات الدين الداخلي بتحركات اسعار النفط في الاسواق العالمية، فانكشاف الموازنة العامة على المورد النفطي بما يفوق (90%) ولد ارتباطا قويا بين اسعار النفط واتجاهات الدين الحكومي الداخلي نظرا الى اضطرار الحكومة الى سد فجوة التمويل عبر الاقتراض الداخلي نظرا لصعوبة تقليص النفقات الحكومية، والجارية على وجه التحديد.

ويبين الشكل (7) كيف شهدت المدة (2004-2008) انخفاض في نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي ويعود ذلك الى تحسن الايرادات النفطية للعراق مما ساهم في خفض عجز الموازنة العامة، بعدها اخذت نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي مسار متقلب، حيث شهدت ارتفاع طفيف للمدة (2008-2011)، في حين شهدت نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي انخفاضا

خلال المدة (2011-2013) بسبب تعافي اسعار النفط. اما خلال المدة (2014-2017) فقد شهدت نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً بسبب تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمة مزدوجة نتيجة انخفاض في اسعار النفط اضافة خوض العراق حرب ضد داعش مما الى زاد ضاعف من النفقات العامة. بعد ذلك اتجه مسار نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي الى الانخفاض طوال المدة (2018-2019) بسبب تحسن سعر النفط في الاسواق العالمية. واتجه مسار نسبة الدين الداخلي من الناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع مجدداً عام (2020) بسبب جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط مما ادى الى زيادة الدين الداخلي لتمويل العجز المالي الحكومي نتيجة زيادة الانفاق لمواجهة الجائحة. ونلاحظ من خلال مسار نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي انها ترتفع عند حدوث العجز المالي للموازنة وتنخفض عند حدوث الفائض فيه، والمرتبب اساساً تقلبات الايرادات النفطية من عام الى اخر.

شكل (7) نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي %



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1).

المطلب الثاني : اتجاهات الدين العام الخارجي في العراق:

يعد الدين الخارجي احد مصادر تمويل عجز الموازنة العامة وعادة ما تلجأ اليه الدول حينما تكون بحاجة لتمويل بالعملة الاجنبية او حينما تعجز عن تأمين دين داخلي كافي لتمويل عجز الموازنة. وقد شهد الدين الخارجي في العراق تقلبا بين الزيادة والنقصان خلال مدة الدراسة بسبب مجموعة من العوامل سيتم توضيحها في الفقرات الاتية.

اولا : واقع المديونية الخارجية في العراق

لم يصنف العراق ضمن الدول التي بحاجة الى تمويل دولي من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية نظرا لكونه دولة ريعية تعتمد على الايرادات النفطية في تمويل الانفاق العام. ووقد استطاع العراق تحقيق الاستدامة المالية عن طريق الموازنة بين الايرادات المتحققة من الصادرات النفطية والانفاق العام خلال سنوات طويلة، لكن الاحداث والظروف التي مر بها البلد، وخصوصاً الحروب والحصار الاقتصادي ، زاد من الحاجة الى الاقتراض الخارجي من الدول والمؤسسات المالية الدولية، فقد خرج العراق مثقلاً بالديون نتيجة حرب الثمانينات من القرن الماضي ، وقد ازداد الوضع سوءاً بعدها عند خوض العراق حرب الخليج الاولى مع الجانب الايراني والثانية مع قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة والتي فرض بسببها العقوبات الاقتصادية الذي استمر قرابة 13 عام. الامر الذي اضاف ديون اخرى الى المديونية السيادية. واستمر تدهور الوضع المالي حتى العام 2003 اذ كانت ديون العراق تقارب (300) مليار دولار سدد بما نسبته 30% من العائدات النفطية بموجب قرار مجلس الامن الدولي(678)، وبسبب انهيار المؤسسات المالية الحكومية وتلف الاوليات والاصول التي تشير بدقة الى حجم الديون الخارجية التي ترتبت على العراق مع فوائدها التأخيرية، الا ان التقديرات اشارت الى ان الديون الخارجية قد قدرت

بنحو (125) مليار دولار بحلول عام (2003)، وقد بدأت مفاوضات شاقة وطويلة مع صندوق النقد الدولي ونادي باريس أدت إلى إطفاء أو إلغاء 80% منها.

وتنحصر ديون العراق الخارجية بالآتي:

المجموعة الأولى: ديون دول نادي باريس.

المجموعة الثانية: ديون الدول غير الأعضاء في نادي باريس.

المجموعة الثالثة: (ديون الدائنين التجاريين) القطاع الخاص الأجنبي.

المجموعة الرابعة: . ديون دول مجلس التعاون الخليجي.¹

وقد تراوح اجمالي الديون التي قدرها نادي باريس ما بين (115-120)، وقدرتها شركة ايكزوتيكس المتخصصة ان ديون العراق تتراوح ما بين (103.4) و (129.4) مليار دولار ومن ضمنها اصل الدين مع الفوائد المتأخرة عليها، في حين اعترف العراق فقط بالأرقام التي قدمت الى الامم المتحدة عام 1990 وبالبالغة 41 مليار دولار،² وقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على الدائنين بعد ان قامت باحتلال العراق لتخفيض هذه الديون المستحقة على العراق والتي شكلت عقبة امام جهود الاعمار وانهاش الاقتصاد العراقي المنهار، وبعد جهود وضغوط وبرغم من تعنت بعض الجهات خارج نادي باريس، تم التوصل الى اتفاق مع دول نادي باريس والبالغ عددها 18 دولة وبلغ حجم ديونها (51.6) مليار دولار، وقد جرت عدة مفاوضات من قبل العراق مع الدول الدائنة والتي بموجبها تخفيض حجم الديون بنسبة 80% وفق الشروط الآتية:

1- تخفيض نسبة 30% عند توقيع الاتفاق.

1 - احمد يونس جبار الخزرجي، قياس اثر الدين العام على بعض المؤشرات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة

مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الفلوجة، 2020، ص51

2- أياد كاظم حسون، مشكلة المديونية الخارجية لبلدان عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير غير

منشورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد، 2007، ص67

2- يتم في المرحلة الثانية تخفيض اخر قدره 30% من رصيد الدين وفوائده عند التوقيع مع صندوق النقد الدولي على اتفاق الترتيبات السائدة.

3- المرحلة الثالثة تخفيض نسبة 20% في حال التزام العراق بجميع شروط صندوق النقد الدولي.

4- اعطاء العراق ستة سنوات سماح لا يدفع خلال السنوات الثلاثة الاولى أي مبالغ وانما يقوم بدفع جزء من الفائدة خلال السنوات الثلاثة الاخرى وابتداءً من عام 2008.

وفيما يتعلق بدول خارج نادي باريس والبالغ عددها 26 دولة فقد بلغ حجم الديون 17.9 مليار دولار قبل التخفيض اما بعد التخفيض فقد بلغ 2.9 مليار دولار، حيث قام العراق بأجراء عدد من المفاوضات مع تلك الدول اذ تم الاتفاق مع عدد من هذه الدول على توقيع اتفاقيات ثنائية اواخر عام (2005) تم بموجب هذه الاتفاقيات شطب 80% من ديون العراق على النحو التالي:

1- شطب 40% خلال عام 2006.

2- شطب 40% خلال عام 2007.

3- تسديد الباقي 20% من الديون خلال ثلاث سنوات بقاء من عام 2006 وبواقع 7% سنوياً مما يعني تخلص العراق من اعباء الديون.¹

اما بالنسبة لديون دول الخليج فقد امتنعت من اعادة جدولة ديونها على رغم من الضغوطات التي مورست عليها بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، على رغم من اغلب هذه الديون هي عبارة قروض بدون فوائد وقد طالبت بها باستثناء دولة الامارات التي اطفأت ديونها بنسبة (100%) ، وفيما يتعلق الدائنون التجاريون فقد بلغ حجم ديونهم (20) مليار دولار تم الاتفاق على شراء هذه الديون الت اقل من 35 مليار دولار وبقيمة (10.25) سنت/دولار، وبنسبة تخفيض 89.8% ، اما الديون التي اكثر من

1 - أحمد يونس الخزرجي، مصدر سابق، ص 52

35 مليار دولار فقد تم الاتفاق على تخفيض 80% وذلك عن طريق سندات لا تزيد نسبتها عن 20% من اصل قيمة الدين.¹

استناد الى ما تقدم ذكره في ما يخص الديون الخارجية وشمولها بنظام الجدولة والتي على اساسها يمكن تحليل تطور الدين العام الخارجي على العراق خلال المدة (2004-2020) ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي من خلال جدول (2) حيث توضح البيانات ان الدين الخارجي كان مرتفع جدا خلال السنوات الاولى نتيجة تراكم الديون وفوائدها لما قبل (2004)، ولكن اخذ حجم الدين الخارجي للعراق بالانخفاض خلال المدة (2004-2009) اذ انخفض من (84.881) ترليون دينار وكانت نسبته من الناتج المحلي الاجمالي تبلغ (159.4%) لعام (2004) واستمر تراجع حجم الدين الخارجي ليبلغ (20.458) ترليون دينار ونسبة متدنية من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (15.7%) في عام (2009) مقارنة بالعام الذي سبقه. وتكمن اسباب هذا الانخفاض الى رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق وتحرره من العقوبات والقيود التي كانت مفروضة عليه فضلا عن تطبيق اتفاقية نادي باريس التي تم بموجبها تخفيض (80%) من ديون العراق لتلك المدة اضافة وهو من الاسباب الاكثر اهمية وهو زيادة صادرات النفط الخام العراقي وارتفاع اسعاره ادى الى زيادة الايرادات العامة مما حقق فائض في الموازنة العامة للدولة حيث ادى الى زيادة قدرة الدولة على تسديد ديونها مما حقق انخفاض في حجم الدين العام الخارجي، كما سجلت الفترة (2010-2013) سلسلة من الانخفاضات في حجم الدين الخارجي نتيجة ارتفاع اسعار النفط حيث بلغ الدين الخارجي (17.240) ترليون دينار ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (6.3%) لغاية عام (2013) مقارنة مع عام (2012) عندما بلغ الدين الخارجي (19.393) ترليون دينار وبلغت نسبته من الناتج المحلي الاجمالي نحو (7.6%)، بعدها شهد عامي (2014-2015)

1- احمد عمر الراوي، التمويل الدولي وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية-بغداد، 2017، ص 119

الجدول (2) تطور الدين العام الخارجي ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية) للمدة (2004-2020)

نسبة الدين العام الخارجي/الناتج المحلي %	الناتج المحلي الاجمالي (ترليون دينار)	الدين الخارجي (ترليون دينار)	السنوات
(1)	(2)	(1)	
159.4	53.235	84.881	2004
71.3	73.533	52.459	2005
33.9	95.588	32.371	2006
28.0	111.504	31.214	2007
20.3	157.026	31.953	2008
15.7	130.642	20.458	2009
12.8	158.522	20.248	2010
10.0	211.310	21.037	2011
7.6	254.225	19.393	2012
6.3	273.588	17.240	2013
7.3	258.901	18.800	2014
10.8	185.551	20.063	2015
7.8	196.924	15.389	2016
13.5	225.722	30.475	2017
12.5	251.064	31.429	2018
11.5	266.191	30.588	2019
13.4	211.951	28.320	2020

جدول من عمل الباحث، عمود (1) وزارة المالية العراقية، دائرة الدين العام، (2004-2020).

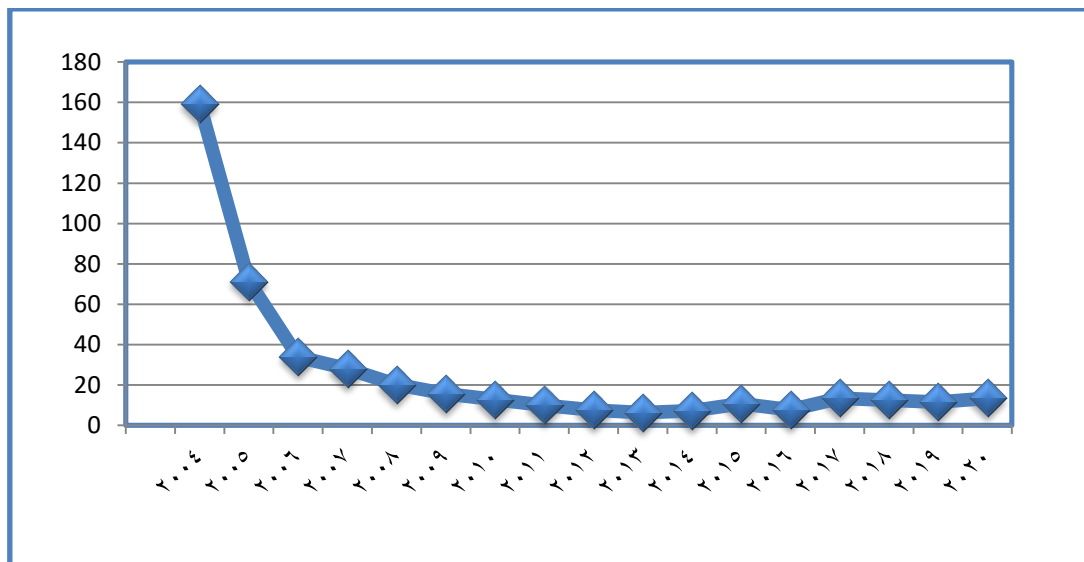
-عمود (2) البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات احصائية للمدة 2004-2020.

ارتقاعا في حجم الدين الخارجي حيث بلغ (20.063) ترليون دينار ونسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت(109.8%) لغاية عام (2015) مقارنة بالعام السابق. ويعود سبب هذا الارتفاع في حجم الدين الخارجي الى تعرض العراق الى صدمة مزدوجة تعرض لها الاقتصاد العراقي وتمثلت زيادة النفقات العسكرية لمواجهة تنظيم داعش الارهابي من جانب اخر حدث هبوطا حادا في الايرادات النفطية بسبب انهيار اسعار النفط الى ما دون 25 دولار للبرميل، وقد شهد عامي (2017-2018) ارتفاعاً في حجم الدين الخارجي حيث بلغ لغاية عام (2018) نحو (31.429) ترليون دينار ونسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت(12.5%) مقارنة بالعام السابق. وفي عامي (2019-2020) سجلا انخفاضاً في حجم الدين الخارجي حيث بلغ لغاية عام (2020) نحو (28.320) ترليون دينار ونسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (13.4%) بالمقارنة مع العام السابق. وهو ما يشير الى التزام الجانب العراقي بشروط جدولة الديون الخارجية لنادي باريس ومما تجدر الاشارة على رغم من ما تم تحقيقه من الغاء او تخفيضات لبعض الديون الا ان هناك مصادر من داخل البنك المركزي العراقي تشير الى ان هذه الديون والتعويضات الكبيرة مازالت تشكل عائقاً امام اعمار العراق من الجديد، لكون الاقتصاد العراقي لازال يعاني من ارتفاع مستمر في معدلات الفقر والبنى التحتية مدمرة بشكل كبير، الامر الذي يتطلب مساعي مستمرة وجادة لمناشدة الدول الباقية لشطب ديونها واعفاء العراق من التزاماته المالية تجاهها واعتبار هذه الديون مساهمة من قبلها في اعادة اعمار العراق كون غالبية هذه الديون عسكرية وظفت في تعزيز الحروب الخاسرة ولم تستخدم في عمليات الاستثمار للمشاريع التنموية التي تصب في صالح الاقتصاد العراقي.¹

1- محمد عبد صالح حسن، العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،

ويوضح الشكل (8) مسار نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي والارتفاع الملحوظ له من عام (2004) حيث بلغت نسبة الدين العام الخارجي من الناتج المحلي الاجمالي في هذا العام (159.4%) واتجاهه خلال مدة الدراسة نحو الانخفاض حتى بلوغه نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت(13.4%) في عام (2020) مما يعكس قدرة العراق على استدامة ديونه التي اثقل بها بسبب الحروب التي خاضها في المنطقة بالاعتماد على الايرادات النفطية من خلال تصديره للخارج .

شكل (8) نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي %



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

المبحث الثاني : اتجاهات النمو الاقتصادي في العراق

يلعب المورد النفطي الدور الرئيس في تشكيل نمط النمو الاقتصادي في البلدان النفطية ومنها العراق، إذ تتميز البلدان النفطية بأنها اقتصادات احادية تعتمد على القطاع النفطي على حساب ضمور القطاعات الاخرى، وخصوصا الانتاجية منها، نظرا لاعتماد البلدان الريعية على المورد النفطي في تمويل الموازنة وتوفير فرص عمل في القطاع العام ودفع فاتورة استيراد كافة السلع على حساب الانتاج الوطني. ورغم محاولات بعض البلدان النفطية تنويع الهياكل الاقتصادية وتحفيز المنتج الوطني الا انها لم تنجح على مستوى القطاعات الانتاجية مقارنة بالقطاعات الخدمية نظرا لما يخلفه تدفق العملة الاجنبية من تأثير على قطاع السلع المتاجر بها مقارنة بالسلع غير المتاجر بها. مما حصر جهود تلك البلدان في انشاء صناعات وشركات حكومية تبين لاحقا انها مرتبطة ايضا بقطاع النفط، كالصناعات البتروكيمياوية، وبالتالي لم تحقق تلك البلدان النتائج المرجوة في تنويع القاعدة الانتاجية او عزل اتجاهات النمو الاقتصادي عن مسار تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية.

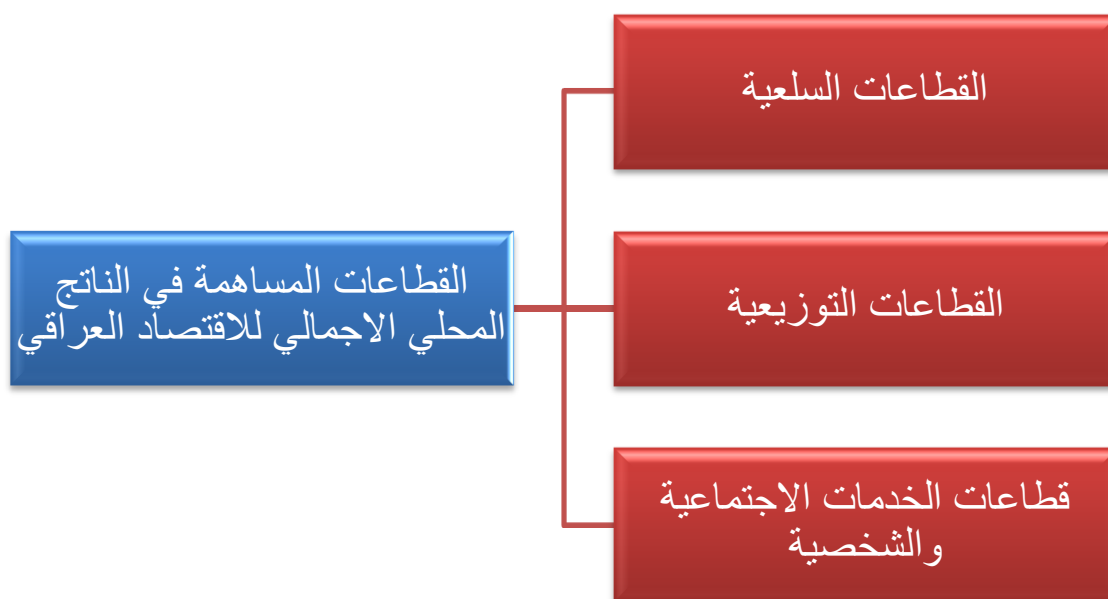
وفي العراق تضاف الى مشاكل ضعف التنويع الاقتصادي وارتباط النمو الاقتصادي بالتطورات الصادرات النفطية تحديات اخرى لعل ابرزها ضعف البنية التحتية وضعف البنية المالية والتشريعية القادرة على تحفيز القطاع الخاص ليكون قاطرة للنمو الاقتصادي. خصوصا مع بيئة اعمال غير مؤاتية للاستثمار كسعر الصرف المغالى فيه والاغراق السلعي^(*) الذي تمارسها دول الجوار في السوق العراقية فضلا على غياب القانون وهشاشة الوضع الامني وتقشي البيروقراطية والفساد بشكل خطير. كل هذه

* الاغراق السلعي: هو بيع السلعة المنتجة محليا في الاسواق الخارجية بسعر يقل عن كلفة انتاجها او بسعر يقل عن السعر الذي تباع في السوق المحلية مما يعني ان نظام البيع بسعرين احدهما مرتفع في السوق الداخلي و اخر منخفض في السوق الخارجية" و في مجال العلاقات الدولية ينظر اليه على انه " بيع الصادرات بسعر منخفض عن القيمة العادية او بسعر السوق العادل أي بسعر يقل عن الكلفة المتوسطة للمنتج".

العوامل اسهمت في اضعاف مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي وزادت من اعتماد البلد على الربيع النفطي في تمويل الموازنة والاقتصاد.

ولغرض استقصاء اداء القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي تم تقسيم القطاعات وفق للمخطط (1) في ادناه:

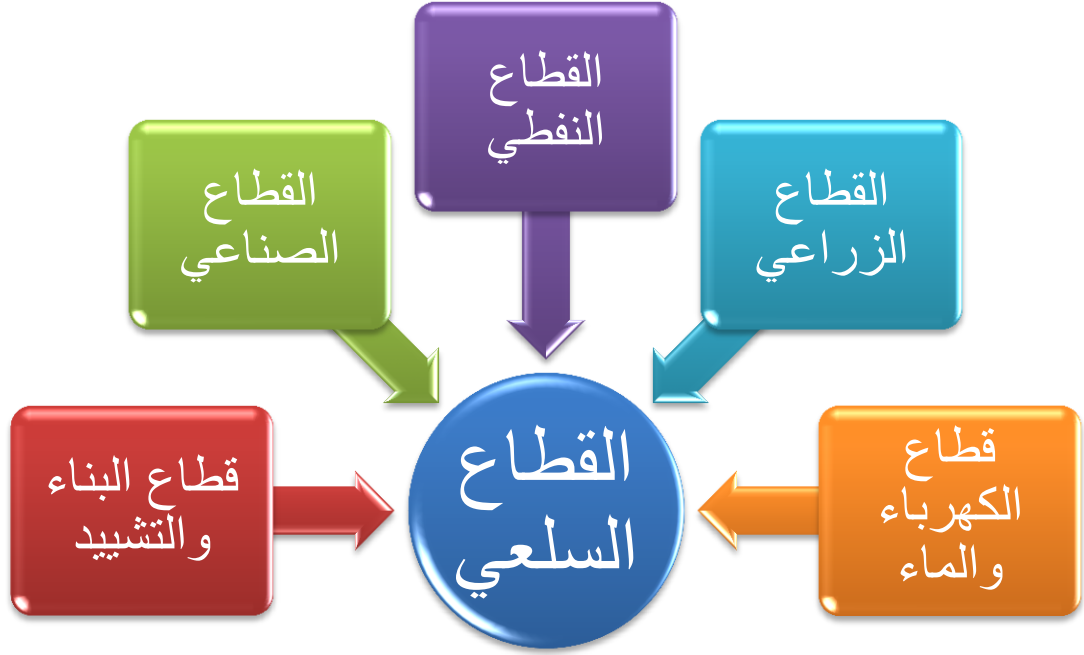
مخطط (2) القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق



المخطط من عمل الباحث، بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2011، ص11.

- القطاع السلعي: ويقسم هذا القطاع حسب الانشطة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وحسب المخطط (2) في ادناه:

مخطط (3) القطاع السلعي حسب الانشطة المساهمة في تكوين الناتج



المخطط من عمل الباحث. بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2012.

وفيما يلي عرضاً تفصيلياً لأبرز القطاعات المساهمة للناتج في العراق وكما يلي:

اولاً : قطاع النفط:

يحتل القطاع النفطي اهمية كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لغالبية البلدان النفطية بصورة عامة والعراق بشكل خاص، اذ يعد النفط ثروة وطنية سيادية وله دوراً كبيراً في تحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية. ويظهر جدول (3) ان القطاع النفطي قد ساهم في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (57.8%) والتي تعادل نحو 42.529 ترليون دينار، عام 2005 بسبب تزايد الكميات المصدرة من النفط للخارج فضلاً على تحسن اسعار النفط في الاسواق العالمية.¹ وفي عام

1 - التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2005، ص2

2008 ارتفعت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي الى قرابة (55.7%) وبما يعادل 87.538 ترليون دينار. ويعزى هذا الى ارتفاع صادرات قطاع النفط الخام بعد عودة تصدير النفط عبر المنفذ الشمالي بالإضافة ارتفاع اسعار النفط عالمياً¹. اما في عام 2009 تراجعت مساهمة القطاع النفطي نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى قرابة (43.3%) بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية وانهيار اسعار النفط الى النصف. بعد ذلك شهد القطاع النفط تحسنا ملموسا، إذ ساهم القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي عام 2010 لتصل بنسبة (45.4%) وتعادل 73.569 ترليون دينار. واستمرت هذه النسبة بالارتفاع حتى وصلت عام 2012 الى (51.2%) من الناتج المحلي الاجمالي، وبما يعادل 130.1 ترليون دينار، وتعود هذه الى زيادة الصادرات العراقية النفطية و ارتفاع اسعار النفط الى اكثر من 100 دولار للبرميل.

بعد ذلك شهدت مساهمة القطاع النفطي في الناتج تراجعا ملحوظا خصوصا بعد مواجهة العراق صدمة مزدوجة عام 2014 تسبب في تراجع الايرادات النفطية، بسبب انهيار اسعار النفط، والناتج المحلي الاجمالي في البلاد. فقد تدنت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي قرابة (33.7%) عام 2015، وبما يعادل 65.5 ترليون دينار نتيجة تدهور اسعار النفط واضطراب الوضع الامني في العراق. خلال المدة 2016-2018 عاودت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج بالارتفاع تدريجيا لتبلغ قرابة (47.1%) من الناتج المحلي الاجمالي عام 2018. عام 2020 شهد تراجع حاد في الناتج المحلي الاجمالي والقطاع النفطي معا نتيجة تداعيات تفشي كوفيد-19 والاعلاق الكبير للاقتصاد العالمي وما تلاه من تراجع في الطلب العالمي على النفط وانخفاض

1 - التقرير الاقتصادي السنوي، للبنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث 2008، ص 19

جدول (3) تطور نسبة مساهمة القطاع السلعي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004 - 2020)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDP	القطاع النفطي ترليون دينار	نسبة مساهمته في GDP %	القطاع الصناعي ترليون دينار	نسبة مساهمته في GDP %	القطاع الزراعي ترليون دينار	نسبة مساهمته في GDP %	قطاع الكهرباء والماء ترليون دينار	نسبة مساهمته في GDP %	قطاع التشييد ترليون دينار	نسبة مساهمته في GDP %
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
2004	53.235	30.855	57.9	0.937	1.8	3.693	6.9	0.441	0.8	0.682	1.3
2005	73.533	42.529	57.8	0.971	1.3	5.064	6.9	0.588	0.8	2.685	3.7
2006	95.587	53.030	55.5	1.473	1.5	5.568	5.8	0.779	0.8	3.449	3.6
2007	111.455	58.203	52.2	1.817	1.6	5.454	4.9	1.041	0.9	3.823	3.4
2008	157.026	87.538	55.7	2.332	1.5	5.399	3.4	1.308	0.8	5.973	3.8
2009	130.643	56.563	43.3	3.411	2.6	6.832	5.2	2.312	1.8	7.1	5.4
2010	162.064	73.569	45.4	3.7	2.3	8.7	5.4	2.909	1.8	10.263	6.3
2011	217.327	116.2	53.5	3.9	1.8	8.8	4.0	2.7	1.2	10.5	4.8
2012	254.225	130.1	51.2	4.2	1.7	10.5	4.1	3.1	1.2	13.8	5.4
2013	273.587	126.445	46.2	6.286	2.3	13.045	4.8	4.904	1.8	20.201	7.4
2014	266.332	117.357	44.1	4.999	1.9	13.128	4.9	5.846	2.2	19.098	7.2
2015	194.681	65.590	33.7	4.234	2.2	8.160	4.2	5.928	3.0	12.514	6.4
2016	196.924	67.796	34.4	4.436	2.3	7.832	3.9	6.450	3.3	12.260	6.2
2017	225.722	89.065	39.5	5.889	2.6	6.598	2.9	6.486	2.9	12.980	5.8
2018	251.064	118.198	47.1	4.509	1.8	4.897	1.9	7.358	2.9	10.685	4.3
2019	266.190	102.562	38.5	4.259	1.6	4.678	1.8	7.112	2.7	8.101	3.0
2020	211.110	44.455	21.1	4.088	1.9	9.063	4.3	6.198	2.9	4.750	2.2

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات لسنوات متعددة.

اسعار الى دون (20) دولار للبرميل. هذه الاحداث تسبب الى تراجع الايرادات النفطية الى الربع في شهر نيسان عام (2020) بعدما بلغت اقل من (1.5) مليار دولار مقارنة بأكثر من (6) مليار دولار شهريا حققها العراق مطلع العام(2020). وقد تراجعت مساهمة القطاع النفطي نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي. الى قرابة (21%)، وهي ادنى نسبة مساهمة للقطاع النفطي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال مدة الدراسة.

ثانيا-القطاع الصناعي:

تعتبر الصناعة من ابرز النشاطات الاقتصادية واكثرها تأثيراً على الاقتصاد الوطني وذلك لدورها الفعال والكبير في رفع مستوى الانتاجية وتوليد الدخل وتوفير فرص العمل وتحفيز الادخار والاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي. الا ان واقع الصناعة في العراق قد واجه انتكاسات متتالية اعاقت تطور القطاع الصناعي في العراق، اذ توقفت غالبية المصانع عن العمل والانتاج بسبب الحروب والظروف الاقتصادية التي خلفها الحصار الاقتصادي في العقد الاخير من القرن الماضي. اما بخصوص المصانع المستمرة بالإنتاج فأنها تعاني من صعوبات ومشاكل متعددة لعل ابرزها ضعف البنية التحتية وخصوصا ضعف الطاقة الكهربائية . ويبين جدول(3) تدني مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة، فقد قدرت هذه النسبة بقرابة (1.5%) وبما يعادل (1.473) ترليون دينار عام (2006) مقارنة باقل من ترليون دينار عام 2005. وقد ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع عام (2009) بشكل طفيف نتيجة نمو الطلب الاستهلاكي الخاص وتحسن الدخول مما حفز المصانع على زيادة الانتاج لتبلغ مساهمة هذا القطاع في الناتج قرابة (2.6%) أي ما يعادل (3.411) ترليون دينار، وتعزى هذه الزيادة الى ارتفاع القيمة المضافة لبعض الصناعات التحويلية مثل (الصناعات الكهربائية، الكيماوية، النسيجية.....). وخلال السنوات اللاحقة لم ترتفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي

الاجمالي بشكل يتناسب مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية والموازنات الانفجارية التي تحققت بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية بشكل كبير بعد العام 2010، بل بقيت نسبة مساهمة هذا القطاع للعامين (2017-2019) تتراوح ما بين (1.6-2.6%) من الناتج المحلي الاجمالي حتى عام 2020 اذ بلغت (109%) نظرا لتراجع الجهد الاستثماري الحكومي من جهة وضعف وفساد بيئة الاعمال الحاضنة للاستثمار وتطور القطاع الخاص في العراق، فضلا على الانفتاح التجاري واغراق السوق العراقية بمختلف السلع الخفيفة والمتوسطة والثقيلة ومن مناشئ مختلفة وبأسعار منخفضة تنافس المنتج المحلي في البلد، خصوصا مع اسعار صرف مغالى بها وضعف السيطرة الحكومية على الكمارك.

ثالثا : القطاع الزراعي:

لم يشهد القطاع الزراعي دورا كبيرا في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة تخلف ادوات الانتاج ومشكلة شحة المياه فضلا وغياب الدعم الحقيقي لمزارع وتحول جزء كبير من الرقعة الزراعية الى احياء سكنية فضلا على اغراق الاسواق بالمنتجات الزراعية المتدفقة من دول الجوار وبأسعار تنافسية. وقد عانى قطاع الزراعة منذ سنوات من اختلالات كثيرة جعلته غير قادر على اداء مهامه المطلوبة في تحقيق الامن الغذائي في العراق، نتيجة انخفاض انتاجية عوامل الانتاج وتدني مستوى الادارة المزرعية للفلاحين اذ تعتمد على ادارة تقليدية وعدم استخدام الآلات الزراعية الحديثة فضلا عن انخفاض معدلات غلة وحدة المساحة بسبب تدهور خصوبة الارض نتيجة اساليب تربية الحيوان وتدني كفاءة الري. ويبين جدول(3) ان نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بلغت (6.9%) عام 2004 في حين تراجعت بشكل كبير خلال السنوات اللاحقة بسبب تحسن دخول المواطنين وترك العمل في الزراعة وتحول المزارع والبساتين الى احياء سكنية فضلا على اعتماد البلد على المنتجات الزراعية المستوردة من الخارج. جميع هذه العناصر قلصت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج خلال السنوات اللاحقة لعام

2004 لتصل هذه النسبة عام 2008 الى (3.4%) من الناتج المحلي الاجمالي. بعد ذلك ارتفعت هذه النسبة بشكل طفيف نتيجة بعض المبادرات الحكومية لتطوير القطاع الزراعي، خصوصا مع استهداف هذا القطاع من قبل الحكومة لما يوفره من فرص عمل وتأمين الامن الغذائي للبلد. وقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي الى (5.4%) عام 2010، وبقيت هذه النسبة تحوم حول معدل (4%) خلال السنوات اللاحقة لتتخف مجددا عام 2016 وحتى نهاية مدة الدراسة بسبب تايد الطلب السكاني على السلع الغذائية وعدم قدرة الحكومة في الاعتماد على الانتاج المحلي مما لزم وزارة الزراعة فتح الحدود امام المنتجات الزراعية الاجنبية.

رابعا-قطاع الكهرباء:

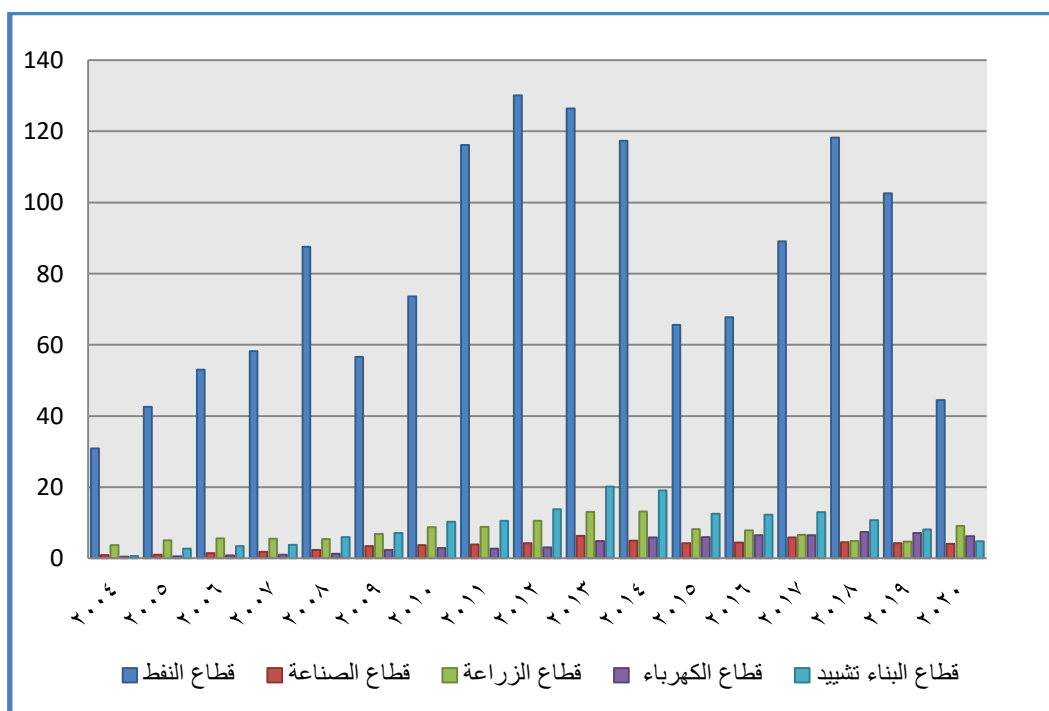
برغم من اهمية هذا القطاع في دعم مختلف القطاعات الاقتصادية الا انه مستويات انتاج الطاقة الكهربائية في العراق كانت دون مستويات الحاجة الفعلية للمواطنين فقط نتيجة الفساد والبيروقراطية المتفشية في مختلف مؤسسات هذه وزارة الكهرباء. ويبين الجدول (3) تدني نسبة مساهمة القطاع الكهربائي في الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة والتي تراوحت ما بين (0.8-3.3%) من الناتج المحلي الاجمالي طوال سنوات الدراسة وهي نسبة متدنية جدا وانعكست بشكل خطير على حياة المواطن وبقية القطاعات الاقتصادية المعتمدة على الكهرباء مثل القطاع الصناعي وقطاع الخدمات وغيرها. في عام (2016) بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي (3.3%) وبما يعادل (6.486) ترليون دينار في حين نجد انه خلال العامين (2018-2019) ارتفعت قيمهم الى (7.358-7.112) ترليون على التوالي، لتتخف هذه النسبة عام 2019 الى (2.7%).

خامسا-قطاع البناء والتشييد:

احتل قطاع البناء نسب مساهمة مرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة ببقية القطاعات غير النفطية نظرا للدعم الحكومي المستمر لهذا القطاع نتيجة ما يوفره من ارتباطات امامية وخلفية مع قطاعات متنوعة فضلا لما يوفره من فرص عمل متنوعة وكبيرة لمختلف الفئات والشرائح في المجتمع العراقي ويبين الجدول (3) ان نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي عام 2004 كانت (1.3%) فقط، لتأخذ بالارتفاع التدريجي خلال السنوات اللاحقة نتيجة حركة البناء والاعمار التي تحققت بسبب ارتفاع الايرادات النفطية وارتفاع دخول الافراد. واستمر ارتفاع نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الاجمالي لتصل عام 2010 الى قرابة (6.3%). وقد نشط هذا القطاع خلال الاعوام (2014-2017) نتيجة الجهود الحكومية لانعاش الاقتصاد العراقي وعبور الازمة المزدوجة التي ضربت الاقتصاد الوطني منتصف العام 2014 عبر حزم تحفيزية قدمت لدعم هذا القطاع فضلا على المشاريع الحكومية المتنوعة للنهوض بالبنية التحتية للبلاد واعادة بناء المناطق المحررة من قبضة داعش. وقد حافظ هذا القطاع على اهميته نسبيا حتى عام (2019) حيث تدنت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الى (3.0%) وبما يعادل (8.101) ترليون دينار مقارنة بعام (2018) حينما بلغ (4.3%) نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي وبما يعادل (10.685) ترليون دينار. اما عام 2020 فقد انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع الى الناتج المحلي الاجمالي بشكل حاد الى (2.2%) فقط نتيجة القيود الصحية التي فرضت على مختلف القطاعات الاقتصادية وتوقف عجلة البناء والاعمار نسبيا نتيجة تفشي فيروس كوفيد-19 فضلا على ركود النشاط الاقتصادي والازمة المالية التي عانى منها البلد جراء انهيار اسعار النفط مطلع عام 2020.

ويبين شكل (9) نسب مساهمة القطاعات المذكورة اعلاه في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالقطاع النفطي الذي يظهر حجم الاختلال في البنية الانتاجية(*) وضعف التنوع الاقتصادي وهيمنة القطاع النفطي على الناتج بشكل ساهم في ارتباط الاقتصاد الوطني بالدورة الاقتصادية الذي يشهدها الاقتصاد العالمي، ليكون قطاع النفط في العراق قناة لانتقال الازمات الاقتصادية والمالية الى العراق.

شكل(9) نسبة مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الاجمالي



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (3).

* أنه مقياس لقدرة المنشآت على تحقيق المُخرجات من المدخلات، كما يُعرف أيضاً على أنه إمكانية تحقيق أكبر كمية مخرجات ممكنة من كمية مدخلات معينة. ويُعتبر مصطلح الإنتاجية واحداً من أبرز المصطلحات وأكثرها تداولاً في المجالات الاقتصادية، والصناعية، ومجالات العمل المختلفة، فهو مؤشر قوي على مدى قدرة عناصر الإنتاج على التأزر من أجل القيام بعملية إنتاجية صحيحة.

المبحث الثالث// العلاقة بين مؤشرات الدين العام والنمو الاقتصادي في العراق

تبرز اهمية مؤشرات الدين العام في عملية تقييم تطور الدين العام والقدرة على السداد ، اذ تساعد مؤشرات الدين العام في تحديد عبء الدين العام وكذلك فهم وتحليل طبيعة العلاقة بين الدين العام وأداء الاقتصاد المحلي بشكل عام والوضع المالي للدولة بشكل خاص. كما تساعد هذه المؤشرات في التنبؤ بالظروف الاقتصادية التي تواجهها الحكومة بشكل عام ، واكتشاف مخاطر الدين العام وكيفية وضع سياسات للحد من هذه المخاطر. على الرغم من فائدة هذه المؤشرات ، إلا أن هناك مشكلة في تحديد المستويات الحرجة أو حتى المقبولة لهذه المؤشرات ، لكنها تشكل إنذاراً مبكراً للأزمات المحتملة بمرور الوقت. تعتبر دراسة مؤشرات الدين العام في العراق ذات اهمية خاصة نظراً للتطور الكبير في حجم الدين العام من جهة والتحديات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد العراقي من جهة اخرى والمتمثلة في الاثار المدمرة التي خلفتها الحروب الثلاث. وان هذه الديون كانت وستكون لها آثار اقتصادية على مختلف جوانب الاقتصاد العراقي .

المطلب الاول: مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي:

يعد مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي من اهم المؤشرات الاسترشادية التي تستخدمها الدولة في تقييم مستوى الدين العام بالنسبة للنشاط الاقتصادي وقدرة الدولة على السداد. وتختلف هذه النسبة من بلد لا اخر تبعاً للمقومات المتوفرة في كل بلد.¹ وايضاً يعتبر من مؤشرات التدفق الذي يعكس عن مدى خطورة الدين العام من خلال ربطه بالمتغير ذي التدفق الاكبر في الاقتصاد متمثلاً بالناتج المحلي الاجمالي وهو مؤشر دقيق عن قدرة الموارد التي يحققها الاقتصاد للايفاء بديونه حيث يشير الارتفاع في هذا المؤشر على ان نمو الدين العام اصبح يفوق معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

1 - محمد ابراهيم مقداد، مازن ابو حصيرة، الديون الخارجية واثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، مجلد 8، عدد16، 2016، ص235.

للاقتصاد مما يتطلب معالجات وسياسات لمعالجة هذا الوضع.¹ لقد كان الاتجاه العام لتقييم آثار الدين العام على النمو الاقتصادي من الناحية النظرية يشير الى وجود اثر سلبي للدين على النمو الاقتصادي وخاصة في الاجل الطويل، وبعد ان فحصت هذه العلاقة من وجهة نظر تجريبية خلال الازمات المالية اسفرت عن نتائج مختلفة تخلص الى عدم تبني أي اجماع مؤكد حول وجود سقف مشترك للدين العام يتباطأ النمو الاقتصادي عند تجاوزه. فقد ركزت الابحاث التجريبية التي انطلقت بداية من عمل رينهارت وروجوف (2010) على دراسة غير خطية بين الدين العام والنمو الاقتصادي، حيث توصل من خلالها الى ان العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي لمجموعتي الدول المتقدمة والنامية تصبح اقوى ارتباطاً وسالبة اطلاقاً من سقفي الدين العام (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي) حيث تبلغان 90% و60% للمجموعتين وعلى التوالي² ففي ظل معاهدة ماستريخت الخاصة بعضوية الاتحاد الاوروبي والتي عقدت عام 1991 والتي تم اقرارها في فبراير 1992 والتي توجب على كل من يرغب العضوية ان يلتزم بتطبيق مجموعة من الشروط من بينها ان تكون نسبة الدين العام من الناتج المحلي اقل من (60%) مع وجود عجز في الموازنة العامة في حدود (3%) او اقل وعليه يكون الدين العام مقبولاً وامناً، ان النسبة التي حددها الاتحاد الاوروبي تكون (60%) من الناتج المحلي الاجمالي يجب ان تكون اقل مما عليه في البلدان النامية لان زيادة هذه النسبة تؤدي الى اثار اقتصادية سلبية³ وفيما يتعلق بنسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي للعراق نجد في بيانات الجدول (4) ان نسبة الدين العام الى الناتج المحلي

1- هناء عبد الحسين الطائي، مهند عزيز محمد شلال، قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، عدد17، 2015، ص50.

2- المصطفى بنتور، حدود الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع، صندوق النقد العربي، ابوظبي-الامارات، 2018، ص10

3- احمد حامد جمعة هذال، تحليل استدامة الدين العام في ظل ريعية الاقتصاد العراقي، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، كلية الادارة والاقتصاد-جامعة بغداد، 2018، ص368

جدول (4) مؤشر نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (%) بالاسعار الجارية

نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي %	الناتج المحلي الاجمالي (ترليون دينار)	اجمالي الدين العام (ترليون دينار)	السنوات
(3)	(2)	(1)	
171.5	53.235	91.279	2004
80.3	73.533	59.053	2005
39.8	95.588	38.016	2006
32.7	111.504	36.408	2007
23.2	157.026	36.409	2008
22.2	130.642	28.962	2009
19.5	158.522	30.962	2010
15.8	211.31	33.331	2011
12.2	254.225	30.929	2012
11.1	273.588	30.318	2013
15.0	258.901	38.758	2014
28.0	185.551	52.04	2015
31.7	196.924	62.444	2016
35.1	225.722	79.224	2017
30.0	251.064	75.383	2018
26.1	266.191	69.498	2019
44.6	211.951	94.575	2020

الجدول من عمل الباحث، -عمود(1) الاعتماد على وزارة المالية العراقية، دائرة الدين العام (2004-2020).

-عمود (2) بالاعتماد على البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات احصائية سنوية (2004- 2020)

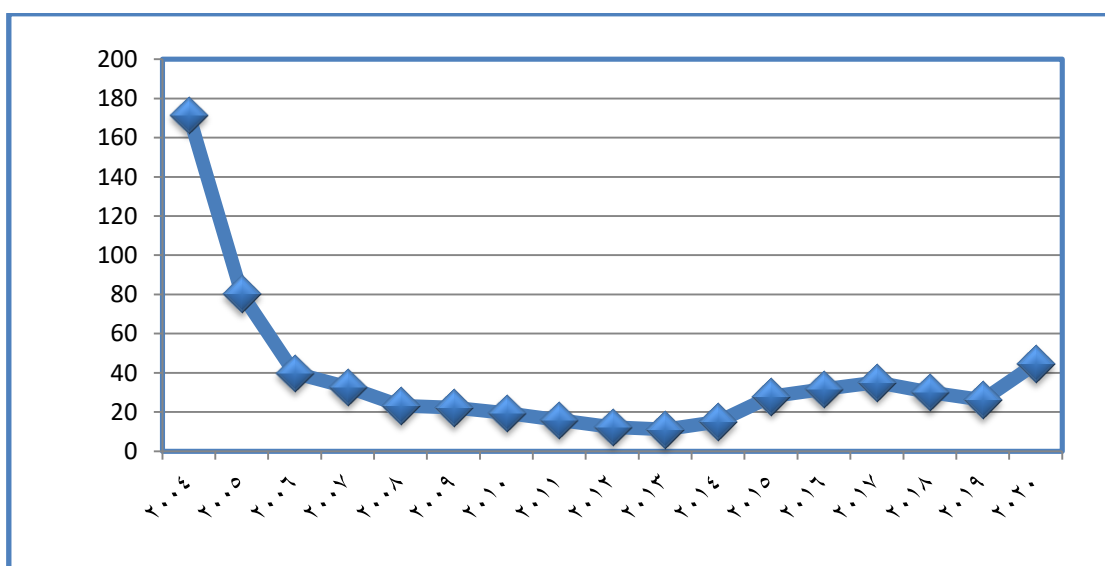
الاجمالي قد تجاوزت الحدود الحرجة المشار اليها سابقا والتي تحددت هذه النسبة بان لا تتجاوز (60%) من الناتج المحلي الاجمالي حيث نلاحظ ان في عام 2004 بلغت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي بنحو (171.5%) وهذا الارتفاع يعود الى ان الاقتصاد العراقي قد تعرض في المدة التي سبقت هذه الدراسة الى ظروف العقوبات الاقتصادية ومنعه دولياً من الاستفادة من موارده الاقتصادية في المجالات المختلفة ومنها سداد يونه ولكن بعد تغيير النظام السياسي عام 2003 ورفع العقوبات الاقتصادية قامت عدة قرارات واجراءات ساهمت في تخفيض الدين العام ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي منها اتفاقية نادي باريس مع الجهات الدائنة وعودة القطاع النفطي تدريجياً الى قدرته الانتاجية وارتفاع قيم الصادرات النفطية مما ساهم وبشكل كبير في زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي والذي ادى الى انخفاض الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي وانخفضت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي الى اقل نسبة في عام 2013 حيث بلغت (11.1%) ونلاحظ بانها ضمن حدود المؤشر التي حددتها الجهات الدولية¹، بعدها وخلال المدة (2014-2017) ارتفعت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وعلى التوالي حيث بلغت (15%، 28%، 31.7%، 35.7%) وقد ارتفعت هذه النسب نتيجة التداعيات الامنية والحرب ضد داعش الارهابي اضافة الى تداعيات اسعار النفط وارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة مما ادى الى زيادة الدين الداخلي وارتفاع نسبته في اجمالي الدين العام. بعد تعافي في اسعار النفط والاستقرار النسبي في الامن انخفضت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في عامي 2018-2019 وعلى التوالي حيث قدرت بنحو (30% - 26.1%) ونلاحظ بان نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي كانت ضمن الحدود الامنة. في عام 2020 وبسبب تداعيات الجائحة لكوفيد19 ونتيجة للإجراءات الصحية على المستوى العالمي والاقليمي والداخلي الامر

1- شعبان صدام الامارة، ايمان رعد فتاح الجبوري، مؤشرات مديونية العراق الداخلية والخارجية واثارها الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة- كلية الادارة والاقتصاد، مجلد 15، عدد 57، 2020، ص44

الذي ادى الى انخفاض اسعار برميل النفط مما ادى انخفاض الايرادات والتي لم تغطي زيادة النفقات التي ارتفعت نتيجة مواجهة كورونا ارتفعت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت (44.6%) ، نتيجة ارتفاع نسبة مساهمة الدين الداخلي الى اجمالي الدين العام حيث بلغ الدين الداخلي لعام 2020 نحو 66.255 ترليون دينار وارتفعت نسبة مساهمته من اجمالي الدين العام نحو(31.3%)، مقارنة مع عام 2019 حيث بلغت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي نحو(26.4%).

ويوضح الشكل (10) مسار الدين العام بعد ان كان في عام 2004 عند مستوى مرتفع وخطير اذ بلغت نسبته من الناتج المحلي الاجمالي (171.5%) ولكن وبسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على صادراته النفطية بعد ان رفعت عنه العقوبات الاقتصادية ودخل في برنامج جدولة الديون وبدعم من الولايات المتحدة الامريكية نجد ان نسبة الدين من الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت الى نسبة (44.6%) وهو ما يوضحه المسار .

شكل(10) نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (%)



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول(4).

المطلب الثاني: مؤشر نسبة الدين العام الخارجي الى الصادرات:

يعبر مؤشر نسبة الدين الخارجي الى صادرات البلد من السلع والخدمات عن مدى استدامة الدين الخارجي فاذا ارتفع هذا المؤشر دل على ان الديون اكبر من موارد البلد من العملات الاجنبية وكذلك يدل على ان البلد يواجه مشكلات في تسديد التزاماته المالية تجاه الدائنين الخارجيين¹. اذ يقوم هذا المؤشر بقياس قدرة الدولة على تسديد ما عليها من دين خارجي عن طريق استقطاعه من اجمالي صادرات الدولة للخارج، والعراق يعد من الدول التي اثقلت بعبء ديون كبيرة والتي يتم تسديدها من خلال الاستقطاع من صادرات النفط العراقية، اذ تم التعامل مع ديون العراق الخارجية وفق الملاءة المالية (قدرة العراق المالية على دفع ديونه) حيث تستند الى تحليل DSA (*) وهو تحليل يعتمد وبشكل كبير على افتراضات تتعلق بأسعار النفط ونتاجه وكانت الحكومة العراقية تتحصل على كل عائداتها من المبيعات النفطية.² حيث يدل بأنه كلما ارتفع نسبة الدين الخارجي الى الصادرات دل ذلك على عبء المديونية الخارجية على مجمل الاقتصاد حيث حددت هذه النسبة (275%) وعلى ان لا تتجاوز ذلك، اذ يدل الارتفاع على ان حصيلة الصادرات يذهب جزء منها او كلها الى تسديد الدين العام الخارجي بسبب الانكماش الحاد في النقد الاجنبي والتي تصبح غير كافية لتمويل حجم الاستيرادات والذي يعد اهم مصدر لتسوية الالتزامات الخارجية للدولة.³ ومن جدول(5) يتبين لنا نسبة الدين العام الخارجي الى

1 -خضير عباس الوائلي، زينب هادي، مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة البصرة، المجلد 15، العدد 56، 2020، ص53

* DSA هو تحليل يعتمد وبشكل كبير على افتراضات تتعلق بأسعار النفط ونتاجه والحكومة العراقية تحصل كل عائداتها من مبيعات النفط.

2- سايمن هنريكس، مسيرة الدين السيادي العراقي من التخلف عن السداد الى اعادة الهيكلة، ترجمة علي الحارس، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف، 2019، ص70

3 -باسم محمد تركي، علي احمد الدليمي، الدين العام ومؤشرات الاقتدار المالي في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 12، عدد28، 2020، ص83

جدول (5) مؤشر نسبة الدين الخارجي الى الصادرات (%) بالاسعار الجارية

نسبة الدين العام الخارجي الى الصادرات %	اجمالي الصادرات (ترليون دينار)	الدين العام الخارجي (ترليون دينار)	السنوات
(3)	(2)	(1)	
328.0	25.878	84.881	2004
150.4	34.882	52.459	2005
71.9	45.030	32.371	2006
62.2	50.157	31.214	2007
41.7	76.662	31.953	2008
43.9	46.606	20.458	2009
33.0	61.392	20.248	2010
22.1	95.298	21.037	2011
16.7	116.160	19.393	2012
16.5	104.669	17.24	2013
18.1	103.638	18.8	2014
31.3	64.018	20.063	2015
29.2	52.655	15.389	2016
42.1	72.409	30.475	2017
30.1	104.323	31.429	2018
40.9	102.563	30.588	2019
49.3	57.400	28.32	2020

الجدول من عمل الباحث، عمود(1) وزارة المالية، دائرة الدين العام، للمدة 2004-2020.

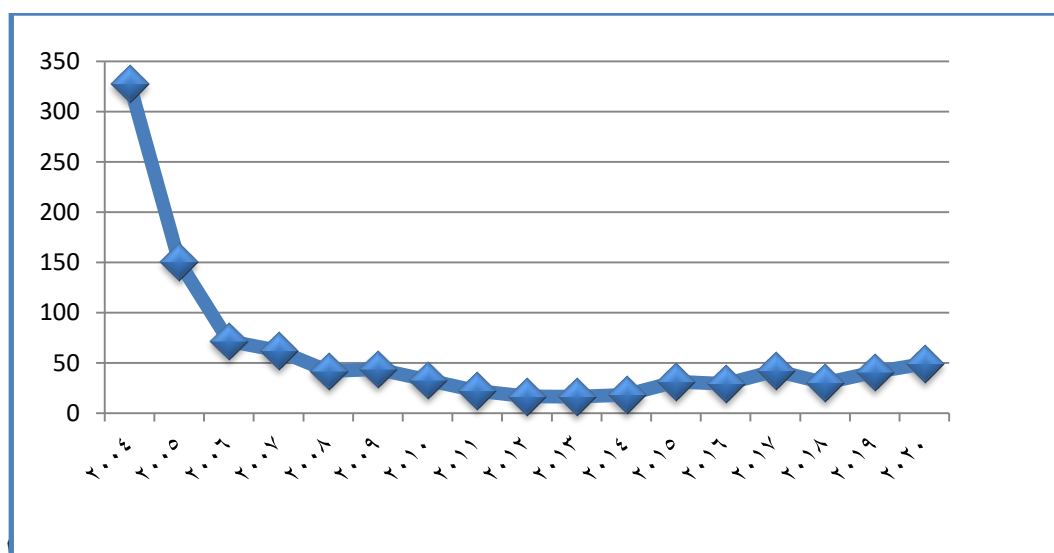
عمود(2) البنك المركزي العراقي، المديرية العام للإحصاء والابحاث، تقارير اقتصادية للمدة 2004-2020.

الصادرات اذ من المعروف ان اغلب صادرات العراق هي صادرات النفطية وقد اخذت الجزء الاكبر من اجمالي الصادرات وقد بدئت هذه النسبة مرتفعة اذ وصلت الى (328%) في عام 2004 ولتتخف بشكل تدريج الى 2005 حيث بلغت (150%) نتيجة ارتفاع الاسعار والكمية من التصدير النفط الخام. ولقد استمرت بالانخفاض خلال المدة (2006-2010) حيث بلغت هذه النسبة في عام 2006 حوالي (71.9%) واستمرت بالانخفاض خلال هذه المدة الى عام 2010 حيث قدرت بنحو (33%) وهذا الانخفاض يشير الى ان الاستقطاعات من اجمالي الصادرات قد ادت الى تخفيض نسبة الدين الخارجي الى الحدود الآمنة وقد استمرت تدني نسبة الدين العام الخارجي الى الصادرات ونلاحظها من خلال المدة (2011-2013) حيث بلغت النسبة في عام 2011 نحو (22.1%) مقارنة مع العام السابق واستمرت بالانخفاض الى عام 2013 حيث بلغت (16.5%) ويرجع هذا الى زيادة الصادرات النفطية وارتفاع سعر برميل النفط. وقد شهدت المدة 2014-2017 ارتفاع في نسبة الدين العام الخارجي الى اجمالي الصادرات ويعود سبب هذا الارتفاع الى تعرض العراق الى صدمة مزدوجة تعرض لها الاقتصاد العراقي وتمثلت زيادة النفقات العسكرية لمواجهة تنظيم داعش الارهابي من جانب اخر حدث هبوطا حادا في الايرادات النفطية بسبب انهيار اسعار النفط الى ما دون 25 دولار للبرميل. مما ادى الى ارتفاع نسبة الدين العام الخارجي الى الصادرات في عام 2014 واستمر بالارتفاع الى عام 2017 حيث بلغت (42.1%) مقارنة لعام 2016 عندما بلغت (29.2%). وقد انخفضت هذه النسبة عام 2018 حيث بلغت (30.1%) نتيجة ارتفاع اجمالي الصادرات من النفط الخام في حين عاودت نسبة الدين العام الخارجي للارتفاع في عام 2019 حيث بلغت (40.9%) مقارنة مع العام السابق . وفي عام 2020 وبسبب جائحة كورونا التي ارتفعت نسبة الدين الخارجي الى الصادرات حيث بلغت (49.3%)

بسبب انخفاض في الكميات المنتجة من النفط اذ انخفضت من 372 مليون برميل الى 333.5 برميل لغاية عام 2020.¹

والشكل (11) يوضح مسار نسبة الدين العام الخارجي من الصادرات قد انخفض خلال مدة الدراسة اذ كانت تبلغ النسبة في عام 2004 (276.7%) الى وصلت الى عام 2020 بنسبة (49.3%) وهو ما يبين ان الجانب العراقي قد خفض ديونه الخارجية بنسبة كبير باعتماده الاساسي على صادراته النفطية.

شكل (11) مؤشر نسبة الدين الخارجي الى الصادرات %



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (5).

1- تقرير الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الحسابات القومية، وزارة التخطيط العراقية، 2020، ص3.

المطلب الثالث: مؤشر نسبة الدين العام الى الإيرادات العامة

وهو من المؤشرات الذي يتمتع بأهمية كبيرة اذ تمثل نسبة الدين العام الى الإيرادات العامة مؤشراً مهماً على قدرة الحكومة اذ يقيس هذا المؤشر مستوى الدين العام نسبة الى قدرة الدولة على السداد كما ويظهر عدد السنوات اللازمة لتسديد رصيد الدين العام والذي ينبغي ان يحقق نسب منخفضة اذ ان انخفاض نسبة الدين العام قياساً بالإيرادات العامة يعبر عن الامكانية للدولة بتسديد اصل الدين وفوائده من إيراداتها خلال مدة قصيرة.¹ والجدول (6) يبين ان نسبة الدين العام الى الإيرادات العامة خلال المدة 2004-2008 حيث بلغت النسبة في عام 2004 حوالي (276.7%) واستمرت هذه النسبة بالانخفاض حتى عام 2008 اذ بلغت (45.1%) نسبة الدين العام من الإيرادات العامة ويعود سبب الانخفاض الى رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق فضلاً عن زيادة الإيرادات النفطية والاعتماد عليها وبشكل كبير في تمويل الموازنة العامة للدولة العراقية وكذلك اقتطاع جزء من هذه الإيرادات النفطية في اطفاء جزء من الديون الخارجية² وقد شهد عام 2009 انخفاض في الإيرادات العامة مما اثر في ارتفاع نسبة الدين العام الى الإيرادات العام حيث بلغت (52.4%) بسبب انخفاض في سعر برميل النفط من جراء الازمة العالمية بعدها شهدت المدة 2010-2012 انخفاض في نسبة الدين العام الى الإيرادات العامة حيث بلغت (44.1%) في عام 2010 مقارنة للعام السابق واستمرت في الانخفاض حتى بلغت (25.4%) في عام 2012 مقارنة مع عام 2011 عندما بلغت نسبة الدين العام الى الإيرادات العامة (32.1%) ويعود الانخفاض خلال المدة المذكورة في نسبة الدين العام الى الإيرادات العامة الى تحسن في اسعار النفط مما ادى الى ارتفاع في الإيرادات النفطية التي تساهم بنسبة لا تقل

- 1- ميثم لعبي اسماعيل، مالك عبد الرحيم محمد احمد، تحليل استدامة الدين العام الداخلي في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد- جامعة المستنصرية، عدد123، 2020، ص 12
- 2- نضال شاكر جودة، أسراء سعيد صالح، قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، 2020، ص25

جدول (6) مؤشر نسبة الدين العام الى الايرادات العامة (%)

نسبة الدين العام الى الاييرادات العامة %	الاييرادات العامة (ترليون دينار)	اجمالي الدين العام (ترليون دينار)	السنوات
(3)	(2)	(1)	
276.7	32.989	91.279	2004
146.0	40.436	59.053	2005
77.5	49.056	38.016	2006
66.2	54.965	36.408	2007
45.1	80.641	36.409	2008
52.4	55.244	28.962	2009
44.1	70.178	30.962	2010
32.1	103.989	33.331	2011
25.8	119.817	30.929	2012
26.6	113.84	30.318	2013
36.1	107.446	38.758	2014
74.6	69.747	52.04	2015
113.8	54.839	62.444	2016
102.3	77.422	79.224	2017
70.7	106.569	75.383	2018
67.7	102.603	69.498	2019
191.0	49.523	94.575	2020

الجدول من عمل الباحث، الاعتماد على وزارة المالية العراقية، دائرة الدين العام، (2004-2020).

-عمود (2) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية (2004-2020).

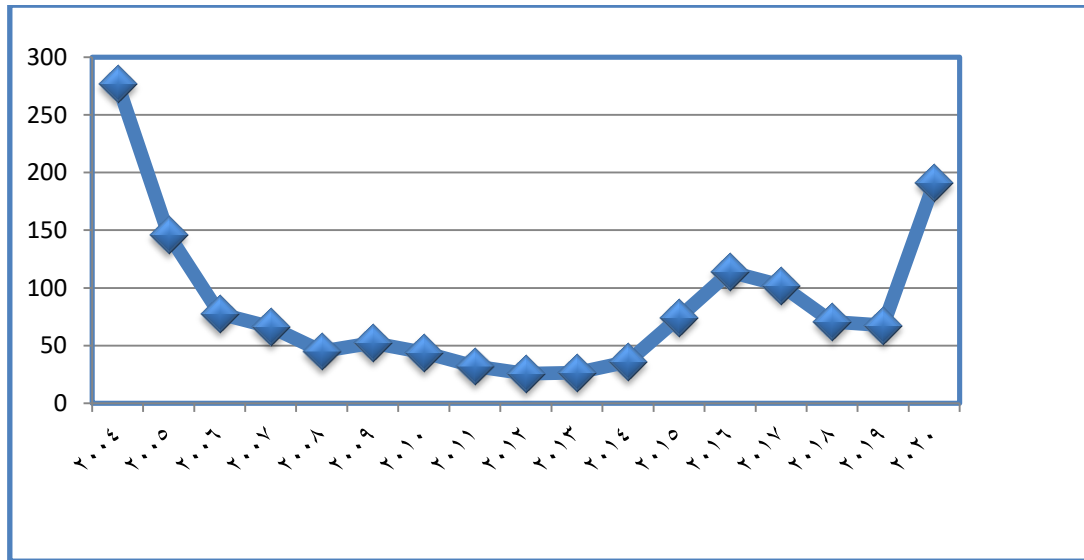
عن (90%) من الإيرادات العامة الحكومية. وشهدت المدة 2013-2016 ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الدين العام إلى الإيرادات العامة حيث بلغت (26.6%) في عام 2013 واستمرت هذه النسبة في الارتفاع خلال المدة المذكورة حتى عام 2016 حيث بلغت (113.8%)، بسبب معاودة تراجع في الإيرادات العامة وارتفاع في الدين العام واستمرت خلال المدة المذكورة وبمعدلات متباينة كان اقصاها عام 2016 الذي يمثل اوج الازمة التي مر بها العراق بسبب الانخفاض الحاد في اسعار النفط وبسبب الاحداث الداخلية.¹ وقد شهدت المدة 2017-2019 انخفاض ملحوظ في نسبة الدين العام إلى الإيرادات العامة حيث بلغت في عام 2017 نحو (102.3%) واستمرت هذه النسبة في الانخفاض خلال المدة المذكورة إلى عام 2019 حيث بلغت (67.6%) بعد تعافي في اسعار النفط والاستقرار النسبي في الامن انخفضت نسبة الدين العام إلى الإيرادات. وبسبب جائحة كورونا وتداعياته الاقتصادية انهارت اسعار النفط الخام إلى دون 20 دولار للبرميل خلال الربع الاول من عام (2020)، وتراجعت الإيرادات النفطية من (6) مليار دولار شهر كانون الثاني 2020 إلى اقل من (1,5) مليار شهر نيسان من نفس العام. وقد الزم ذلك الحكومة العراقية إلى تعويض فجوة التمويل عبر الاقتراض الداخلي لتأمين رواتب الموظفين وبعض النفقات الضرورية، مما أدى إلى ارتفاع الدين العام الداخلي مما أدى إلى ارتفاع مؤشر نسبة الدين العام إلى الإيرادات العامة إلى نحو (191.0%)، حيث يعتمد العراق بنحو 97% على إيرادات النفط لتمويل موازنة البلاد السنوية.

الشكل (12) نجد مسار يوضح بان نسبة الدين العام من الإيرادات قد كانت مرتفعة في عام 2004 التي كانت بنسبة (276.7%) ولكن هذه انخفضت حتى عام 2012 اذ بلغت (25.8%) ولكن عاودت نحو الارتفاع في الاعوام التي خاض بها العراق حرباً ضد الارهاب داعش من جانب ومن جانب اخر

1 خضير عباس حسين الوائلي، زينب هادي نعمة، مصدر سابق ، ص64

انخفاض الإيرادات بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية مما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية المساهمة الأكبر في الإيرادات العامة بعدها أخذ المسار بالانخفاض ومن ارتفع في عام 2020 إذ بلغت نسبة الدين العام من الإيرادات العامة نحو (191.0%) نتيجة انحسار الإيرادات النفطية بسبب ما خلفته جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي وتداعياته الاقتصادية ومنها الاقتصادات النفطية ومنها الاقتصاد العراقي الذي يعتمد وبدرجة كبيرة على تمويل موازنته من الإيرادات النفطية.

شكل (12) مؤشر نسبة الدين العام إلى الإيرادات العامة (%)



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (6).

المطلب الرابع : مؤشر استدامة الدين العام الى النمو الاقتصادي

يكون الدين العام مستدام من خلال عدة معايير قائمة على حساب مجموعة من المؤشرات التي ربما تختلف من دولة الى اخرى حسب قوة الهيكل المالي للدولة وهيكل الدين العام. حيث يعبر هذا المؤشر عن امكانية الاقتصاد العراقي بما يحقق من ناتج محلي اجمالي خلال السنة على الوفاء بالتزاماته تجاه الديون اذ ان ارتفاع المؤشر يعكس حالة سلبية على الاقتصاد والذي يعني ان معدل نمو الدين العام يفوق معدل نمو الناتج المحلي في حين ان انخفاضه يمثل حالة ايجابية والذي يعطي معنى ان انخفاض نمو الدين العام في الاقتصاد يكون اقل من نمو الناتج المحلي الاجمالي.¹ فيمكن قياس هذا المؤشر من خلال مقارنة نمو الدين العام بمعدل النمو الاقتصادي ويعد احد مؤشرات استدامة الدين فان ارتفاع معدل النمو الدين العام عن معدل نمو الاقتصاد يدل على عدم قدرة تحمل تكاليف الدين العام والعكس يحدث عند انخفاض نمو الدين العام مقارنة بارتفاع النمو الاقتصادي.

ويلاحظ من الجدول (7) ان معدل نمو الدين العام قد انخفض بسبب الجهود التي بذلت في تخفيض الدين العام الخارجي حيث بلغ معدل نموه في عام 2005 نحو (35.3%) في حين بلغت معدل نمو الاقتصادي (38.1%) ويعد هذا المؤشر مستدام على اثر المقارنة بين المتغيرين، وقد واصل بالانخفاض الى عام 2007 اذ بلغ معدل نمو الدين العام نحو (4.2%) مقارنة مع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الى ان بلغ نحو (16.7%) مقارنة مع العام السابق، ومن الملاحظ ان نمو الدين العام قد ارتفع ولكن بنسبة طفيفة عن العام السابق حيث بلغ (0.002%) مقارنة للارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ (40.8%) حيث تعد هذه النسبة مستدامة مقارنة مع العام السابق. وقد تأثر الاقتصاد العراقي خلال عام 2007 بتداعيات الازمة المالية من خلال تراجع أسعار النفط عالمياً، وقد بدا ذلك

1-ميثم لعبيبي اسماعيل، مالك عبد الرحيم محمد، مصدر سابق.

جدول (7) معدل نمو الدين العام ونمو الناتج المحلي (%)

معدل نمو الدين العام %	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %	الناتج المحلي الاجمالي (ترليون دينار)	الدين العام (ترليون دينار)	سنوات
(4)	(3)	(2)	(1)	
-	-	53.235	91.279	2004
-35.3	38.1	73.533	59.053	2005
-35.6	29.9	95.588	38.016	2006
-4.2	16.7	111.504	36.408	2007
0.002	40.8	157.026	36.409	2008
-20.5	-16.8	130.642	28.962	2009
6.9	21.3	158.522	30.962	2010
7.7	33.3	211.31	33.331	2011
-7.2	20.3	254.225	30.929	2012
-1.9	7.6	273.588	30.318	2013
27.8	-5.4	258.901	38.758	2014
34.3	-28.3	185.551	52.04	2015
19.9	6.1	196.924	62.444	2016
26.9	14.6	225.722	79.224	2017
-4.8	11.2	251.064	75.383	2018
-7.8	6.0	266.191	69.498	2019
36.1	-20.4	211.951	94.575	2020

الجدول من عمل الباحث، وزارة المالية ، دائرة الدين العام ، للمدة 2004 -2020.

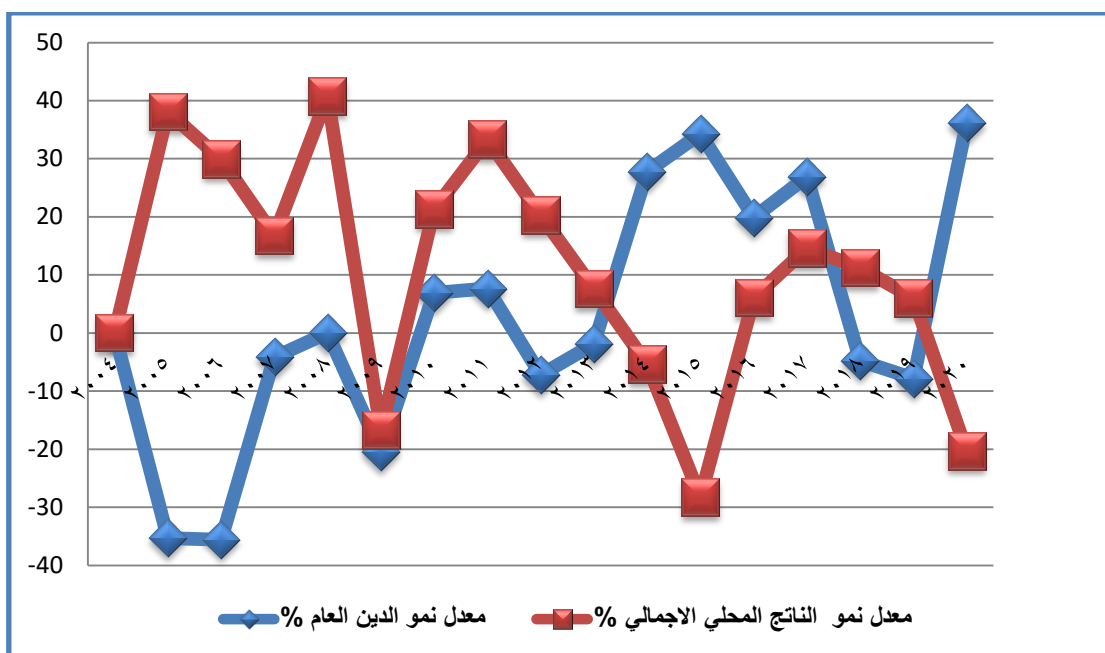
-عمود(2) البنك المركزي العراقي، المديرية العام للإحصاء والابحاث، تقارير اقتصادية للمدة 2004 -2020.

واضحاً في المالية العامة، حيث سجل عجزاً في إيرادات الموازنة العامة للدولة مما أدى إلى انخفاض إجمالي الإنفاق العام، إلا أن تخفيض حجم الديون المتراكمة والاعفاءات والسماحات التي حصل عليها العراق ضمن إعادة الجدولة من قبل نادي باريس فقد سجل نمو الدين العام نسبة بلغت (20.5%) في حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (16.8%) في عام 2009، في حين شهد العامان 2010-2011 وعلى التوالي ارتفاع في معدل نمو الدين العام حيث بلغ وعلى التوالي (-7.7%) (6.9% مقارنة مع ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعلى التوالي إذ بلغا -33.3%) (21.3% ويرجع ارتفاع معدل نمو الدين العام بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية من خلال تراجع أسعار النفط عالمياً مع ارتفاع في حجم الدين العام الداخلي، وقد سجل نمو الدين العام انخفاضاً حيث بلغ وعلى التوالي للعامين 2012-2013 بمعدل (-7.2%) (-1.9%) مقارنة مع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ وعلى التوالي للعامين نحو (20.3%) (7.6%)، بسبب تعافي أسعار النفط والوفرة المالية المتحققة في الإيرادات النفطية مما انعكس بشكل إيجابي على وضع المالية العامة في العراق مما جعل هذا المؤشر في وضع مستدام. ونلاحظ أن خلال المدة 2014-2017 شهد معدل نمو الدين العام ارتفاعاً حيث بلغ (27.8%) مقارنة لانخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الذي بلغ (5.4%) مقارنة مع العام السابق شهد الاقتصاد العراقي العديد من التحديات السياسية والاقتصادية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، فقد تردى الوضع الأمني وتصاعدت العمليات العسكرية على المجاميع الإرهابية (داعش) التي تواجدت في عدد من المحافظات العراقية مما تطلب مضاعفة الإنفاق العسكري من جانب آخر حدث هبوطاً حاداً في الإيرادات النفطية بسبب انهيار أسعار النفط إلى ما دون 25 دولار للبرميل مما انعكس في ارتفاع حجم الدين العام الداخلي وقد استمر معدل نمو الدين العام بالارتفاع إلى عام 2017 حيث بلغ (26.9%) مقارنة مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ (14.6%) والذي كان منخفض نسبة إلى ارتفاع نمو الدين العام.

وقد شهد العامين 2018 -2019 انخفاض ملحوظ لمعدل نمو الدين العام اذ بلغ (4.8-%) لعام 2018 مقارنة مع نمو الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ (11.2%) وقد استمر معدل نمو الدين العام بالانخفاض الى ان بلغ(7.8-%) مقارنة مع نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي سجل انخفاض عن العام السابق بلغ (6.0%)،بسبب تعافي في اسعار نفط، لكن وبسبب فايروس كورونا وتداعياته الاقتصادية انهارت اسعار النفط الخام الى دون 20 دولار للبرميل خلال الربع الاول من عام (2020)، وتراجعت الايرادات النفطية من (6) مليار دولار شهر كانون الثاني 2020 الى اقل من (1,5) مليار شهر نيسان من نفس العام. وقد الزم ذلك الحكومة العراقية الى تعويض فجوة التمويل عبر الاقتراض الداخلي لتأمين رواتب الموظفين وبعض النفقات الضرورية، مما ادى الى ارتفاع الدين العام الداخلي وقد بلغ معدل نمو الدين العام نحو (36.1%) مقارنة من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ (20.4-%) وبهذا اصبح هذا المؤشر في وضع غير مستدام نتيجة ارتفاع معدل نمو الدين العام لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

الشكل (13) ان المسارين ان معدل نمو الدين العام ينخفض في سنوات يرتفع فيه معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والعكس وهذا مما يؤكد ان نمو الناتج المحلي الاجمالي يدب ان اكبر من معدل نمو الدين العام وهو احد شروط الاستدامة المالية.

شكل (13) معدل نمو الدين العام الناتج المحلي الاجمالي % للمدة 2004-2020



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (7).

الفصل الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يهدف هذا الفصل الى اختبار العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في العراق من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) وهو احد الطرق القياسية الحديثة التي توظف لتحديد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية التي تختلف في درجة الاستقرارية (I_1, I_0) ، كما يساعد هذا المنهج في اختبار العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. وقد كرس المبحث الاول للاطار النظري لنموذج (ARDL) ، فيما كرس المبحث الثاني لعرض وتحليل نتائج الاختبارات القياسية.

المبحث الاول // الاطار النظري للنموذج القياسي .

يتناول هذا المبحث الاطار النظري للاختبارات القياسية المستخدمة في تحليل العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، وقد تم توصيف العلاقة بين المتغيرات المذكورة في المطلب الاول، فيما تم تناول طبيعة الاختبارات المستخدمة في التحليل القياسي في المطلب الثاني.

المطلب الاول: توصيف متغيرات الانموذج

تعد مرحلة التوصيف من اهم مراحل البحث في الاقتصاد القياسي ويتم فيها توصيف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة والتعبير عن العلاقات المفترضة بشكل رياضي. وقد تم تحليل العلاقة بين الدين العام الداخلي (DI) والدين العام الخارجي (DE) كمتغيرات مستقلة (Independed Variable) وبين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغير تابع (depeded Variable) ومن ثم العمل على اختبار العلاقة باستخدام الانموذج القياسي (ARDL). ومن اجل اعطاء نتائج افضل قد تم تحويل البيانات السنوية الى فصلية (ربع سنوية) لتصبح المشاهدات (64) مشاهدة .

- ويمكن التعبير عن العلاقة الدالية بين الدين العام الداخلي (DI) والدين العام الخارجي (DE) والناتج المحلي الاجمالي (GDP).

$$GDP=f(DI, DE).....(1)$$

- ومن خلال الدالة اعلاه يمكن صياغة انموذج (ARDL) لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة (DE,DI) والمتغير التابع (GDP) وتحويل البيانات الى لوغارتيم وكما يلي:

$$\Delta \text{LnGDP}_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \beta_1 \Delta \text{LnGDP}_{t-1} + \sum_{i=1}^n \beta \Delta \text{LnDI}_{t-1} + \lambda_2 \text{LnDE}_{t-1} + \sum_{i=1}^n \beta_2 \Delta \text{LnDE}_{t-1} + \lambda_1 \text{LnGDP}_{t-1} + \lambda_2 \text{LnDI}_{t-1} + \epsilon \dots$$

LnGDP : الوغارتيم الطبيعي للنتاج المحلي الاجمالي.

LnDI : الوغارتيم الطبيعي للدين العام الداخلي.

LnDE : الوغارتيم الطبيعي للدين العام الخارجي.

n : الحد الاعلى للفجوات الزمنية

Δ : الفرق الاول للمتغير.

α_0 : الحد الثابت.

t : مدة الدراسة (2004-2020)

$\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3$: الميل (slope) في الاجل الطويل.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: الميل (slope) في الاجل القصير.

ϵ : الحد العشوائي للنموذج.

المطلب الثاني: الإطار النظري لنموذج ARDL

يتناول هذا المطلب الإطار النظري للاختبارات القياسية المستخدمة في المبحث الثاني وكما يلي:

أولاً: استقرار السلاسل الزمنية

تعرف السلاسل الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات التي تتولد على التوالي خلال الزمن وتتميز أي سلسلة زمنية بأن بياناتها مرتبة بالنسبة للزمن، وأن مشاهداتها المتتالية عادة ما تكون غير مستقلة أي تعتمد على بعضها البعض ويستغل عدم الاستقلال في التوصل الى تنبؤات موثوق بها، والتي يمكن كتابتها بالصيغة الآتية $(X_1, X_2, X_3, \dots, X_t)$ ، إذ ان X_1 تعني قيمة المشاهدة التي وقعت في الزمن t_1 وان X_2 تعني قيمة المشاهدة التي وقعت في الزمن t_2 في حين ان X_t تعني قيمة المشاهدة التي وقعت في الفترة t .¹

وتعد استقرارية السلسلة الزمنية من اهم خطوات بناء النموذج القياسي الديناميكي والذي يتضمن تحليلاً مفصل لخصائص المتغيرات الاقتصادية الداخلة في السلسلة الزمنية المعينة. إذ يعد هذا التحليل مهم لان السلسلة الزمنية تأخذ بعين الاعتبار نمذجة عملية توليد البيانات ذات الصلة المحتملة²، فالسلسلة الزمنية اذا كانت تتميز بالسكون تؤدي الى ما يعرف بالانحدار الزائف ويعني هذا عدم وجود اتجاه عام للظاهرة صعوداً ونزولاً في المسار الزمني للسلسلة أي لا تتغير خصائصها عبر الزمن مما يجعل البيانات تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن، وتكون السلسلة مستقرة اذا توفرت فيها الشروط الآتية³:

1- حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، دار الكتب للنشر والتوزيع، كربلاء، 2017، ص395

2- Lutkepoht, helmut and ratzig, applied time series econometrics, Cambridge university press uk, Britain,2004,p8

3- دامودار جيجاراتي، الاقتصاد القياسي- الجزء الثاني، ترجمة هناء عبد الغفار عودة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2015، ص1025

1- ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن

$$E(y_t) = \mu \dots \dots \dots (1)$$

2- ثبات التباين عبر الزمن

$$\text{var}(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \dots \dots \dots (2)$$

3- ان يعتمد التغير بين قيمتين لنفس المتغير بالاعتماد على الفجوة الزمنية بين القيمتين (t+k) و

(t) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغير ويعبر التغير بينهما بالصيغة

الاتية:

$$\text{Cov}(y_t) = E [Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] \dots \dots \dots (3)$$

ثانيا: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

يتضمن انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed lag Model)، على

قيم متغيرات مبطئة زمنياً سواء كانت تلك المتغيرات خارجية او داخلية، من بين المتغيرات التي يحتويها

النموذج. وتعود تسمية هذا الانموذج بالإبطاء الزمني الموزع الى كون تأثير المتغير المستقل على

المتغير التابع يتوزع على عدد من الفترات الزمنية وان فترة الابطاء أو التخلف قد تكون محدودة Finite

أو غير محدودة Infinite¹. ويعد نموذج التكامل المشترك وفق منهجية الابطاء الموزع (ARDL) احد

طرق القياس الاقتصادي الحديثة والتي توظف لتحديد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية التي تختلف

بدرجة سكونها، وقد تم تطوير هذا النموذج من قبل كل من (Pesarn1997) و (Shinand and

1 - حميد عبيد، مصدر سابق، ص 267

(Sun 1998) بأسلوب جديد عرف باختبار الحدود والذي لا يشترط ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، ويعد نموذج (ARDL) اكثر مرونة ومناسب للاستخدام حتى عندما تكون جميع المتغيرات عند مستوياتها الاصلية $I(0)$

أو متكاملة من الدرجة الاولى $I(1)$ او خليط من الاثنين، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ان لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ¹

ومن مميزات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL :

1- يمكن استخدامه بغض النظر عن درجة تكامل للمتغيرات سواء كانت من الدرجة $I(1)$ او من الدرجة $I(0)$ اذ يمكن تطبيقه على السلاسل الزمنية اذا كانت مستقرة عند مستواها او عند الفرق الاول.

2- يعطي نموذج ARDL افضل النتائج للمعلومات في الامد الطويل كما يمكن الاعتماد على اختباره التشخيصية وبدرجة كبيرة.

3- ان نموذج ARDL هو مزيج من نموذجين نموذج توزيع الابطاء Lag Distributed model ونموذج الانحدار الذاتي Autoregressive model .

4- ان منهجية ARDL تعطي تقديرات كفاءة Efficient وغير متحيزة كما وتسمح بتحديد القيم الحرجة للاختبارات المستخدمة.²

1 - حيدر طالب موسى، كريم سالم حسين، محددات النمو الاقتصادي في العراق، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد -جامعة المثنى ، مجلد 11، عدد 1، 2021، ص177
2- اسماء طارق البلداوي، عفاف صالح الحاني، تحليل قياسي لاستجابة عرض محصول القمح باستعمال ARDL ، مجلة العلوم الزراعية العراقية، كلية الزراعة - جامعة بغداد ، مجلد 48، عدد 68، 2017، ص174

ولأجل تطبيق اختبار التكامل المشترك بمنهجية (ARDL) يتوجب القيام بالخطوات التالية:

الخطوة الاولى: اختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها بواسطة اختبارات الاستقرارية (ديكي فوللر الموسع ADF) واختبار (فليبس - بيرون PP).

الخطوة الثانية: اختبار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني ARDL في الاجل القصير بواسطة OLS.

الخطوة الثالثة: اختبار ما اذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل باستعمال اختبار الحدود (Bound Test) في نموذج ARDL¹

الخطوة الرابعة: وتتم فيها مقارنة قيمة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات التوضيحية المبطنة لفترة واحدة بقيمة F الحرجة (الجدولية) المناظرة والمحسوبة من قبل Bisran and others ونظرا لان اختبار F لها توزيع غير معياري فان هناك قيمتين حرجتين لإحصاء هذا الاختبار قيمة الحد الأدنى وتقتض ان كل المتغيرات مستقرة في قيمها الأصلية (او في مستواها) أي انها متكاملة من الدرجة صفر (0) ، وقيمة الحد الاعلى وتقتض ان المتغيرات مستقرة في الفرق الاول لقيمتها بمعنى انها متكاملة من الدرجة واحد (1) ويكون القرار بثلاث حالات:

1- اذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة الحد الاعلى لقيمة F الجدولية يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات).

2- اذا كانت قيمة F المحسوبة اصغر من قيمة الحد الأدنى لقيمة F الجدولية يتم قبول فرضية العدم التي تنص بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

1 -سعد صالح عيسى، عطية محمد اسماعيل، قياس اثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة تكريت، مجلد3، عدد43، 2018، ص252

3- إذا كانت قيمة F المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والاعلى لقيمة F فان النتائج تكون غير محددة بمعنى عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد عما اذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

4- ويجب ملاحظة ما اذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر (0) ، ويتخذ القرار عند مقارنة F المحسوبة مع قيمة F الجدولة بالحد الأدنى، اما اذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى (1) يتخذ القرار على اساس مقارنة F المحسوبة مع القيمة الجدولية بالحد الاعلى.¹

ثالثاً: اختبار جذر الوحدة:

توجد عدة اختبارات يتم من خلالها النظر في مدى سكون السلاسل الزمنية يطلق عليها اختبارات جذر الوحدة Unit root tests منها:

1- اختبار ديكي فولر البسيط Dickey- Fuller:

يعد من الاختبارات التطبيقية العلمية والعملية لبيان مدى سكون السلسلة الزمنية من عدمه، حيث يعتمد هذا الاختبار على ثلاثة عناصر وهي (صيغة النموذج، حجم العينة، مستوى المعنوية) كما وتوجد ثلاثة حالات لاختبار جذر الوحدة:

أ- اختبار (DF) مع وجود حد ثابت فقط:

$$\Delta y_t = \delta_0 + \delta_1 y_{t-1} + u_t \dots\dots\dots(1)$$

¹- عبد اللطيف حسن شومان، علي عبد الزهرة، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد ، مجلد 9، العدد34، ، 2013، ص190

إذ أن:

δ_0 : معلمة الحد الثابت

y_t : السلسلة الزمنية للمتغير الاقتصادي المراد اختباره

u_t : متغير عشوائي (Random Variable)

Δ : الفرق الاول للسلسلة ($\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$)

δ_1 : معلمة المتغير المتباطئ

ب- اختبار (DF) بوجود حد ثابت واتجاه زمني عام :

$$\Delta y_t = \delta_0 + \delta_1 y_{t-1} + \delta_2 T + u_t \dots\dots\dots(2)$$

إذ أن:

T: اتجاه زمني

δ_2 : معلمة الاتجاه الزمني

ج- اختبار (DF) بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام:

$$\Delta y_t = \delta_1 y_{t-1} + u_t \dots\dots\dots(3)$$

ويتم قبول أو رفض الفرضية، فإذا كانت قيمة (τ) المحتسبة أكبر من قيمة (τ) الجدولية هذا يعني

أن السلسلة الزمنية قيد البحث ساكنة في فرقها الأول وقد تحقق السلسلة الزمنية سكونها بعد أخذ الفرق

الثاني فتكون $(2) \sim 1$ هذا ما لم تكن ساكنة في مستواها الأصلي $(0) \sim 1$ وغالباً ما تتحقق سكون

السلاسل الزمنية الاقتصادية في الفرق الأول أو الثاني¹.

2- اختبار ديكي- فولر الموسع: Dickey – Fuller (ADF)

1- عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2004، ص656.

طور الباحثان ديكي و فولر في عام 1981 اختبار ديكي- فولر البسيط، لتقادي مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation في حد الخطأ العشوائي وصولاً الى اختبار جديد اطلق عليه اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) لتصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي وذلك بتضمين معادلة الانحدار المتغير المتباطئ زمنياً للمتغير التابع المتمثل في (Δy) لتصبح معادلة الانحدار¹.

$$\Delta y_t = \delta_0 + \delta_1 y_{t-1} + \delta_2 T + \sum_{i=1}^m a_i \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1)$$

يعتمد هذا الاختبار طريقة اختبار ديكي- فولر البسيط نفسه من حيث اختبار معنوية المعلمة احصائياً ومدى قبول أو رفض فرضية العدم بشأن احتواء السلسلة على جذر الوحدة أم لا وصولاً الى اختبار استقرارية السلسلة الزمنية.

3- اختبار فليبس- بيرون Phillips –Peron

يعتبر من اشهر الاختبارات الخاصة باختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من درجة تكاملها، و يختلف اختبار فليبس- بيرون (PP) عن اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) كونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، ولكنه يعتمد اختبار فليبس - بيرون على معادلة ديكي فوللر البسيط (DF) نفسها عدا الصيغة الاولى بدون حد ثابت واتجاه عام كما ان اختبار فليبس - بيرون يختلف عن اختبار (DF) في طريقة معالجة الارتباط الذاتي من الدرجة الاعلى وكذلك من عدم التجانس، اذ يقوم بعملية تصحيح غير معلميه لاحصاءة t للمعلمة β في حالة التباين المتغير والارتباط الذاتي، في حين اختبار (ADF) يواجه مشكلة الارتباط الذاتي بعملية تصحيح معلميه من خلال اضافة حدود الفروق المبطنة للمتغير

1- Damodar gigarati ,basic econometrics, new york mcgraw-hill companies, Holland, 2004,p729

على يمين المعادلة اضافة الى ان اختبار فليبس - بيرون (PP) يعد الافضل في العينات الصغيرة ويتطلب اختبار فليبس- بيرون (PP) تقدير المعادلة الآتية:

$$\Delta Y_t = \alpha + \rho Y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (1)$$

واتخاذ القرار في (PP) يكون نفسه عند اجراء اختبار (ADF) وكذلك تستخدم القيم الحرجة (Critical Value) نفسها للاختبارين بسبب ان الاختبارين لهما التوزيع نفسه في العينات الكبيرة فقط.¹

رابعاً: الاختبارات التشخيصية لنموذج (ARDL) :

1- اختبار LM

وهو من الاختبارات الاكثر عمومية في اختبار الارتباط الذاتي لأنه يسمح باختبار الارتباط الذاتي بدرجة اعلى من الدرجة الاولى كما يستخدم في وجود او عدم وجود متغيرات الابطاء الزمني (النماذج الحركية) في كما انه يستخدم في اختبارات العينات الكبيرة ويصلح في حالة استخدام العينات الصغيرة ايضاً خطوات الاختبار:

$$\gamma_1 = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \mu_t \dots \dots (1) \quad \text{تقدير معالم النموذج}$$

- ثم تحسب قيمة البواقي e_t من النموذج المقدر ويعمل لها ابطاء زمني (e_{t-1})

- وتضمن البواقي المبطن زمني (e_{t-1}) في النموذج ثم يعاد تقديرها

$$Y_t = B_0 + B_1 X_t + P e_{t-1} + V_t \dots \dots (2)$$

- ثم نختبر فرضية العدم $H_0: \rho = 0$ بتطبيق اختبار t اذا رفضنا فرضية العدم فهذا معناه ان

النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.¹

1- عبد اللطيف حسن شومان، علي عبد الزهرة، مصدر سابق ، ص 182

2- اختبار عدم ثبات تجانس التباين Heteroskedasticity Test

يعمل هذا الاختبار تحت فرض ان تباين الخطأ متساوي لجميع المشاهدات أي ان حد الخطأ ذو تباين ثابت وعندما يكون ذلك صحيحا فأن تباين أي جزء من العينة يساوي تباين الجزء أو الاجزاء الاخرى للعينة في حالة تقسيمها الى اجزاء أو مجموعات واذا لم تكن كذلك، أي عدم تساوي التباينات لأجزاء العينة المقسمة فذلك يعني ان البيانات تعاني من مشكلة عدم التجانس تباين، ومن خلال مقارنة F المحسوبة مع القيمة الاحتمالية للنموذج فاذا كانت F المحسوبة اكبر من القيمة الاحتمالية نرفض فرضية العدم ونقبل بوجود مشكلة عدم تجانس التباين واما ان كانت F المحسوبة اصغر من القيمة الاحتمالية نرفض فرضية العدم أي وجود تجانس التباين.²

3- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jarque-Bera

لدراسة السلوك لأي سلسلة زمنية مستقرة لا بد من دراسة التوزيع الاحتمالي الذي تخضع له الظاهرة من اجل اعطاء نظرة أولية حول طبيعة هذه السلسلة المستقرة ومن صفات التوزيع الطبيعي ينبغي ان يكون معامل kurtosis قيمته مساوية الى (3) التي تكون خاصة للحالة الطبيعية، مما يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما اختبار Jarque-Bera فإنه يختبر فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أن البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي لذا فإن قيمة اختبار Jarque-Bera يشير الى أنه يجب قبول فرضية العدم لأن قيمة الاحتمالية P-value

1-Thmas andren, Econometrics, Ventus Publishing Aps, Holland,2007, p113

2- حميد عبيد، مصدر سابق، ص221

يجب ان تكون أكبر من مستوى المعنوية أي أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا، وأن هذا مؤشر جيد لجودة النموذج المقدر.¹

4- اختبار صحة النموذج Ramsey RESET

ويعد من الاختبارات التشخيصية المستخدمة للتعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج اذ يبين ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي وبذلك فان النموذج صحيح وذلك بالاعتماد على قيمة F المحتسبة عندما تكون أكبر من F الاحتمالية حيث نقبل فرضية العدم أي ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي أي قبول الشكل الدالي للمتغير التابع وفق محدداته التفسيرية. اما في حالة ان قيمة F المحتسبة كانت اقل من F الاحتمالية نقبل بالفرضية البديلة التي تنص على ان النموذج يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي أي عدم قبول الشكل الدالي للمتغير التابع وفق محدداته التفسيرية.²

1 - شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، الحامد للطباعة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 218
2 - حاج شريف هشام، حريري عبد الغني، تأثير توزيعات الارباح على القيمة السوقية لاسهم شركة حيدال المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة الشلف - الجزائر، مجلد 7، عدد 1، 2021، ص 326

المبحث الثاني // تقدير العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في العراق

بعد عرض الاختبارات القياسية المستخدمة في الدراسة نظرياً في المبحث الأول، يقدم المبحث الثاني نتائج تقدير السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال المدة (2004-2020) لأجل بيان التأثيرات التي يمارسها الدين العام (بشقيه الداخلي والخارجي) على النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة.

المطلب الأول:- اختبار الاستقرارية Stationarity

الخطوة الأولى يجب اختبار استقرارية متغيرات النموذج وتحديد رتبة التكامل المشترك للسلسلة الزمنية ومعرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام لا ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لفليبس - بيرون (P.P) ولديكي فولر الموسع (ADF)، والتي تعد من اهم الاختبار الاكثر دقة للكشف عن سكون (استقرارية) السلسلة الزمنية ويوضح جدول (8) نتائج السكون حيث نلاحظ من خلاله ان السلسلة الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة كانت غير ساكنة عند مستواها الاصلي (0) باستثناء الدين الخارجي (LnDE) فإنه كان ساكناً في اختبار ديكي فوللر (ADF) عند المستوى الاصلي (0)، ونجد في اختبار فليبس- بيرون ان المتغيرات المستخدمة في الدراسة كذلك لم تكن ساكنة عند مستواها الاصلي (0) باستثناء الدين الخارجي (LnDE) فإنه كان ساكناً عند المستوى الاصلي (0). لذلك سيتم اخذ الفرق الاول (1) للسلسلة وحسب اختبار فليبس- بيرون (P.P) وديكي فوللر (ADF) كما في جدول (9) ومن خلاله يتبين ان السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة اصبحت ساكنة من الدرجة الاولى بعد اخذ الفرق الاول (1) لها حسب اختبار فليبس- بيرون وديكي فوللر لذا بإمكاننا استخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزعة ARDL.

جدول (8) اختبار جذر الوحدة عند المستوى

اختبار ديكي فولر									
Variable	With Constant			With Constant & Trend			Without Constant & Trend		
	t-statistic	Prob		t-Statistic	Prob		t-Statistic	Prob	
LnGDP	-1.8897	0.3351	No	-2.1346	0.5171	No	-3.9256	0.0002	No
LnDI	3.4327	1.0000	No	-0.5525	0.9781	No	4.6272	1.0000	No
LnDE	-4.0385	0.0023	***	-3.7562	0.0256	**	-1.9582	0.0487	**
اختبار فيليبس - بيرون									
Variable	With Constant			With Constant & Trend			Without Constant & Trend		
	t-statistic	Prob		t-statistic	Prob		t-statistic	Prob	
LnGDP	-1.8626	0.3477	No	-1.2250	0.8969	No	0.0718	0.7022	No
LnDI	0.9159	0.9952	No	-1.4299	0.8431	No	2.0944	0.9908	No
LnDE	-4.7932	0.0002	***	-3.6948	0.0295	**	-3.3802	0.0010	***

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج القياسي Eviews 10 .

-تعني العلامة (*) معنوي احصائيا عند مستوى (0.10)، وتعني العلامة معنوي (***) معنوي احصائيا عند مستوى (0.05)، وتعني العلامة معنوي (***) معنوي احصائيا عند مستوى (0.01)، وتعني (n0) عدم المعنوية.

جدول (9) اختبار جذر الوحدة عند الفرق الاول

اختبار ديكي فولر									
	With Constant			With Constant & Trend			Without Constant & Trend		
Variable	t- statistic	Prob		t- statistic	Prob		t- statistic	Prob	
LnGDP	-4.0339	0.0023	***	-4.2571	0.0066	***	-3.9256	0.0002	***
LnDI	3.4682	0.0123	**	-5.9609	0.000	***	-2.0313	0.0413	**
LnDE	-4.5693	0.0004	***	-4.9943	0.0007	***	-4.5905	0.0000	***
اختبار فليبس - بيرون									
	With Constant			With Constant & Trend			Without Constant & Trend		
Variable	t- statistic	Prob		t- statistic	Prob		t- statistic	Prob	
LnGDP	-2.6273	0.0927	*	-2.8725	0.1780	No	-2.5990	0.0100	**
LnDI	-2.6042	0.0972	*	-2.7828	0.2088	No	-2.5773	0.0106	**
LnDE	-2.5723	0.1038	No	-3.1875	-3.1875	*	-2.4815	0.0137	**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10 .

-تعني العلامة (*) معنوي احصائيا عند مستوى (0.10)، وتعني العلامة معنوي (***) معنوي احصائيا عند مستوى (0.05)، وتعني العلامة معنوي (***) معنوي احصائيا عند مستوى (0.01)، وتعني (n0) عدم المعنوية.

المطلب الثاني: التقدير الاولي للنموذج ARDL

يظهر جدول(8) و(9) نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الداخلة في الدراسة وكالاتي: اذ يلاحظ من خلال جدول (10) الذي يبين نتائج التقدير الاولي للنموذج ان معامل التحديد **R-squared** قد بلغ (0.997526) والذي اعطى قوة تفسيرية للنموذج المستخدم أي ان المتغيرات المستقلة قد فسرت المتغير التابع بهذه النسبة المذكورة في حين ان نسبة (1%) تدخل ضمن الاخطاء وتعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في النموذج. في حين ان معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared بلغ (0.997122)، كما ان النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية ARDL بفترات ابطاء 3, 1,3 حسب معايير اختبار فترة الابطاء (AIC).

كما ان قيمة F-statistic قد بلغت (2464.390) وانها معنوية عند (1%, 5%, 10%) وحسب قيمة Prob(F-statistic) اذ بلغت (0.000000) مما يعني معنوية النموذج المقدر.

جدول (10) الاختبار الاولي لنموذج ARDL

Dynamic regressors (4 lags, automatic): DI DE				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 100				
Selected Model: ARDL(3, 1, 3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LnGDP(-1)	2.204419	0.112057	19.67231	0.0000
LnGDP(-2)	-1.771469	0.206473	-8.579681	0.0000
LnGDP(-3)	0.536737	0.109871	4.885137	0.0000
LnDI	-0.714481	0.292696	-2.441036	0.0179
LnDI(-1)	0.728858	0.301360	2.418560	0.0189
LnDE	2.096182	0.533867	3.926411	0.0002
LnDE(-1)	-5.692045	1.076870	-5.285733	0.0000
LnDE(-2)	5.687626	0.993857	5.722782	0.0000
LnDE(-3)	-2.129174	0.400563	-5.315455	0.0000
C	8.509591	3.345327	2.543724	0.0138
R-squared				
R-squared	0.997526	Mean dependent var	195.9623	
Adjusted R-squared	0.997122	S.D. dependent var	70.21184	
S.E. of regression	3.766921	Akaike info criterion	5.631031	
Sum squared resid	780.4333	Schwarz criterion	5.965552	
Log likelihood	-173.0085	Hannan-Quinn criter.	5.763021	
F-statistic	2464.390	Durbin-Watson stat	2.111798	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10.

المطلب الثالث: اختبار الحدود Bounds Test:

يستعمل اختبار الحدود للتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج اذ تفصح نتائج جدول (11) ان القيمة الاحصائية **F-statistic** المحسبة وبالبالغة (**5.422644**) كانت اكبر من الحدود العليا الجدولية للقيم الاحصائية عند جميع المستويات الاحصائية وهذا يعني وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج وبالنتيجة يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات .

جدول (11) التكامل المشترك وفقا لاختبار الحدود

F-Bounds Test	Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.422644	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج القياسي Eviews10

المطلب الرابع: تحليل نموذج الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخفاء:

يقوم هذا النموذج على فرضية وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل تتحدد في ظلها القيمة التوازنية في اطار محدداتها، ولكن قد تكون قيم النموذج المقدره للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تختلف عن

قيمتها التوازنية، مما ينجم عنه خطأ التوازن الذي يمكن ان يتم تعديله وتصحيحه في الأجل الطويل، لذا يفترض تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، والدين العام (الداخلي والخارجي) كمتغيرات مفسرة، اذ تقاس العلاقة طويلة الاجل بمستوى متغيرات النموذج، بينما تقاس العلاقة الأنية قصيرة الاجل من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة، وقد اكدت هذه العلاقة التوازنية بين متغيرات النموذج باختبار الحدود **Bounds Test**.

ويتضح من خلال الجدول (12) ان النموذج معنوي من الناحية الاحصائية، اذ ان t -Statistic معنوية لجميع المعلمات المقدرة في النموذج المستخدمة في الدراسة باعتبار ان $(LnGDP)$ متغير تابع و $(LnDE, LnDI)$ متغيرات مستقلة، فقد كانت قيمة $Prob$ لجميع المتغيرات أقل من 5% ، اذ نلاحظ ان $(LnDI)$ الرموز جميعا في الاقواس في بداية الفترة أي $(t=0)$ قد اثرت الديون بشكل سلبي على معدل نمو الاقتصادي $(LnGDP)$ في الاجل القصير اذ تؤدي زيادة $(LnDI)$ بنسبة 1% الى تخفيض $(LnGDP)$ بنسبة 0.714481%.

وبالنسبة الى $(LnDE)$ في بداية الفترة $(t=0)$ نجد تأثيره بشكل سلبي على $LnGDP$ في الاجل القصير اذ يؤدي انخفاض $(LnDE)$ بنسبة 1% الى زيادة $LnGDP$ بنسبة 2.096182%، بينما أثر $LnDE$ المبطاً لفترة واحدة أي $(t=1)$ بشكل سلبي ايضاً على $LnGDP$ حيث يؤدي زيادة $LnDE$ بنسبة 1% الى انخفاض $LnGDP$ بنسبة 3.558452%. اما في الفترة الثانية $(t=2)$ فقد كان أثر $LnDE$ على $LnGDP$ إيجابي ، فعند زيادة $LnDE$ بنسبة 1% سيؤدي الى زيادة في $LnGDP$ بنسبة 2.129174%.

جدول (12) تحليل نموذج الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Selected Model: ARDL(3, 1, 3)				
ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LnGDP(-1))	1.234731	0.100199	12.32281	0.0000
D(LnGDP(-2))	-0.536737	0.090692	-5.918260	0.0000
D(LnDI)	-0.714481	0.228668	-3.124540	0.0028
D(LnDE)	-2.096182	0.390253	-5.371344	0.0000
D(LnDE(-1))	-3.558452	0.609852	-5.834939	0.0000
D(LnDE(-2))	2.129174	0.384553	5.536757	0.0000
CointEq(-1)*	-0.330312	0.007018	-4.319203	0.0001
R-squared	0.900833	Mean dependent var	2.218806	
Adjusted R-squared	0.890575	S.D. dependent var	11.08907	
S.E. of regression	3.668207	Akaike info criterion	5.538724	
Sum squared resid	780.4333	Schwarz criterion	5.772888	
Log likelihood	-173.0085	Hannan-Quinn criter.	5.631117	
Durbin-Watson stat	2.111798			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات برنامج Eviews10.

ويرجع السبب وراء العلاقة العكسية التي ظهرت في النموذج بين الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي كمتغيرات تفسيرية من جهة وبين الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع من جهة اخرى، في الاجل القصير، الى ان تزايد الديون الحكومية الداخلية والخارجية بسبب تقلبات اسعار النفط خلال سنوات الدراسة أدت الى ارتفاع نسبة (اقساط وفوائد الدين) من اجمالي الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري في الموازنة العامة، ولان الانفاق الحكومي محفز رئيس للطلب الكلي والاستثمار والنمو

الاقتصادي في العراق فان تقليص حجم النفقات الجارية والاستثمارية بسبب تزايد حجم الديون الداخلية والخارجية يؤدي الى تراجع تأثير الانفاق في النمو الاقتصادي وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي. فقد بلغت اقساط وفوائد الدين العام اكثر من 10 ترليون في موازنة عام 2019 وقاربت 10 ترليون ايضا في موازنة 2021 . وهذه المبالغ على حساب النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية.

وقد أظهرت نتائج تصحيح الخطأ معنوية حد تصحيح الخطأ في النموذج اذ يتم تصحيح الخطأ خلال 0.33% من السنة أي الرجوع الى التوازن يحتاج (3.03=1/0.33) تقريباً أربعة أشهر بمعنى أن سرعة التكيف سريعة للتعديل باتجاه قيمته التوازنية في الاجل الطويل.

المطلب الخامس: تحليل نموذج الاجل الطويل

اعتماداً على المعادلة المقدره في جدول (13) يتضح بان زيادة الدين العام الداخلي (LnDI) بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي (LnGDP) بنسبة 0.474289%، ويمكن تفسير ذلك على اعتبار ان ارتفاع الديون الداخلية لتمويل الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري تسهم في انعاش الطلب الكلي ورفع الناتج المحلي الاجمالي. كما يفصح جدول (13) بان زيادة الدين العام الخارجي (LnDE) بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي (LnGDP) بنسبة 1.234185% على اعتبار ان الديون الخارجية تشكل عبء ثقيل على الموازنة والاقتصاد كونها تسدد بالعملة الاجنبية ولازمة الدفع في مواعيد محدد، وبالتالي فان ارتفاع حجم الديون الخارجية سيكون على حساب النمو الاقتصادي في المستقبل خصوصا اذا كانت معدلات الفائدة على هذه الديون تفوق معدلات النمو الاقتصادي في البلد.

جدول (13) تحليل نموذج الاجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LnDI	0.474289	1.204517	0.393759	0.6953
LnDE	-1.234185	2.168712	-0.569087	0.5716
C	280.7309	57.54334	4.878600	0.0000
EC = LnGDP - (0.474289*LnDI -1.234185*LnDE + 280.7309)				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10.

المطلب السادس: اختبار عدم ثبات تجانس التباين للبواقي واختبار LM الارتباط التسلسلي للبواقي من جدول (14) يتضح لنا ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ أي ان تباين الاخطأ متجانس، لأن القيمة الاحتمالية F بلغت 0.1283 وهي غير معنوية و أعلى من مستوى الدلالة %5 .

كما يظهر جدول (14) ان نموذج ARDL خالي من مشكلة الارتباط الذاتي لأن قيم كل من Prob.F و Prob.Chi-Square غير معنوية واكبر من مستوى (%5) بحسب اختبار Breusch-Godfrey (Serial Correlation LM Test)

جدول (14) اختبار عدم ثبات تجانس التباين للبواقي

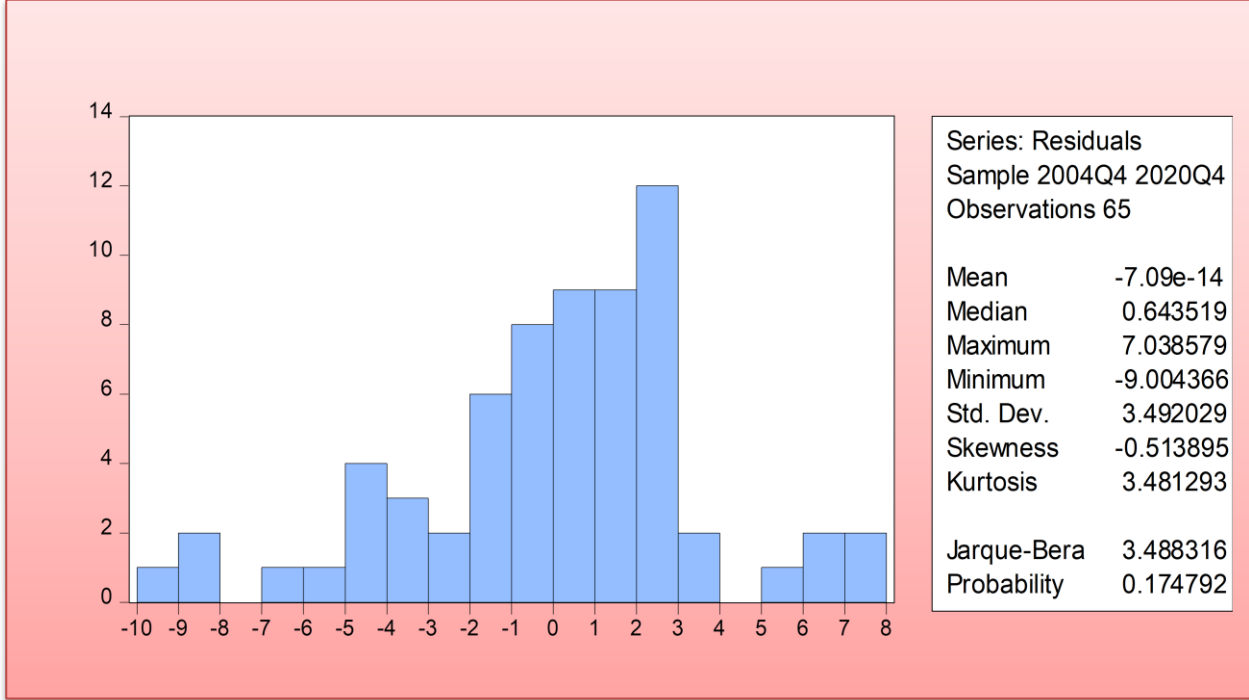
F-statistic	1.634269	Prob. F(9,55)	0.1283
Obs*R-squared	13.71495	Prob. Chi-Square(9)	0.1328
اختبار LM الارتباط الذاتي للبواقي			
F-statistic	0.350379	Prob. F(2,53)	0.7060
Obs*R-squared	0.848206	Prob. Chi-Square(2)	0.6544

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

المطلب السابع: اختبار التوزيع الطبيعي

تشير النتائج في الشكل (14) ان معامل kurtosis البالغ قيمته (3.3481293) وهو أكبر من القيمة (3) التي تكون خاصة للحالة الطبيعية، مما يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما اختبار Jarque-Bera فإنه يختبر فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أن البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً لذا فإن قيمة اختبار Jarque-Bera تشير الى أنه يجب قبول فرضية العدم لأن قيمة الاحتمالية P-value والبالغة (0.174792) هي أكبر من (5%) أي أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، وأن هذا مؤشر جيد لجودة النموذج المقدر.

شكل (14) اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

المطلب الثامن: اختبار صحة النموذج:

نلاحظ من الجدول (15) ان قيمة F المحسوبة كانت معنوية عند مستوى اكبر من (5%) واكبر من Probability والتي تبلغ (0.1678) حيث نقبل فرضية العدم التي تنص ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم الملائمة الشكل الدالي اي قبول الشكل الدالي للمتغير التابع وفق متغيراته التفسيرية وهو ما يؤكد صحة النموذج وفق اختبار (Ramsey RESET).

جدول (15) اختبار صحة النموذج

Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.416317	54	0.6788
F-statistic	0.173320	(1, 54)	0.1678

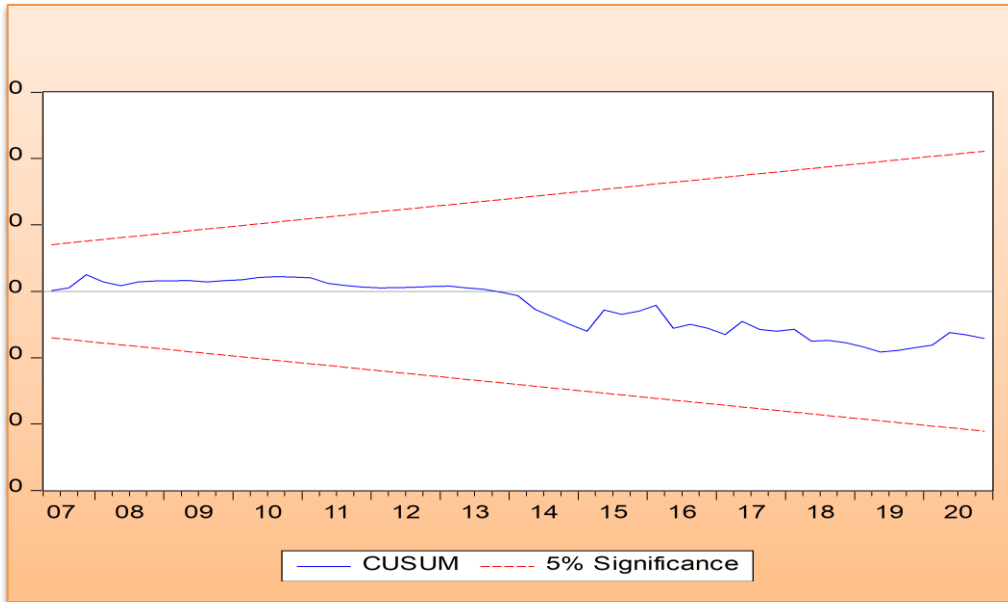
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10.

المطلب التاسع: اختبار الاستقرار الهيكلية خلال مدة الدراسة باستعمال (CUSUM ، CUSUM SQ)

SQ

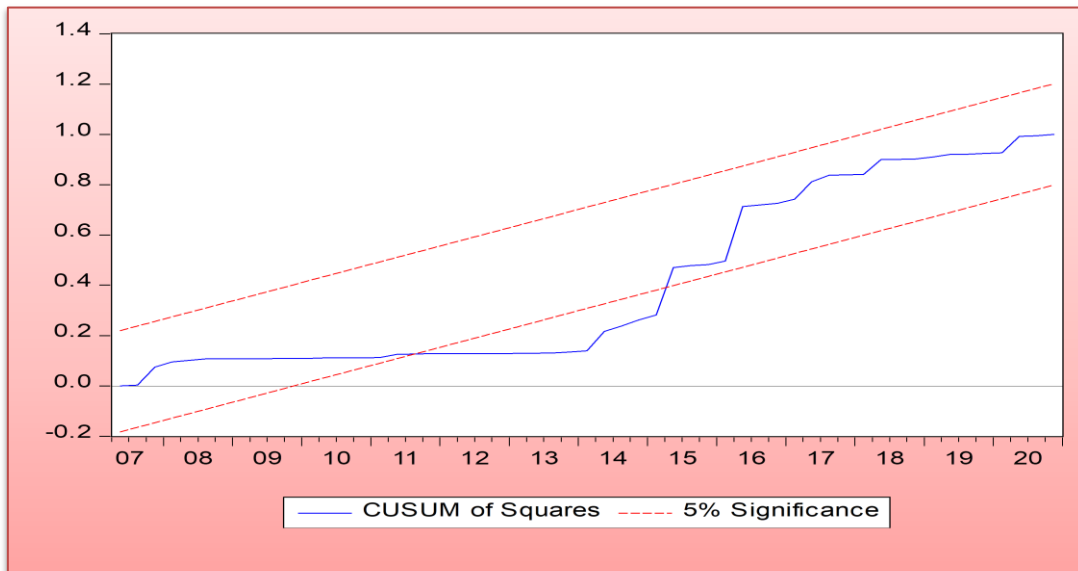
باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) وكذلك الاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM SQ) اذ يعدان هذان الاختباران من اهم الاختبارات في هذا المجال لتوضيحهما امرين مهمين وهما بيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرارية وانسجام المعلمات طويلة الاجل وقصيرة الاجل، وان مثل هذه الاختبارات تكون مصاحبة لمنهجية ARDL فاذا كان الرسم البياني لكلا الاختبارين (CUSUM SQ) ، داخل الحدود الحرجة عند مستوى (5%) يعني ان جميع المعلمات المقدرة مستقرة ولا يوجد تغيرات هيكلية والعكس صحيح

شكل (15) اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

شكل (16) المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM SQ)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

ويوضح شكل (15) ان اختبار المجموع التراكمي للبواقي داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة في الاجل القصير. في حين ان الشكل (16) في الجزء (CUSUM SQ) يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان خارج حدود القيم الحرجة وبهذا يتضح من الاختبارين (CUSUM)، (CUSUM SQ) بان هناك استقرار وانسجام في النموذج بالأجل القصير وغير مستقر في الاجل الطويل.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

- 1- اعتماد الحكومة العراقية في تمويل عجز الموازنة العامة طيلة فترة البحث 2004 -2020 على الاقتراض العام وهو ما تبين من خلال ارتفاع نسبة الدين العام الداخلي لتمويل العجز لتغطية النفقات الجارية في عام 2020 اذ بلغت 31%.
- 2- من خلال تحليل بيانات الدين العام الخارجي توصلت النتائج الى ان العراق سدد جزءاً كبيراً من ديونه الخارجية اذ انخفضت حتى عام 2020 بنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت 13.4%.
- 3- هناك اختلال هيكل في نسبة مساهمة القطاعات الغير نفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي طيلة فترة البحث مع ارتفاع واضح في نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي.
- 4- يمارس الدين العام دوراً مهماً في تمويل الموازنة والاقتصاد عند ركود النشاط الاقتصادي، وبشكل خاص حينما يكون الجهاز الانتاجي مرناً. فضلاً على دور الدين العام في تمويل الانفاق الاستثماري الداعم للبنية التحتية ولراس المالي البشري وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.
- 5- قد يمارس الدين العام اثاراً عكسية على الاستثمار الخاص نتيجة ارتفاع اسعار الفائدة السوقية وكبح الانفاق الخاص بشقيه الاستثماري والاستهلاكي مما يؤدي الى الغاء الاثر التحفيزي للانفاق الحكومي او الخفض الضريبي.
- 6- في ظل حرية حركة راس المال ومرونة سعر الصرف يؤدي الاقتراض الحكومي الى رفع سعر الفائدة وسعر الصرف وبالتالي اضعاف القدرة التنافسية للبلد مما يقود في النهاية الى تراجع صافي الصادرات والغاء الاثر الايجابي للتوسع الحكومي عبر الاقتراض العام.

7- وفقاً لفرضية التكافؤ الريكاردي لا يؤثر الدين العام على النشاط الاقتصادي بأي شكل من الأشكال، إذ أن تأثير الدين العام على متغيرات الاقتصاد الكلي تأثير متعادل (محايد)، نظراً لأن انخفاض الادخار العام يقابل زيادة في الادخار الخاص بمقدار مماثل، مما يبقي الادخار القومي دون تغيير، وبالتالي لا يتوقع حدوث اي تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.

8- من خلال تحليل المؤشرات نجد ان مؤشر نسبة الدين العام الى الإيرادات العامة يمتاز بأهمية حيث يعكس مدى قدرة المالية في تعظيم إيراداتها وتخفيف الاعتماد على الإيرادات النفطية لاستدامة الدين العام وتجنب دخول في ديون اخرى.

9- اظهرت نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية ان جميع متغيرات الدراسة كانت مستقرة عند الفرق الاول، باستثناء الدين العام الخارجي كان مستقراً عند المستوى الاصلي، مما يوجب توظيف نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة في تحديد العلاقة بين الدين العام الداخلي والخارجي والنتاج المحلي الاجمالي في العراق.

10- اظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة عكسية بالأجل القصير بين متغيرات الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي مع متغير الناتج المحلي الاجمالي، وقد كان النموذج معنوي من الناحية الاحصائية، الامر الذي يؤكد الدور السلبي الذي يمارسه الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي على الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2004 - 2020). بسبب ان تزايد الديون الحكومية الداخلية والخارجية، بسبب تقلبات اسعار النفط خلال سنوات الدراسة، أدت الى ارتفاع مدفوعات اقساط وفوائد الدين العام على حساب تمويل مشروعات تنموية واستثمارية تعزز النمو الاقتصادي.

11- اظهرت نتائج التحليل القياسي عن وجود علاقة عكسية بين متغير الدين العام الخارجي والناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل، نظراً لما يشكله الدين الخارجي من عبئ على الموازنة

والاقتصاد، حيث يتم سداده بالعملة الأجنبية وبفوائد عالية وضمن توقيتات محددة، مما يهدد النمو والاستقرار الاقتصادي في البلد، خصوصا إذا تجاوزت معدلات الفائدة على هذه الديون معدلات النمو الاقتصادي للدولة.

ثانيا : التوصيات

- 1- ضرورة تركيز الجهد الحكومي الى اعادة الانشطة الاقتصادية الغير نفطية ورفع كفاءتها الانتاجية مما يؤدي الى رفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من جانب اخر يعطي اضافة في تعظيم الايرادات العامة للحكومة.
- 2- على الحكومة العراقية استغلال القروض وخاصة الخارجية في الاستثمارات التي منتجة سواء في انتاج سلع انتاجية او سلع استهلاكية مما ينعكس في جانب ميزان المدفوعات سواء للإنتاج من اجل تصدير سلع غير سلعة النفط، او لإنتاج سلع تنافس الاستيرادات في الداخل.
- 3- توجيه عمل المالية العامة العراقية نحو القاعدة الذهبية وهي ان لا تكون قيمة القروض الحكومية أكبر من قيمة النفقات الاستثمارية أو الانتاجية والتي تعني أن جزءاً من قيمة تلك القروض سيوجه الى مجالات انفاق جارية وهو ما يعني اهدارها في مجالات لا تدر ايرادات للحكومة العراقية
- 4- لتحسين الانضباط المالي ورفع جودة الإنفاق، ينبغي تنفيذ قانون الإدارة المالية العامة رقم (6) لسنة 2019، واصدار التقارير والكشوفات المتضمنة لجداول المالية العامة والاقتصاد الكلي بما يتوافق مع المعايير الدولية، وتقوية الضوابط الحاكمة للالتزامات الإنفاق، وتحسين إدارة النقدية، واجراء عمليات مسح وتدقيق منتظمة لمراقبة المتأخرات والحد منها، واصلاح إدارة الاستثمارات العامة، وتحسين إدارة الدين.
- 5- ضرورة ان تتركز جهود السياسة المالية في العراق في البحث عن الفرص المعظمة للموارد غير النفطية التي تجعل مقياس الرصيد الرئيسي غير النفطي NOPD هدفا للتعزيز والتكيفات المالية المطلوبة على مستوى ضبط النفقات العامة والسيطرة عليها وتعظيم الايرادات غير النفطية.

6- مراقبة الدين الداخلي والخارجي والحيلولة دون تجاوزه مستويات معينة، وربط الديون الداخلية والخارجية بالمشاريع الاستثمارية المولدة للقيم والثروات وعدم استخدامها للأغراض الاستهلاكية او للأغراض التشغيلية للموازنة بشكل اساسي. مع ضرورة التخطيط لإنشاء صندوق دين سيادي يمول من وفرة الفائض المالي المستقبلي من اجل تمويل فوائد واقساط الدين العام بدلا من الضغوط التي تمارسها الفوائد والاقساط على الانفاق العام ومزاحمة مشاريع البناء والاعمار، فقد بلغت في موازنة العام 2019 اكثر من (10) ترليون دينار ضمن بند النفقات العامة.

7- التعجيل في اقرار قانون صندوق العراق السيادي ليكون مصد مالي يمول النفقات الضرورية عند تراجع الإيرادات النفطية بدلا من رفع سعر الصرف او رفع سقف الاقتراض وما يترتب عليه من تراكم في الدين العام وزيادة في اعباء اقساط الدين والفوائد.

المصادر:

المصادر باللغة العربية

• القران الكريم

اولاً// الكتب

- 1- أبو الفتوح، يحيى عبد الغني، الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2014.
- 2- أبو علي ، حسام صالح الدين، العام دراسة مالية ومحاسبية للدين العام وتطبيقاته في الأردن، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
- 3- إسماعيل، عوض فاضل، نظرية الانفاق العام: دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، جامعة النهريين، بغداد، 2003.
- 4- الافندي، محمد احمد. مقدمة في الاقتصاد الكلي، الامين للنشر - صنعاء، 2013.
- 5- انداراوس، عاطف وليم، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010 .
- 6- البطريق، يونس احمد واخرون ، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
- 7- البواب، سيد، عجز الموازنة العامة للدولة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس، مصر، 2000.
- 8- الراوي، احمد عمر، التمويل الدولي وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية-بغداد، 2017.
- 9- الصادق، علي توفيق نبيل ولطيفة ، عبد الوهاب، سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، ابوظبي، 1998.
- 10- القرشي، مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل ، الاردن، 2007.
- 11- القرشي ،علي حاتم، التنمية البشرية، مطبعة حوض الفرات ، النجف الاشرف، 2017.

- 12- المرزوقي ،عمر بن فيحان، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد ناشرون ، السعودية ،2006.
- 13- العلي، عادل فليح، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، أثير للطباعة والنشر، الاردن، 2009.
- 14- توادارو، ميشيل، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، السعودية، 2006.
- 15- جوارتيني، جيمس وواستروب، ريجارد ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن واخرون، دار المريخ، الرياض، 1988.
- 16- جيجاراتي ، دامودار، الاقتصاد القياسي/ الجزء الثاني، ترجمة هناء عبد الغفار عودة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2015.
- 17- حشيش، عادل احمد، اساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، لبنان، 1992.
- 18- سامويلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، 2006.
- 19- سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982.
- 20- السيد حسن، سهير محمد، الاقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002.
- 21- شكري، ماهر كنج و عوض، مروان، المالية العامة العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، مطبعة الأجيال، الأردن، 2004.
- 22- طاهر، فريد بشير والامين ، عبد الوهاب، اقتصاديات النقود والبنوك، مكتبة المتنبى- الدمام - المملكة العربية السعودية، 2012.
- 23- عبد الحسين جليل الغالبي، الصيرفة المركزية النظرية والسياسات، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر، النجف الاشرف، 2015.
- 24- عبد، حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، دار الكتب للنشر والتوزيع، كربلاء، 2017،
- 25- عثمان، سعيد عبد العزيز، الاقتصاد العام (مالية عامة)،الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- 26- عجمية، محمد عبد العزيز وناصف، ايمان عطية، التنمية البشرية المفاهيم والخصائص- النظريات والاستراتيجيات-المشكلات، مطبعة البحيرة، الإسكندرية ، 2008.

- 27- عطيه، عبد القادر محمد، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2004.
- 28- عمرو، حافظ شعيلي، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، منشورات جامعة الفتح، طرابلس، 2007.
- 29- طعمة، حيدر حسين، العجز المزدوج في بلدان الريع النفطي، مركز حمورابي- بغداد، 2012.
- 30- فريدريك م. شرر، نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة علي ابو عمشه، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2002.
- 31- كينز، جون ماينارد، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة الهام عيداروس، دار العين للنشر، الامارات العربية، 2010.
- 32- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
- 33- مايكل سبنس، التقارب التالي مستقبل النمو الاقتصادي في عالم متعدد السرعات، ترجمة حمدي أبو كيلة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016.
- 34- محمد، شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، الحامد للطباعة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 35- محمود، عبد الله الشيخ، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، عمادة الشؤون المكتبات- جامعة الملك سعود، الرياض 1988.
- 36- مصطفى، عبد اللطيف وسانية، عبد الرحمن دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 2014.
- 37- نافزيجر، واين، التنمية الاقتصادية، ترجمة هبة عز الدين حسين، ياسر عز الدين حسين، دار حميثرا للنشر، القاهرة، 2018.
- 38- هنريكس، سايمن، مسيرة الدين السيادي العراقي من التخلف عن السداد الى اعادة الهيكلة، ترجمة علي الحارس، مركز الزافدين للحوار، النجف الاشرف، 2019.

ثانياً// الوثائق والنشرات والتقارير السنوية

- 1- البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، نشرات احصائية سنوية للمدة (2020-2004).
- 2- التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2005.
- 3- التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2011.
- 4- التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2012.
- 5- التقرير الاقتصادي السنوي، للبنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2008.
- 6- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات لسنوات متعددة للمدة (2004-2020).
- 7- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية (2004-2020).
- 8- وزارة المالية، دائرة الدين العام، للمدة (2004-2020).

ثالثاً// البحوث والدراسات

- 1- اسماعيل، ميثم لعبيبي ومحمد، مالك عبد الرحيم، تحليل استدامة الدين العام الداخلي في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد- جامعة المستنصرية، عدد123، 2020.
- 2- البلداوي، اسماء طارق والحاني، عفاف صالح، تحليل قياسي لاستجابة عرض محصول القمح باستعمال ARDL ، مجلة العلوم الزراعية العراقية، كلية الزراعة- جامعة بغداد ، مجلد48، عدد68، 2017.
- 3- بنتور، المصطفى، حدود الدين العام للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع: اسقاطات على حالة الدول العربية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2018.
- 4- تركي، باسم محمد والدليمي، علي احمد، الدين العام ومؤشرات الاقتدار المالي في العراق، مجلة جامعة الانبار ، كلية العلوم الاقتصادية والادارية- جامعة الانبار، مجلد12، عدد28، 2020.

- 5- ثويني، فلاح حسن، مشكلة المديونية الخارجية الأسباب والاثار، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة المستنصرية، العراق، المجلد 3، العدد 10، 2006.
- 6- جمعة، احمد حامد واسماعيل، ميثم لعبيبي، تحليل ادارة الدين العام الداخلي والخارجي وتأثيره على تخفيض تكلفة الدين في الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة المستنصرية، عدد57، 2018.
- 7- جمعة، احمد حامد واسماعيل، ميثم لعبيبي، تحليل استدامة الدين العام في ظل ريعية الاقتصاد العراقي، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد، المجلد 25، عدد 113، 2019.
- 8- حسن، أحمد صالح وآخرون، تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2015) مجلة كلية التراث الجامعة، عدد 28، 2019.
- 9- حسن، محمد عبد صالح ، العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة كربلاء، عدد 27، 2010.
- 10- الدليمي، علي احمد وتركي، باسم محمد، الدين العام وأثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية لدول عربية مختارة للمدة (2004 - 2017) باستخدام نموذج البانل، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة تكريت، مجلد15، عدد 48، 2019.
- 11- دوابة، أشرف محمد، أزمة الدين العام المصري، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2016.
- 12- شاني، سلام كاظم والموسوي، صفاء عبد الجبار، قياس وتحليل تطور العلاقة الدين العام الداخلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2017)، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، مجلد8، عدد31، 2019.
- 13- شلال، عمار عبد الهادي، أثر الدين العام في التنمية الاقتصادية- العراق حالة دراسية للمدة (2006-2017) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الانبار، مجلد 12، عدد28، 2020.

- 14- الشمري، مايج شبيب وكاظم ،حيدر جواد، تحليل أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الكوفة، النجف الاشرف، مجلد 12، عدد35،2001.
- 15- شومان، عبد اللطيف حسن وعبد الزهرة، حسن علي، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد ، مجلد 9، العدد34، 2013.
- 16- صالح ، مظهر محمد، اطلالة على الديون السيادية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2020.
- 17- الطائي، هناء عبد الحسين ومحمد ،مهند عزيز، قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة واسط، عدد17، 2015.
- 18- طعمة، حيدر حسين، استخدام منهجية NARDL في تحليل استدامة الدين العام في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق، المجلد35، عدد39،2019.
- 19- العضايلة، راضي محمد واخرون، هيكل الدين العام في الاردن وتأثيره على النمو الاقتصادي، للمدة (1980 -2012)، مجلة العلوم الادارية، قسم اقتصاديات المال والاعمال-جامعة مؤتة، الاردن ، المجلد 42، عدد2، 2015.
- 20- علي، أحمد ابريهي، نظرية الدين العام، البنك المركزي العراقي، البحوث والدراسات،2020.
- 21- علي، ازهار حسن وكاظم ، هيثم عبد الحسين، العلاقة بين السياسة المالية و التنمية البشرية دراسة تحليلية للعراق، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد، المجلد 26، عدد120، 2020.
- 22- عيسى، سعد صالح واسماعيل، عطية محمد، قياس اثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة تكريت ، مجلد3، عدد43، 2018.
- 23- محمد عبد الحليم عمرو، الدين العام المفاهيم- المؤشرات - الاثار، جامعة الازهر، مصر، 2003.

- 24- محمد، عمرو هشام وحسين، ميسون علي ، اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، المجلد 15، العدد 62، 2018.
- 25- مقداد، محمد ابراهيم وابو حصيرة، مازن، الديون الخارجية واثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، مجلد 8، عدد 16، 2016.
- 26- موسى، حيدر طالب وحسين، كريم سالم، محددات النمو الاقتصادي في العراق، مجلة المتنى للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد -جامعة المتنى ، مجلد 11، عدد 1، 2021.
- 27- هشام، حاج شريف عبد الغني، حريري تأثير توزيعات الارباح على القيمة السوقية لاسهم شركة حيدال المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة الشلف- الجزائر، مجلد 7، عدد 1، 2021.
- 28- الهنداوي، حمدي أحمد، العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي هل هناك مستوى حرج؟، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة بنها، مصر، مجلد 2، عدد 2، 2017.
- 29- الوائلي، خضير عباس ونعمة، زينب هادي، مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة البصرة، مجلد 14، عدد 56، 2020.
- 30- شعبان صدام الامارة، ايمان رعد فتاح الجبوري، مؤشرات مديونية العراق الداخلية والخارجية واثارها الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة- كلية الادارة والاقتصاد، مجلد 15، عدد 57، 2020.

رابعاً: الرسائل والاطاريح

- 1- احمد، كبداني سيدي، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، اطروحة دكتورا غير منشورة مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير - جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، 2013.

- 2- جبار، احمد يونس، قياس اثر الدين العام على بعض المؤشرات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الفلوجة، 2020.
- 3- جوجي، نسرین حسن، اتجاهات الدين الحكومي وتأثيرها على السياسة النقدية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد، 2016.
- 4- حسون، أياد كاظم، مشكلة المديونية الخارجية لبلدان عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد، 2007.
- 5- صلال، شاكر محمود، تأثير قواعد السياسة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق، اطروحة دكتورا غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد، 2017.

Foreign References

A-Books:

- 1- David N. Heyman, the economic application of public finance from theory to Politics, 10 th edition, Cengage Learning ,USA,2010.
- 2- Michael howard, public sector economics of developing countries, reprint in canada, 2001.
- 3- Matthew mccartney, economic growth and development, Palgrave macmillan in the united states,2015.
- 4- Philip Agion, Stephen N. Dorloff, Economic Growth, Elsevier, 2nd Edition, United Kingdom (Britain), 2014.

- 5– Michl.p. todaro, economic development, library of congress cataloging–
in–publication data, USA, 2012.
- 6– stepen c. smith, economic development, library of congress cataloging
in publication, USA,2009.
- 7– Damodar gigarati ,basic econometrics, new york McGraw–Hill
companies, 2004.
- 8– Thmas Andren, Econometrics, Ventus Publishing Aps, Holland, 2007.

B– Studies Research and Reports

- 1– Ago banizza, andrea filippo presterio, public debt and economic growth
in advanced economies survey, department of economic and social
sciences– university of politecnica delle marche, valencia,2013
- 2– Artico Los, Enrique Casares, The Relationship of External Public Debt
and Economic Growth, Estode, Mexico, Volume 30, Number 2, 2015.
- 3– Blanchard, oliver J., suggestions for a new set of public finances,
Indicator, OECD working paper No. 79, 1990
- 4– Cesar calderon j. rodrigo fuentes, government debt and economic
growth, inter–american development bank 2013.

- 5- Cesar calderon j. rodrigo fuentes, government debt and economic growth, inter-american development bank 2013.
- 6- Gómez-Puig M & Sosvilla-Rivero S, Heterogeneity in the Debt Growth Relationship: Evidence from the Monetary Union of European Countries,” Institute for Applied Economics Research, 2017.
- 7- Imam Ould Mohamed Mahmoud, The Role of External Debt in Economic Growth: Evidence from Mauritania, International Journal of Economics and Management Sciences, 2015
- 8- Jonathan de ostry, atesh R. Josh, and rafael espinosa, why should public debt be reduced, IMF working paper,2015
- 9- Karen bellerk, lamita, intellectual property and economic growth. in France: barometric analysis of Romer's model, Faculty of economics – University of Montpellier, France, 2003
- 10- Kathryn battilo, helen poarson, and luca ricci, what are the channels through which external debt affects growth ?,IMF working paper, 2004,
- 11- Kirsten killerman, an erroneous Interpretation of the golden rule of public sector borrowing, center for public finance, university of friborg, peru, 2006.
- 12- Lutkepoht, helmut and ratzig, applied time series econometrics, Cambridge university press, uk,2004

- 13– Manmohan kumar and jeon woo, public debt and growth, ?, IMF working paper, 2010.
- 14– Manmohan kumar and jeon woo, public debt and growth, ?, IMF working paper, 2010.
- 15– Muhammad Daniel Arif et al., The Real Effects of Government Debt on Sustainable Economic Growth in Malaysia, Journal of International Studies – Foundation for International Studies, Malaysia, Vol. 10, No. 3, 2017.
- 16– ostry, a tish r. ghosh, and raphael Espinoza, when should public debt be reduced? international monetary fund, Staff discussion note, 2015.
- 17– Ramu MRK, Gayithri Anantha, The Relationship Between Fiscal Deficit Formation and Economic Growth in India An Econometric Analysis of Time Series 1980–2013, Institute of Economic and Social Change, Bangalore–India, 2016.
- 18– Senadza, bernardin fiagbe, agbemavor korsir. quarter, peter, the Impact of external debt on economic growth in sub-Saharan Africa, international journal of science business administration and applied economics research, africa, 2018.
- 19– Victor Senebi et al, Nigerian Public Debt and External Reserves, Al Hindawi Publishing, Vol. 2016, Nigeria, 2016.
- 20– Victoria Sunibe, et al., Public Debt and External Reserves, The Nigerian Experience for the period 1981–2013, Al-Hindawi Publishing,

International Volume of Economic Research, Vol.2016, 16/2016
October.

21– Vladimir telles, caio cesar Mussolini, public debt and the limits of fiscal
policy to increase economic growth, European economic review, Vol. 66,
2011.

Abstract

The focus on the economic effects of public debt on economic growth increases as the volume of public debt increases in developing countries due to the burdens of paying debt and interest payments on the budget and the economy. In Iraq, the risks of public debt have increased with the continuation of sharp fluctuations in crude oil prices in global markets and the resulting decline in oil revenues, which constitute nearly 90% of the financing of the general budget in the country. This study attempts to analyze the nature of the relationship between public debt, both internal and external, and economic growth in Iraq during the period (2004-2020). The developments of internal and external public debt and trends of economic growth in Iraq during the study period were analyzed, then using modern standard models (ARDL) in estimating the quarterly time series of these variables to show the nature of the relationship between the rising rates of public debt and economic growth. The results concluded that the effects of the internal and external public debt on economic growth during the short and long term vary, given that most of the studied variables are directly and indirectly related to the movements of oil prices in global markets. The study concluded with a set of conclusions and recommendations.

&Scientific Research
Ministry of Higher Education
University of Karbala
College of Administration &
Economics



**Analyzing the relationship between public debt
and economic growth in oil-producing countries
(Iraq as a case study)**

A Thesis

**Submitted to the Council of the College of Administration
&Economics \ University of Karbala**

by:

Ayoub Jaafar Hassn

**In Partial Fulfillment of the Requirements for the Master Degree
in Economics**

Supervised by:-

Prof. Dr. Hayder Hussain Al Tuma

2021A.D

1443A.H